المجلة العربية للتيار الماركسي الأممي

الحرية والشيوعية

عام انقضى منذ وفاة البوعزيزي
عام من الثورة العربية

Numéro 1 • Janvier 2012 • $3 • Prix Solidaire $6 • www.marxy.com

الثورة المضادة تنظم صفوفها: الثورة بحاجة الى الحزب الثوري!

في بلد بعد الأخر في العالم العربي الجماهير الكادحة تصنع التاريخ بأيديها. بن علي ومبارك والقذافي وصالح هم أول من سقط نتيجة لضغط الجماهير لكنهم لن يكونوا الأخيرين.

لكن سقوط هؤلاء الحكام المستبدين مع كونه خطوة كبيرة نحو إلى الأمام لم يحل أي شيء بعد. القوى الامبريالية التي سلحت هذه الأنظمة حققت المليارات من الأرباح من وراء هؤلاء الجزارين و قلقهم الكاذب و المتأخر على رفاهيتنا و سلامتنا لن يمحو ذلك. حول كل من هذه الأنظمة الدكتاتورية نمت زمرة من الضباط والبيروقراطيين والرأسماليين على حساب معاناتنا و شقائنا. هل أعادوا أموالهم الملطخة بالدماء؟ هل تمت ازحة هؤلاء الذين اعتمدوا على قسوة الحكام المستبدين لعقود من الزمان من السلطة؟ هل حاكم الشعب هؤلاء الذين نفذوا القمع الدموي أو أيدوه على جرائمهم؟

مهمة الثورة هي كنس و رمي كل القمامة التي قد خنقتنا و سممتنا وعندئذ فقط يمكننا البدء من جديد بنظافة. ولكن القيام بذلك سيفضح تواطؤ الكثير من الأغنياء و النافذين من "الديمقراطيين بين ليلة و ضحاها". القيام بذلك سيفضح الامبريالية والزمر العسكرية والرأسماليين. أي محاولة لتطهير عميق لمجتمعنا و البدء من جديد يتصادم مع مصالح الرأسمالية ذاتها. لذلك فالامبرياليين يناورن لإحتواء الثورة و توجيهها نحو بعض التغييرات الشكلية بدلا من الصراع الرئيسي و الجدي ضد جميع الذين استفادوا من قمعنا و قهرنا.

لضمان ذلك تقوم القوى الامبريالية بالإتكال على الأحزاب و المنظمات التي يمكن شرائها و بيعها و المهتمة فقط بالمناصب الوزارية و الإمتيازات و على اهبة استعداد لمواصلة السماح لهم بالاستفادة من كدحنا و تعبنا. هذه الأحزاب والمنظمات هي صوت الثورة المضادة المتنكرة بعباءة العبارات الثورية. في تونس النهضة تعلن ان المستثمرين ليس لديهم ما يخشوه في حين أن البطالة و الفقر و ظروف العمل السيئة تستمر و تسود كما كانت ما قبل الثورة. في مصر يحاول المجلس العسكري حظر الإضرابات و إجبار العمال للعودة الى العمل في حين أن خدمه المطيعين من الأخوان المسلمين يدينون المظاهرات ضد زمرة الجيش الحاكمة و يدعون الى الصبر و النظام! في ليبيا المجلس الأنتقالي غير المنتخب يجمع الأرباح هائلة من مبيعات النفط ولا ينفق سوى مبالغ ضئيلة على الخدمات الإجتماعية. في سوريا المجلس الوطني غير المنتخب يتعامل مع الإمبريالية وعندما تنظم الجنود الثوريون في الجيش الحر من دون موافقته أو سيطرته قام في البداية بتجاهلهم و ثم بإدانة الهجمات على النظام (بحجة أن مهمة الجيش الحر دفاعية فقط) و من ثم انتقل لمحاولة ضمان السيطرة على الجيش الحر و جعل شحنات الأسلحة تمر من خلاله بحيث يمكن له السيطرة على عملية لا يلعب أي دور فعلي فيها.

ولكن أين هو صوت الثورة؟ أين هو تنظيم العمال والشباب الذين يرفضون محاولة إعادة فرض نفس الشروط القديمة مع الطلاء الجديد و من ثم تسمية ذلك بالعمل الجيد. الاحتجاجات الجماهيرية مستمرة في مصر ضد المجلس العسكري. ثوار ليبيا يقتحمون مقر المجلس الوطني و يجبرون المسؤولين على الاستقالة. الشباب التونسي يستمر في حالة من الغليان. ما نحتاجه هو تنظيم ثوري جريء يحاول جمع العمال والشباب الثوري تحت شعار *ثورة حتى النصر!*

يجب تأميم ثروات جميع هؤلاء الذين استفادوا من الأنظمة القديمة. أهم موارد البلاد و وسائل الإنتاج يجب أن تدار تحت السيطرة المباشرة للشعب النفسه لا المنافقين الذين يدعون أنه يمثلونه. يجب مصادرة أملاك الامبريالية التي أخذتها الطغاة منا بالنيابة عن القوى الخارجية. يجب إطلاق خطة أقتصادية أممية ديمقراطية وعقلانية في الصناعات المؤممة في جميع البلدان الثائرة. لقد حان الوقت لإنهاء التقسيم الذي رسمه الإستعمار بالقلم والمسطرة لتقطيع أوصال بلادنا و أراضينا من خلال توحيد جميع الثورات في إتحاد اشتراكي للشرق الأوسط يمكنه الوقوف في وجه الامبريالية كيد واحدة.

هذه هي النقاط الأساسية للبرنامج الذي يمكن الجماهير العاملة من الإلتفاق حوله و وضع حد للمجتمع القديم. على هذا الأساس يمكننا أن نبدأ في رفع أنفسنا مع إخواننا وأخوتنا في جميع أنحاء العالم للخروج من البؤس وبناء مستقبل جديد. تنفيذ مثل هذا البرنامج سوف يكون إشارة إلى عمال العالم

أجمعه أن الوقت قد حان للنهوض والعالم العربي يمكن أن يكون البداية لصعود الإنسانية من الهمجية.

التيار الماركسي الأممي يفخر بإطلاق هذه المجلة الناطقة بالغة العربية للنضال من أجل هذه الرؤية و المنظور. أنها الأداة التي يمكن من حولها بناء الحزب القادر على قيادة الجماهير للنصر على الطغاة المتعطشين للدماء والرأسماليين الذين يستفيدون منهم.

الجميع مدعون للإنضمام إلى التيار الماركسي الأممي و المساعدة على وضع حد لهذا النظام مرة واحدة و إلى الأبد

لجنة تحرير الحرية و الشيوعية

سوريا: نظام الأسد بدأ ينهار مع انتقال الثورة إلى مستوى أعلى

في الشهر الماضي هزت أحداث درامية سوريا المضطربة أصلا: إضرابات، ومظاهرات في وسط دمشق، وهجمات على مقرات الاستخبارات، وإدانة من قبل جامعة الدول العربية. يبدو النظام السوري الآن أضعف من أي وقت مضى، ومنهكا إلى حد بعيد، ويبدو أن موازين القوى صارت مواتية للثورة. إن دخول الميليشيات الجماهيرية إلى مسرح الأحداث شكل تحولا هاما في الوضع لا يقلق النظام وحده، بل يقلق أيضا المعارضة البرجوازية وحلفائها الإمبرياليين.

موسى اللاذيقاني، وعيسى الجزائري
الاثنين: 12 دجنبر 2011

النهو ض الشعبي مستمر

احتجاج في برشلونة، 12 نوفمبر. صورة: Teresa FornWhat

هل يمكن لنظام عسكري أن يقوم بما هو أكثر من إطلاق نيران الرشاشات الثقيلة بشكل مباشر على منازل المواطنين وقصف الأحياء السكنية بالدبابات، لوقف النهوض الشعبي؟ ما الذي يمكنه أن يفعل أكثر من تعذيب المناضلين والأطفال حتى الموت، وترويع العائلات وكبار السن في منازلهم، وضرب النساء في الأماكن العامة واختطافهن واغتصابهن في مراكز جرائم الدولة المنظمة (أي مراكز الاعتقال)؟ لقد أثبتت أجهزة القمع الوحشي لنظام الأسد عجزها في مواجهة صمود وبطولة الجماهير في حمص، وحماه، ودرعة، ودوما، وسائر المدن والبلدات والقرى السورية الأخرى. ويبدو أن النظام قد فقد كل علاقة له بالواقع، كما فقد القدرة على فهم الوضع بعد تسعة أشهر من التحرك الجماهيري. انه ما يزال يعيش في الماضي عندما كان القمع ينتهي بالنجاح، ولا يستطيع أن يفهم لماذا لم تعد هذه المعادلة البسيطة والمألوفة صحيحة اليوم؛ ويحاول بيأس التشبث بها دون جدوى!

إن الحركة أبعد ما تكون عن "التوقف"، عكس ما يدعي النظام مرارا، فهي مستمرة في التكاثر في كل مكان، وأحيانا في أماكن غير متوقعة. لقد شهدت الفترة الماضية عددا من المظاهرات الصغيرة في بعض المناطق في قلب دمشق، التي استبعد العديد من المراقبين حدوثها، مثل المزة بالقرب من السفارة الإيرانية، وشارع الشعلان، والطلياني، وخالد بن الوليد، وشارع محطة الحجاز، والبرامكة بالقرب من مقر وكالة الاعلام السورية (سانا)، وغيرها من المواقع. بالرغم من أن تلك المظاهرات ما تزال صغيرة من حيث الحجم، فإن أمكنة اندلاعها تحمل الكثير من الدلالة. والطلاب ليسو أقل كفاحية ورغبة في النضال. فقد شهدت الجامعات العمومية الأربعة، دمشق، حلب، البعث (حمص)، وتشرين (اللاذقية)، العديد من الاحتجاجات سواء في الكليات أوالإقامات الجامعية. والشيء الأكثر تعبيرا أيضا هو انخراط طلاب الجامعات الخاصة مثل القلمون والجامعة الأوروبية (الدولية)، التي تضم طلابا من عائلات ميسورة، في النضال. والأهم من ذلك، هو وصول التفكك في صفوف القوات المسلحة الى مستوى جديد، حيث أن الجنود المنشقين قد نظموا أنفسهم تحت اسم "الجيش السوري الحر" ونفذوا هجمات بالصواريخ المحمولة على الكتف ضد مقر جهاز المخابرات.

ليست هذه سوى أمثلة قليلة للإشارة إلى أن مقولة النظام المفضلة: "لقد انتهى الأمر"، أبعد ما تكون عن الحقيقة. إن الحركة على قيد الحياة وتتطور. يسخر الثوار قائلين إن الأمر قد يكون فعلا قد انتهى، لكن النظام لا ينتبه إلى أن "الأمر انتهى" بالنسبة لمحاولته الصراع من أجل البقاء! وفي الوقت نفسه تتفاقم الأزمة الاقتصادية، مما يلقي بظلال قاتمة للغاية على جهو د النظام للحفاظ على ذاته.

السقوط الحر للاقتصاد

النشر المستمر للقوات المسلحة، والاضطرابات في الإنتاج، وتباطؤ النشاط التجاري إلى الحد الأدنى، والتوقف النهائي للسياحة، وضعت عبئا كبيرا على الاقتصاد السوري. وعلى الرغم من محاولات البنك المركزي اليائسة الحفاظ على الاستقرار المالي، فقد فقدت الليرة السورية 10% من قيمتها مقابل الدولار، وربما 20% في السوق السوداء. يعني التوجه نحو "اقتصاد السوق" الذي تم في السنوات الأخيرة، زيادة الاعتماد على التجارة والاستثمار الأجنبيين، مما يعني أن العقوبات الاقتصادية الجديدة ستؤدي إلى المزيد من تقويض الاقتصاد. هناك بالفعل أزمة واسعة النطاق في التزود بالوقود والكهرباء، خصوصا في مناطق التوتر العالي. يعاني السوريون من الانقطاع اليومي للكهرباء ساعات طويلة ومضطرين للانتظار في طوابير طويلة جدا من اجل الحصول على مجرد قنينة لغاز الطهي أو وقود التدفئة.

وقد اعترف وزير المالية، محمد نضال الشعار، ان سوريا تواجه واحدة من أسوأ الأزمات الاقتصادية منذ سنوات، وربما الأسوأ في تاريخها. لكن ما الذي يقترحه السيد الشعار كحل؟ انه يقترح أنه "علينا أن نكون أكثر فعالية في ما يتعلق بموضوع الاكتفاء الذاتي، وبتوزيع مواردنا وفي إنتاجنا وإدارة معاملنا" وشدد على "ضرورة الاهتمام بالزراعة والغذاء، اللذين عانيا إهمالاً خلال السنوات الأخيرة، وإنعاش المصانع، التي أغلق عدد كبير منها، إثر اتفاق التبادل الحر مع تركيا". هذا جيد للغاية يا سيد الشعار، لكن العديد من الصناعات تم بيعها، وتم كسر احتكار التجارة الخارجية لصالح القطاع الخاص وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية. هل يمكن أن يكون السيد الشعار يقترح عكس مسار الخصخصة وإحياء تخطيط الدولة للقطاعات الأكثر أهمية في الاقتصاد كحل لهذه الأزمة؟

ليس الأمر كذلك، فقد نفى الوزير امكانية العودة الى ممارسات مرحلة الثمانينات، حيث كان الجزء الأكبر من الاقتصاد مملوكا ومسيرا من طرف الدولة: "لم تتخذ أي خطوات في هذا الاتجاه، ونحن لا ننوي القيام بذلك" و"سندع القطاع الخاص، **الذي يشكل 73% من اقتصادنا**، يعمل بمرونة ويدير شؤونه بنفسه". من الواضح أنه لم يبق

الحرية و الشيوعية

سوريا: نظام الأسد بدأ ينهار مع انتقال الثورة إلى مستوى أعلى 3

عام انقضى منذ وفاة البوعزيزي - عام من الثورة العربية 6

الثورة والثورة المضادة في ليبيا بعد وفاة القذافي 10

الثورات العربية بين الإسلاميين والعلمانيين 17

حركة 20 فبراير: الأسباب ودور اليسار 18

انتخابات الجمعية التأسيسية التونسية: فوز النهضة يحضر لمزيد من الانتفاضات 20

آل سعود : ملكية استبدادية تحتضر 23

contact@marxy.com

شيء مما كان يسمى بالاقتصاد "الاشتراكي"، ولم تبق سوى قطاعات صناعية صغيرة في أيدي الدولة لدعم 73% من الاقتصاد الذي "يدير شؤونه بنفسه"، والذي بالرغم مما أشار إليه الشعار، يدير شؤونه بطريقة سيئة. أشار السيد الشعار إلى أن قطاعي الأغذية والزراعة أهملتا منذ الخصخصة، ومنحت لرامي (رامي مخلوف، ابن عم الرئيس) وأشباهه، لكن لا يمكن أن نتوقع من الطبقة الرأسمالية الجديدة في سوريا أن تقضي على نفسها، أو تسمح بتقييد أياديها. لقد جعلت الملكية الخاصة واصلاحات السوق الاقتصاد أكثر هشاشة وحساسية تجاه الضغوط الاقتصادية الخارجية، لكنها لا رجعة فيها من وجهة نظر الطبقة الحاكمة.

وعلى الرغم من أن هذه الاصلاحات أتاحت بعض الفرص للبرجوازية الإقليمية للاستثمار والربح في سوريا، فقد استولت الطغمة الحاكمة على أكثر الفرص المربحة. وهذا يعني أن الامبريالية والبرجوازية الإقليمية تريان في السقوط المرتقب للنظام السوري فرصة لنهب الاقتصاد السوري بشكل أكبر حتى من ذلك الذي سمح لهم به النظام.

الجامعة العربية تتحرك ضد الاسد

في هذه الأثناء بدأت النسور تحلق. وقد جاء قرار جامعة الدول العربية بتعليق عضوية سوريا مفاجأة لمعظم المراقبين. جاء هذا القرار فجأة، لكن ما هو واضح هو أنه لا يمكن أن يكون قد اتخذ من دون مباركة القوى الامبريالية. ومما يؤكد ذلك، من دون أي شك، هو دعوة ملك الأردن، المعروف بكونه دمية في يد الإمبريالية البريطانية، الأسد إلى الاستقالة. حتى الأطفال في الشرق الأوسط يعرفون أن هذا الملك لا يتكلم كلمة واحدة دون أن تلقن له من قبل أسياده في لندن وواشنطن. هذا يوضح أن القوى الامبريالية والإقليمية قد اقتنعت - بعد تردد طويل- أن مسألة سقوطه ليست سوى مسألة وقت، لذا عليهم أن يضمنوا سقوطه بطريقة متحكم فيها. كلما استمر الأسد في التشبث بالسلطة، كلما ازداد اضطراب الوضع وصار من الصعب أكثر فأكثر عليهم ضمان مصالحهم في سوريا بعد الاسد، أو احتواء الهزات الثورية التي بدأوا يشعرون بها بالفعل تحت أقدامهم.

استقبل النظام السوري القرار بهستيريا شديدة. لم يجد المندوب السوري لدى جامعة الدول العربية جوابا سوى سب ممثل دولة قطر علنا. واندفعت أبواق النظام على جميع القنوات التلفزيونية تشجب وتشتم العرب "الخونة". بعد ذلك ظهر وزير الشؤون الخارجية السوري، وليد المعلم، على شاشة التلفزيون في اليوم التالي، يطلب إعادة فتح الحوار مع جامعة الدول العربية! إن رد الفعل المتناقض للدبلوماسية السورية يؤكد البلبلة والارتباك التي يعيشها النظام.

هاجم انصار الأسد الغاضبون سفارات قطر والإمارات العربية المتحدة في دمشق. وإلى اللاذقية، مسقط رأس عائلة الأسد واتباعهم، وصلت عشرات السيارات المكدسة بانصار النظام من القرى المحيطة بها. هاجموا القنصليات التركية والفرنسية وأحرقوا أعلامها. وقام قريب لرئيس الكلية البحرية باسقاط راية جامعة الدول العربية، وحرقها وتحطيم مبنى الجامعة. وأعقبت هذه المسرحية استعراض مسلح لهؤلاء المؤيدين في ساحة الشيخ ضاهر حيث حطموا المتاجر وألقوا شتائم طائفية على المواطنين. هذه هي أخلاق خريجي مدرسة البعث! هذه هي القيمة الحقيقية لشعارهم حول "الوحدة العربية"!

من الواضح أن قرار الجامعة العربية يفتح الباب أمام التدخل الاقليمي وربما حتى التدخل المباشر في الشؤون السورية. حتى هذه اللحظة، يبدو أن القوى الإقليمية مكتفية بالتدخل بشكل غير مباشر من الخارج، واستبعاد أي عمل عسكري مباشر من قبل القوى الامبريالية الرئيسية في باريس أو لندن أو واشنطن، بعد حملتهم المكلفة في ليبيا، خاصة إذا استمرت روسيا والصين في التشبث بموقفهما الداعم لحلفائهما في دمشق. إذا كان لا بد من التدخل، فسوف يأتي عبر وكلاء. من شأن استخدام قوة "عربية" أن يكون مريحا، وقرار الجامعة يعطي ذريعة لذلك.

ذهبت الدول العربية الآن بعيدا بفرض مزيد من العقوبات الاقتصادية على النظام، وتجميد كل الأنشطة التجارية والاستثمارات والتعامل مع مصرف سوريا المركزي. وقد وافقت تركيا، التي أصبحت أكثر عدوانية ضد النظام السوري منذ قرار جامعة الدول العربية، على العقوبات الاقتصادية. وقد طرحت أيضا فكرة إنشاء "منطقة آمنة" على طول حدودها للمدنيين والجنود المنشقين للاختباء فيها.

أيا كان مصير هذه الخطط، فإن النظام قد أصبح أكثر عزلة على الصعيد الدولي. ولهذا تأثير سلبي على الاقتصاد مما يزيد في زعزعة استقرار الدولة، ولديه تأثير على الروح المعنوية لكوادر النظام الحاكم، وعلى المدى الطويل لا يمكن ضمان حتى تأييد روسيا والصين، عندما سيريان أن لعبة الأسد قد انتهت. ومن الواضح أيضا أن الإمبرياليين كثفوا تدخلهم في مستقبل الثورة السورية.

المجلس الوطني السوري ومناورات الإمبريالية

القوى الإمبريالية مشغولة جدا في الفترة الأخيرة. وبالاضافة إلى الاجراءات التي اتخذتها الجامعة العربية، رتب وزير الخارجية البريطانية ويليام هيغ لقاء مع "المجلس الوطني السوري" في لندن، كما قامت غيرها من القوى بتكثيف الاتصال معه.

يتكون المجلس الوطني من أكثر من 200 عضو، من الجناح السوري للإخوان المسلمين في المنفى، وإعلان دمشق، وبعض المنظمات الكردية، وبعض الأشخاص المنتمين إلى منظمات أخرى. إنهم ليسو ممثلين منتخبين ديمقراطيا للحركة، بل مجرد مجموعة من الناطقين باسم بعض أحزاب المعارضة. علاقتهم مع الحركة في الواقع غير موجودة، وعلى الرغم من أنهم يدعون التحدث باسم الثورة، فإنهم لم يحصلوا على ثقة الحركة.

مع ذلك فإن الامبرياليين يتوجهو نحوهذا المجلس من أجل البحث عن قيادة موثوق بها لتنفيذ املاءاتهم. سيكون من المريح جدا بالنسبة لهم فرض هذا المجلس على الثورة، مثلما فرضوا المجلس الوطني الانتقالي الغير منتخب على الثورة الليبية.

اختار وزير الخارجية البريطاني وليام هيغ اللقاء بالمجلس يوم 21 نوفمبر، وليس مع الجيش السوري الحر. وقد نشر موقع المجلس خبرا قصيرا جدا بعد الاجتماع، لكنه مثير جدا للاهتمام:

«يؤكد المجلس الوطني السوري على أن الشائعات حول تعليقات للدكتور برهان غليون خلال لقائه مع وزير الخارجية البريطاني وليام هيغ، يوم الاثنين 21 نوفمبر، يطلب من الجانب البريطاني التدخل لدى السلطات التركية لوقف هجمات الجيش السوري الحر لا علاقة لها بالواقع...»

ويستمر البيان في الثناء على الجنود الذين اختاروا التخلي عن النظام، لكن الإنكار الشديد يوضح كثيرا أن هذا الطلب كان خطيرا من الناحية السياسية. وبالنظر إلى إصرار المجلس على "نبذ العنف"، وإدانته للهجمات على أجهزة المخابرات، فمن الواضح أنه تقدم بهذا الطلب. وعلاوة على ذلك، لا يمكن لمثل هذا الطلب أن يقدم لولا أنه يتوافق بوضوح مع مصالح "الجانب البريطاني".

إن ما يحتاجه الإمبرياليون هو قيادة للثورة تكون تابعة لهم، وفي حاجة إلى مساعدتهم، وليس لها وجود مستقل عنهم. إن مثل هذه القيادة الضعيفة والمعزولة، لكن المدعومة من القوى الامبريالية والدول العربية، ستكون منفتحة جدا على التفاوض على شروط مناسبة لر

ؤوس الاموال الاجنبية في سوريا في المستقبل. والمجلس الوطني السوري يناسبه الدور تماما. المشكلة الوحيدة هي بداية تطور قوة مستقلة نشأت دون أي دعم من الخارج، ورغم كل الدول الامبريالية، قوة بأسلحتها الخاصة وتمتلك سلطة في الحركة اكتسبتها عن عملياتها العسكرية الجريئة ضد النظام.

يشكل هذا خطرا على قدرة الامبرياليين على السيطرة على الأحداث في سوريا. فإذا ما سقط النظام دون معونتهم، سوف يظهر باعتباره نصرا لجماهير الجنود المنشقين والشباب والعمال في سوريا، ضد تقاعس ما يسمى بـ "المجتمع الدولي"، أي الإمبريالية الغربية، التي ذرفت دموع التماسيح طيلة تسعة أشهر ولم تفعل شيئا على الاطلاق. من شأن سوريا التي ستولد بهذه الطريقة أن تكون سوريا الشعب الثوري الذي صار جريئا وواثقا من نفسه بفضل الانتصارات التي حققها، والغير الراغب في التنازل ولوعن شبر واحد ويطالب بكل شيء.

تنبع الدعوات المنافقة إلى حركة "سلمية" من هذه الحسابات. من وجهة نظر الامبريالية من غير المسموح للقوى المسلحة أن تسقط تحت سيطرة الجماهير السورية: يجب أن تكون القوات المسلحة جزءا من المشروع البرجوازي أولا تكون على الإطلاق. إن توقيت فورة النشاط التي شهدتها الساحة في الأسابيع الأخيرة، من عقد اجتماعات مع المجلس، وفرض العقوبات، وإدانة النظام من قبل الجامعة العربية، غريب جدا. فبعد تسعة أشهر من التصريحات بدون أفعال، لماذا التحرك الآن؟ إن السر هو ظهور الجنود الثوريين على الساحة، والذين نفذوا هجمات جريئة، لتقرر الامبريالية ضرورة أخذ زمام المبادرة، أو مواجهة خطر فقدانها لصالح قوة مستقلة ولدت من داخل الثورة نفسها.

جنود ثوريون منظمون تحت اسم الجيش السوري الحر

إن الهروب المستمر للجنود والضباط من الجيش السوري، وفي بعض الحالات من الشرطة السرية وقوات الاستخبارات، أدى إلى تشكيل الجيش السوري الحر. وقد بلغ عدده الآن أكثر من 15000 جندي وفقا لتصريحات الناطق الرسمي باسمه. وبالمقارنة مع التطور الذي يعرفه هذا الجناح المسلح للثورة، تصير مجموعات الأطباء

والمحامين والأكاديميين في المنفى، الذين يطلقون على أنفسهم اسم "المجلس الوطني السوري"، والذين أعلنوا أنفسهم قيادة للثورة، مجرد مزحة.

لفترة طويلة لم يعط لميليشيات الجنود هذه اهتمام يذكر من طرف وسائل الإعلام التي تجاهلتها عمدا لصالح دعم المجلس الوطني السوري. لكن مثل هذه القوة المتنامية التي وضعت بصمتها على الواقع لا يمكن تجاهلها لفترة طويلة. وقد جاءت نقطة التحول، أوبالأحرى التجسيد الفعلي للتغير في ميزان القوى، عندما قامت وحدة صغيرة من الجيش السوري الحر بمهاجمة واحدة من أهم المراكز الامنية الأكثر تحصينا في البلد كله: المقر الرئيسي لمخابرات القوات الجوية في حرستا، عند المدخل الشمالي لدمشق. ثم اختفت دون التعرض لاصابات او اعتقالات. وعلق الناطق باسم الجيش السوري الحر في أعقاب الهجوم أن لديهم مقاتلين في جميع أنحاء البلاد - بما في ذلك العاصمة دمشق- وأعلن أن مثل هذا النوع من العمليات سيستمر ويتوسع.

وقد سبق هذا الهجوم بيان للجيش الحر أعلن فيه تشكيل مجلسه العسكري. أعلنوا الجيش السوري الحر باعتباره الهيئة المسلحة الوحيدة الشرعية في البلاد، وأن قوات النظام ستكون، بعد أن فقدت شرعيتها، هدفا للجنود الأحرار. وحث البيان جميع الأفراد في الجيش والشرطة والمخابرات أن يغادروا فورا وحداتهم وينضموا الى الجيش الحر. وأعلن البيان أن الجيش السوري الحر سيتحمل مسؤولية ضمان الأمن في البلاد بعد سقوط النظام. وقد حظر على قيادته الانتماء إلى أي من الأحزاب السياسية، ووعد بتسليم السلطة الى حكومة مدنية بعد الانتخابات الأولى. إن هذا الإعلان، الذي صدر بشكل مستقل عن المجلس الوطني السوري، رمى جانبا بالمجلس الوطني، الذي هو بالكامل تحت سيطرة تركيا والامبرياليين.

إن التطورات الأخيرة انتجت الذعر بالتأكيد، ليس فقط بين صفوف النظام، وإنما أيضا بين صفوف المعارضة "المحترمة" ومساندیها الامبرياليين. وقد بدأت تصريحات القلق ازاء "خروج الثورة عن المسارات السلمية" تأتي من جميع الزوايا. كلينتون التي كانت قد نصحت الجنود المنشقين، قبل بضعة أيام، بعدم تسليم أسلحتهم إلى السلطات، أدانت بعد يوم من هجوم حرستا استخدام العنف من قبل المعارضة! تلتها ادانة ألمانيا بعد بضعة أيام. ليس لنفاق الإمبرياليين أي حدود! إنهم نفس الامبرياليين الذين سارعوا الى ضمان مصالحهم المستقبلية في ليبيا من خلال التدخل المسلح على نطاق أوسع بكثير من العمليات التي يقوم بها الجيش الحر. بالنسبة للإمبرياليين ليس استخدام العنف في حد ذاته هو الغير أخلاقي، بل استخدام العنف من جانب قوى خارجة عن سيطرتهم وقد لا تتماشى مع مصالحهم. إن نفاق "النزعة السلمية" البرجوازية والبرجوازية الصغيرة لا قيمة له من وجهة نظر العمال والجنود والشباب السوريين الثوريين.

بعد أن أدركوا وزن الجيش السوري الحر، لم يعد يمكن للساسة البرجوازيين الصغار ومساندیهم أن يتجاهلوه؛ ولهذا فإنهم يحاولون الآن احتوائه. قبل بضعة أيام تسربت أنباء عن محادثات في تركيا بين رياض الأسعد، رئيس الجيش السوري الحر، وبرهان غليون، رئيس المجلس الوطني السوري. وقد تم تأكيد هذا الخبر على موقع الجيش السوري الحر مع صورة لرياض الأسعد وبرهان غليون وآخرين، وبيان غامض حول التعاون والعمل سويا من أجل مستقبل سوريا. وتأكدت أيضا حقيقة أن المجلس قد طلب من الجيش الحر اقتصار تحركاته على "العمليات الدفاعية"، وتجنب الهجوم. لقد وافقت قيادة الجيش الحر رسميا، مما يبين أن هناك قوى داخل الجيش السوري الحر تؤيد التقارب مع المجلس وداعميه الإمبرياليين. لكن ليس من الواضح ما إذا كان في إمكان تلك القوى أن تسلم الجيش الحر إلى أصدقاءها الجدد.

تناقضات الجيش الحر

تكثر التساؤلات حول طبيعة الجيش السوري الحر، هل هو حقا مجموعة من الجنود الثوريين، هل هو ميليشيات مسلحة تابعة للثورة؟ هل تهيمن عليه عناصر إسلامية متطرفة، أويمكن أن يكون مجرد أداة في يد القوى الامبريالية؟ يمكن لأي مراقب جاد أن يدرك أن الجيش السوري الحر ليست ميليشيا اسلامية ولا عميلا لقوى خارجية: **الحقيقة هي أن طبيعته لم تتحدد بعد.**

إن الجيش السوري الحر انعكاس لأزمة النظام العميقة. في كل مرة استخدم الجيش الوطني أداة لتوجيه ضربات للثورة، ظهر المزيد من الجنود وجنود الاحتياط الذين صاروا مصممين على الدفاع عن إخوانهم وأخواتهم – أي هؤلاء الذين يطالب النظام بذبحهم. وقد استمرت هذه الأزمة لمدة تسعة أشهر، بدون أي نهاية في الأفق. ليست للنظام أي انتصارات مقابل هذه الجهود، أومقابل سفك الدماء. يمكن فقط أن يعتبر الجمود انتصارا؛ ويسعد بأنه استمر على قيد الحياة. لكن لا يمكن لأي جيش أن يستمر طويلا في استمداد الروح المعنوية من شعار "عدونا يتزايد، لكننا لم ننهزم بعد". هذا هو السبب الجوهري للانشقاق. كل يوم يبدو احتمال انتصارا النظام أكثر فأكثر بعدا في نظر قواعد القوات المسلحة، والروح المعنوية تنحط بشكل واضح، في حين تصير روح التفاني والرغبة في التضحية بين الثوريين أكثر فأكثر اشتعالا.

بالنظر إلى الجيش السوري الحر من هذه الزاوية يبدو من الواضح أنه ليس منظمة ببرنامج معد سلفا أورؤية سياسية، ولا يمكنه أن يكون كذلك. إنه كتلة من الجنود الثائرين، اجتمعوا بأحكامهم المسبقة ونواقصهم وأفكارهم. إنهم أنفسهم انعكاس لإرادة الملايين من السوريين الذين نهضوا لإنجاز المهام التاريخية للنضال الثوري. احتاجت الحركة جيشا للدفاع عنها ضد هجمات النظام، وقد ولد هذا الجيش من رحم التطور الموضوعي للثورة. بعض هؤلاء الجنود الملتحقين بالثورة لديهم أوهام في الإسلام السياسي، مثل الكثير من الجماهير الكادحة السورية. البعض الآخر لديهم أوهام في التدخل الإمبريالي، الشيء الذي هو أيضا انعكاس لنقاط الضعف الحالية في الحركة الجماهيرية. هذا طبيعي ومتوقع. الشيء الأساسي حاليا هو أن الجنود المنشقين عن الجيش الوطني والملتحقين بصفوف جيش الثورة هم متأثرون بالتأكيد بالروح الثورية للجماهير.

في الطبيعة كما في المجتمع البشري، يمكن للضرورة أن تعبر عن نفسها من خلال العديد من الطرق. تتطور الثورة السورية في ظل ظروف خاصة، دون نقابات عمالية مستقلة، ودون وجود الحزب الثوري الذي يمكنه أن يوجه الثورة وينفذ المهام الضرورية لتحقيق النصر. ضغوط الثورة لا تنتظر نضج الظروف الضرورية؛ لقد انفجرت وعبرت عن نفسها من خلال الجيش الحر. إنه، في هذه اللحظة، المنظمة الجماهيرية الوحيدة داخل الثورة السورية. وبسبب عدم وجود بديل، صار أيضا المؤسسة القيادية في الثورة. وهذا يعني، في الظروف الراهنة، أن جميع المسائل المتعلقة بالثورة ستعبر عن نفسها في هذه المنظمة.

لقد نما الجيش السوري الحر بما يكفي ليمتلك دينامية خاصة به؛ لكن مثل هذه الدينامية لا يمكنها أن تكون مختلفة كثيرا عن تلك الموجودة في المجتمع الذي يأتي منه. إن جيش أي بلد هو نموذج مصغر للمجتمع. إنه يحمل ثقافة مجتمعه، ويعاني علله وتناقضاته، ويتمتع بمزاياه وخصاله، ويعبر عن معتقدات وأمزجة مختلف طبقاته وفئاته. ويصير هذا صحيحا على وجه الخصوص في مرحلة الثورة، مع ميليشيا ثورية شعبية. ليس من المستغرب أن قسما من الجيش السوري الحر يحمل معتقدات دينية وأوهاما حول الإسلام السياسي، كما هو حال جزء كبير من المجتمع السوري. كما أنه ليس مفاجئا أن قسما من الجيش السوري الحر لديه أوهام في الحصول على مساعدة قوى أجنبية للإطاحة بالنظام، على اعتبار أن هذه الأوهام منتشرة على نطاق واسع بين العديد من السوريين العاديين الذين يبحثون عن وسيلة لتحقيق النصر. إن السذاجة السياسية للجماهير التي تواجه مثل هذه المهمة التاريخية دون أي قيادة سياسية تنعكس بالتالي في صفوف الجيش السوري الحر.

صحيح ان قيادة هذه الميليشيا لا تمتلك منظورا سياسيا، ودعت عدة مرات للحصول على مساعدة أجنبية، وهي الآن تنجرف في اتجاه الإمبريالية - لكن تظل الحقيقة هي أن قواعد الجيش مختلفة عنها بالرغم من أن لديها أوهامها الخاصة. في الواقع من غير الواضح مدى السيطرة التي تمتلكها القيادة على وحدات الجيش في هذه الظروف الصعبة. نرى يوميا أشرطة فيديو لجنود يعلنون انشقاقهم، وتشكيل وحدات قتال جديدة، وتنفيذ عمليات ناجحة، وسقوط شهداء، الخ. وتظهر في هذه البيانات وأشرطة الفيديو غالبا عدم الثقة في القوى الأجنبية (الغربية والعربية) والغضب من خيانتها للشعب السوري. هناك أشرطة فيديو يظهر فيها جنود الجيش الحر بين الجماهير يتحدثون إليهم ويتآخون معهم، وفي أشرطة فيديو أخرى يظهر جنود الجيش الحر وهم يرددون شعارات أو أغاني ثورية.

تدعي قيادة الجيش الحر أنها لم تتلق أي مساعدات عسكرية من القوى الخارجية، وقد اشتكى الناطق الرسمي باسمه مرارا من عدم وجود الأسلحة والذخيرة بين أيدي الجنود الأحرار. يبدو أن هذا صحيح وتؤكده البيانات عن العمليات الناجحة التي تظهر الاستيلاء على عدد صغير من الأسلحة الخفيفة، 10 بنادق آلية على سبيل المثال، كإنجازات هامة. من المنطقي ان الامبرياليين ليسوا على استعداد لتسليح الميليشيات الثورية لخوفهم من العواقب. هذا يشير إلى أن الجيش السوري الحر ما يزال محتضنا من طرف الحركة الجماهيرية، الشيء الذي يجعل من الصعب على الامبرياليين الثقة فيه كأداة لتنفيذ خططهم للثورة – أو بعبارة أصح خططهم الرامية الى عرقلة الثورة. على الرغم من التيارات المختلفة المعتملة في الداخل والخارج والتي تجذبه في اتجاهات مختلفة، فإنه ما يزال أكثر ارتباطا بالحركة، من أن يكون موضع ثقة للإمبريالية. فقبل كل شيء كيف يمكن لجنود الجيش الحر أن يعيشوا حياة حرب العصابات، ويتمكنوا من البقاء على قيد الحياة يوما بعد يوم، وكيف يأكلون ويشربون ويختبؤون، وما إلى ذلك، دون مساعدة نشطة من قبل العمال الثوريين والشباب في المدن والقرى؟ من الواضح أن هذه العناصر ما تزال غير جديرة بالثقة من وجهة نظر

الإمبريالية، مقارنة بهؤلاء الأكاديميين الذين يعيشون في باريس، بعيدا عن المزاج الثوري للجماهير.

إن ظهور وتطور الجيش السوري الحر خطوة إيجابية إلى الأمام بالنسبة للحركة، لكن مستقبل الثورة لا يمكن أن يصير مضمونا طالما أن التطور السياسي لهذه المنظمة ليس بين أيدي الثوار أنفسهم، بل في يد قلة غير منتخبة تنظم النقاشات خلف الأبواب المغلقة مع المجلس الوطني السوري والإمبرياليين.

يجب على الجيش الثوري أن ينتمي إلى الشعب!

لقد أخذت الامبريالية علما بالثورة السورية، وهي تتسابق لسرقة الثمار قبل حتى أن يسقط النظام. وحدها الرقابة الديمقراطية للحركة على جيشها وممثليها من ستمنع حدوث ذلك.

لقد صار هذا الجيش، بعد أن أخذ الدور القيادي في الثورة، في الوقت الحاضر هو مفتاح مستقبلها. إن القرارات التي سيتخذها ستؤدي إما إلى النصر أو إلى الهزيمة. إنها قرارات أهم جدا من أن يتم اتخاذها دون نقاش وتقرير ديمقراطيين. ما هو رأي المقاتلين الشجعان الذين هاجموا مقر المخابرات في دمشق بخصوص الإعلان الصادر عن المتحدث باسمهم حول أنه، وبالاتفاق مع المجلس الوطني، لن تكون هناك المزيد من العمليات الهجومية من هذا النوع؟

يحضر الجيش السوري الحر على قيادته الانتماء إلى أي حزب، لكن ليست هذه هي المسألة. المسألة هي أن البرجوازية والإمبرياليين لديهم أحزابهم داخل المجلس الوطني، ودون إجراء نقاش حر داخل الجيش الحر حول مستقبل الانتفاضة والثورة، يمكن بسهولة أن تسقط تلك القيادة في أيدي هؤلاء العملاء. إن تحركات قيادة الجيش الحر في اتجاه المجلس تؤكد هذا الخطر.

على الجنود أن يطالبوا بوضع الجيش تحت سيطرة الحركة. يمكن للجيش الحر، وينبغي عليه، أن يصبح نقطة تنسيق لقوى الانتفاضة، لكن لا يمكن أن تترك الانتفاضة للجنود المتمردين وحدهم. يجب أن تتوسع في الأحياء والمصانع والمدارس. ينبغي تنظيم لجان العمال والشباب للتنسيق بين الإضراب والاحتجاج الجماهيري وبين الجيش الحر. يجب أن ينتمي هذا الجيش للشعب، ويجب أن تقرر أعماله بشكل ديمقراطي من قبل ممثلين من لجان الأحياء، ولجان العمال، والطلاب والجنود.

ستكون مثل هذه القوة تعبيرا حقيقيا عن الإرادة الثورية للشعب السوري، وهي السبيل الوحيد لتقرر - في مواجهة ديموقراطية مفتوحة بين الأفكار تسمح لجميع الأحزاب المعارضة بالتعبير- في كيفية المضي قدما. ليس المطلوب هو حظر مشاركة القيادة في الصراع بين الأحزاب، بل المطلوب هو المطالبة بأن يتم ذلك علنا تحت العين الساهرة للجماهير الثورية السورية، هذه هي الضمانة بأن يكون الجيش السوري الحر جيش الشعب السوري وليس جيش احد آخر.

لكن لا توجد بين جميع أحزاب المعارضة رغبة في رؤية هذا النضال يخاض حتى النهاية. الاخوان المسلمون وجميع الأحزاب المتواجدة معهم في "المجلس الوطني" لا يمثلون العمال والشباب الثوريين، ويشاركون في التآمر مع الامبرياليين لسرقة سوريا من شعبها. الشعب السوري شعب أبي، وفخور جدا باستقلاله، وبالثورات التي خاضها ضد الامبريالية لنيله. لقد تمكن النظام، في بداية هذه الثورة، من المحافظة على بعض التأييد في أوساط الجماهير على وجه التحديد بسبب خطاباته الديماغوجية ضد الامبريالية. إن ما تحتاجه الثورة الآن، أكثر من أي وقت مضى، هو الحزب الثوري – المستقل عن مناورات الإمبرياليين- الذي من شأنه أن يطرح برنامجا للقضاء على أشباه رامي السوريين، ليس من أجل تسليم ثرواتها الى مجموعة أخرى من المحتالين مقرها الرياض، أو بيروت، أو عمان، أو باريس، أو لندن أو نيويورك.

ثروة الطبقة الحاكمة نهبت من الشعب السوري، وهي ملك للشعب السوري وحده. إن البرنامج الثوري سيطالب بتأميم ثرواتها، ليس تحت سيطرة البيروقراطية كما كان عليه الحال في الماضي، بل تحت الرقابة الديمقراطية للعمال والجنود والشباب. الشعب الثوري هو من سيقرر كيفية استخدام تلك الثروة لانهاء الازمة، وإنقاذ كل رجل وامرأة وطفل من أعماق الفقر الذي رمتهم فيه الطبقة الرأسمالية البعثية. لقد استحقت الجماهير الثورية السورية هذا المستقبل الأفضل بدمائها.

إن ما هو مطلوب هو بناء تيار ماركسي في سوريا يمكنه أن يحمل هذه الأفكار إلى الحركة ويقدم منظورا اشتراكيا للثورة. وإلا فإن جميع أنواع الشخصيات العرضية ستظهر على السطح، وستقع تحت تأثير الإمبريالية. وليس هذا ما تناضل الجماهير السورية من اجله.

عام انقضى منذ وفاة البوعزيزي - عام من الثورة العربية

السبت 17 ديسمبر مرت الذكرى السنوية الأولى للثورة العربية، في مثل هذا اليوم قبل عام واحد قام محمد البوعزيزي بائع الفاكهة التونسي الشاب باضرام النار في نفسه في مدينة سيدي بوزيد مدفوعا باليأس والفقر والغضب، نار الثورة، التي اشتعلت بعد وفاته - أولا في جنوب تونس ثم في البلد بأكمله، وأخيرا انفجرت في كامل العالم الناطق باللغة العربية - تمثل نقطة تحول في التاريخ البشري.

حميد عليزاده
الجمعة: 16 ديسمبر 2011

بعد عام كامل من الواضح أن الثورة بأي حال لم تنتهي، الظروف الموضوعية لم تكن ابدا مواتية لقيام الثورة كما هي اليوم ولكن مع ذلك الثورة ليست دراما من مشهد واحد، الأجواء الاحتفالية التي سادت الأيام الأولى من الثورة تستبدل الآن بالاعتراف الجدي بأن هناك حاجة إلى المزيد لحل التناقضات الرئيسية.

لقد تم اعتبار محمد البوعزيزي أول شهيد للثورة العربية، حياته القصيرة كانت قصة كفاح يومي ضد البطالة، الفقر، البؤس، وأجهزة الدولة القمعية الفاسدة، وهي الحياة التي يعيشها الملايين من الشباب العربي.

محمد البوعزيزي

كونه المعيل الوحيد لعائلته المكونة من 9 أشخاص منذ سن 16 عاما، ناضل البوعزيزي لكسب العيش كبائع فاكهة بعد أن رفضت له جميع طلبات العمل، حتى أنه حاول أن يتطوع في الجيش، لكن دون جدوى، وفقا للأصدقاء والعائلة كان ضباط الشرطة المحلية لسنوات يستهدفون البوعزيزي ويسيئون معاملته - بما في ذلك مرحلة الطفولة - ويقومون بمصادرة عربته الصغيرة بشكل مستمر ولكن البوعزيزي لم يكن يملك أي وسيلة أخرى لكسب العيش لذلك استمر في العمل كبائع متجول، قبل ستة أشهر من محاولة انتحاره أرسلت له الشرطة غرامة بقيمة 400 دينار (280 دولارا) إلى بيته أي ما يعادل شهرين من الدخل.

في 17 دجنبر 2010 كان قد استدان حوالي 200 دولار أمريكي لشراء بعض المنتجات التي كان سيبيعها، تصدت له شرطية في الطريق الى السوق، بحجة أنه لا يتوفر على تصريح بائع متجول - وهي رخصة غير مطلوبة أصلا في القانون، ولكن لم يكن لدى البوعزيزي أي من المال لرشوة الشرطية فعادت لأخذ ميزانه منه، لكن البوعزيزي رفض تسليمه لها، قام الاثنان بشتم بعضهما فصفعته الشرطية وبصقت في وجهه، صادرت ميزانه الالكتروني وألقت جانبا عربته المليئة بالمنتجات ومن ثم بمساعدة من زملائها رموه على الأرض حيث قاموا بضربه.

بعد أن تعرض للإذلال في العلن ذهب البوعزيزي إلى البلدية المحلية وطلب لقاء أحد المسؤولين، فقيل له أن المسؤول في اجتماع، فما كان منه الى انه اشترى علبة من البنزين وعاد إلى مكتب البلدية، وقف في وسط حركة المرور وصرخ "كيف تتوقعون مني أن كسب لقمة العيش؟" من ثم اغرق نفسه بالوقود وأشعل نفسه بعود كبريت.

الحادثة والضرورة

لم يكن فعل اليأس هذا حادثة منفصلة ولكن واحدة من بين العديد من الحالات المشابهة في موجة حرق النفس التي اجتاحت المنطقة المغاربية في السنوات الأخيرة، وفاة البوعزيزي أشعلت الثورة العربية ليس بسبب أي صفة استثنائية في البوعزيزي نفسه، ولكن لأن الملايين من

العمال والفقراء في جميع أنحاء العالم العربي، يعيشون في ظل ظروف مشابهة ولم يعودوا قادرين على تحمل محنتهم.

في الواقع، هم بشكل غير واعي يثورون ضد النظام الرأسمالي، الذي لم يعد قادرا على تقديم حتى أقل التنازلات للجماهير، الأنظمة الشمولية في المنطقة هي بحد ذاتها مجرد تعبير عن التناقض بين التطور الكبير للقوى المنتجة ومعها تطلعات الجماهير لاستفادة من ذلك التطور، ورفع مستوياتهم المعيشية من جهة والعجز العضوي للنظام في تنمية المجتمع وبلوغ تلك الإمكانيات الكامنة من جهة أخرى.

خلال سنوات الطفرة في نهاية التسعينات حتى عام 2008 قامت الأقليات الحاكمة، المتزايدة في الصغر باستمرار، جنبا إلى جنب مع أسيادهم في أوروبا والولايات المتحدة، بامتصاص المليارات من الدولارات من العالم العربي، بن علي والقذافي والأسد ومبارك - كلهم قادة الثورة المضادة ضد الثورات التحررية التي حصلت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية - كانوا جميعا يشيدون بعجائب الرأسمالية ويعاملون بلدانهم مثل اقطاعيات خاصة بهم ويشرفون على عملية بيع شاملة للصناعات المملوكة للدولة والتي تشكل لغالبية هذه البلدان جوهرة الثورات الوطنية الديمقراطية.

كانت الرأسمالية في الواقع في طفرة خلال تلك الفترة ولكن بالنسبة للجماهير لم يكن لديها ما تقدمه سوى الزيادة في الاستغلال وفي أحسن الأحوال الزيادة في الديون، الدول العربية تتصدر أعلى معدلات البطالة في العالم، وحسب الأمم المتحدة فإن 40% من السكان يعيشون على أقل من دولارين في اليوم.

الشباب البطولي في العالم العربي وضع نفسه في طليعة الثورة وأظهر استعدادا هائلا للتضحية، ليس من الصعب أن نتصور السبب فالشباب العربي ليس لديه الكثير ليخسره، أكثر من 60% من السكان العرب الذين يصل تعدادهم الى 350 مليون في العالم هم تحت سن الثلاثين والغالبية العظمى منهم لديها احتمالات ضئيلة في الحصول على عمل أو بناء مستقبل مزدهر، البطالة بين الشباب العربي تقدر بحوالي 40% وفي بعض المناطق تصل إلى 80%، بعض التقارير لهيئة الاذاعة البريطانية تشير أنه في عام 2005 كان هناك 700.000 من الخريجين الجدد في مصر ولكن حوالي فقط 200.000 تمكنوا من إيجاد فرصة عمل لهم، بالإضافة إلى الصراع اليومي من أجل البقاء يوجد قمع واسع للحقوق الديمقراطية وحجم هائل من الفساد الذي يربض مثل جبل على جميع العلاقات الاجتماعية، قبل بدء الثورة العربية غطى ضباب كثيف من التشاؤم والكآبة واليأس شوارع العالم العربي.

هذه هي الأسباب الحقيقية لاندلاع الثورة العربية، ولكن كل هذا كان كتابا مغلقا للمحللين البرجوازيين العمليين حيث أن التاريخ بالنسبة لهم ليس سوى سلسلة من الأحداث العشوائية، نحن جنبا إلى جنب مع الملايين من العمال والشباب نكرم ذكرى محمد البوعزيزي، لكن من وجهة نظر موضوعية نفهم انه كان شخصية عرضية سبقها عدد لا يحصى من الرجال والنساء الذين بطريقة أو أخرى فقدوا حياتهم تحت نير الأنظمة الشمولية التي حكمت لفترة طويلة على مستوى العالم العربي، الظروف المؤاتية للثورة كانت قد نضجت قبل فترة، نتيجة لمرحلة كاملة من التطور الرأسمالي، في الوقت الذي انتحر البوعزيزي كان الوقود جاهزا واحتاج فقط الى شرارة ليشتعل.

ما الذي تم تحقيقه؟

منذ أن بدأت الثورة اصبح من غير الممكن إيقافها، ليست هناك حاجة للدخول في جميع التفاصيل التي تم تحليلها على نطاق واسع في أماكن أخرى ولكن من المهم أن نأخذ علما بانجازاتها الرئيسية، في البداية اجتاحت الثورة أنحاء العالم العربي في عرض ضخم للقوة وفي أقل من شهر اطيح بزين العابدين بن علي - دكتاتور تونس على مدى 24 عاما- من خلال انتفاضة الجماهير وتعبئة الطبقة العاملة، للمرة الأولى في التاريخ العربي الحديث يتم الاطاحة بدكتاتور من خلال ثورة شعبية، لقد أرسل هذا الحدث موجات من الصدمة في جميع أنحاء العالم العربي ورسم الطريق للجماهير في جميع البلدان.

لقد اختفى جو الاكتئاب من الشوارع والملايين من الشباب والنساء والعمال والفقراء قاموا بملئ الفراغ بثقة كاملة، خلال أقل من شهر واحد تمت الاطاحة بدكتاتور ثاني وهذه المرة في أكبر وأهم بلدان المنطقة، الوضع في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تغير بالكامل حيث أن الأجهزة القمعية الضخمة التي بدت قبل أسابيع فقط قوية جدا انهارت أو على أقل تقدير وقفت موقف المتفرج على الجماهير التي أثبتت قوتها في الشارع.

لقد فضحت تماما الأفكار التي طرحتها وسائل الاعلام الغربية على مدى عقود بأن الجماهير العربية متخلفة بطبيعتها وتسعى إلى العيش في ظل نوع من الديكتاتورية الدينية كما في القرون الوسطى، فعلى العكس من ذلك ما شهده العالم هو الطبيعة المؤسفة والمنافقة للرأسمالية الغربية، حيث اصطف فجأة أولئك الذين كانوا يتذمرون من الطبيعة غير الديمقراطية للعرب وراء الدكتاتوريات نفسها التي كانوا يدينونها علانية طوال سنوات، المثال الأكثر إثارة للشفقة، بين العديد ممن ظهروا على التلفاز، هو باراك أوباما الذي قال كل ما بوسعه أن يقوله، من أجل عدم الدعوة لسقوط نظام مبارك.

الثورة العربية حقا رسمت الحدود الطبقية في المجتمع ليس فقط في الشرق الأوسط بل في العالم أجمع، لقد ظهر معسكرين بشكل واضح، فمن ناحية كانت هناك الأنظمة الشمولية في العالم العربي ومعها الرأسمالية الغربية التي كانت تناور لوقف مد الحركة الجماهيرية، ومن ناحية أخرى كانت هنالك الجماهير المستغَلة والموحدة عبر جميع الحدود الدينية والقومية والعرقية والواقفة في وجه الظلم والبؤس.

في ضوء هذه الأحداث انكشفت نظرية ما يسمى ب"صراع الحضارات" بأنها كاذبة مئة في المئة، هذه الفكرة التي طرحها صموئيل هنتنغتون جادلت بأن زمن الصراع الطبقي قد انتهى وأن "صراع الثقافات" سيقرر مسار التاريخ في المستقبل، لقد كانت هذه الفكرة الغيرعلمية والرجعية واحدة من أعمدة الفكر البرجوازي في العقدين الماضيين.

الثورة رمت جانبا كل هذه الأفكار والتحيزات وهزت حكم البرجوازية حتى جذورها ولكن أهم إنجازاتها كان زرع فكرة العمل الثوري الشامل في عقول الملايين من العمال والفقراء في جميع أنحاء العالم، وأخيرا وجد التكتيك الذي نجح فعلا في اسقاط الدكتاتوريات المكروهة!

ميدان التحرير

لقد حققت الثورة في غضون أسابيع قليلة أكثر مما تمكنت جميع المنظمات غير الحكومية والإصلاحيين أو نظرائهم الإرهابيين في الشرق الأوسط من تحقيقه على مدى الأربعين سنة الماضية، لعقود من الزمان دفع قادة الجماهير الفلسطينية اليائسة الكفاح من أجل الاستقلال في مسار الإرهاب الفردي دون تحقيق أي شيء ما عدا تقوية الدولة الصهيونية في إسرائيل، لكن كل هذه النزعات دمرت بين ليلة وضحاها من قبل الاجتياح الكبير للثورة، الاصلاحيون والمنظمات غير الحكومية الذين على مدى عقود قاموا بالتماس الفتات من على طاولة الحكام العرب انتهوا كصبية طوباويون عالقون في الماضي.

مباشرة بعد الانفجارات الجماهرية الأولى كل الدكتاتوريات الصلبة لانت فجأة، في الأردن وعد الملك عبد الله ببعض "الإصلاحات" في محاولة لإسترضاء الجماهير ولا سيما قانون الانتخابات المثير للجدل، رئيس الوزراء أيضا أعلن عن 550 مليون دولار إعانات جديدة للحصول على الوقود والمنتجات الأساسية مثل الأرز والسكر والثروة الحيوانية وغاز الطهي، كما أعلن أيضا عن رفع الأجور لموظفي الخدمة المدنية وأفراد الأمن.

في سوريا أعلنت الحكومة عن إعانات ومساعدات للفقراء، وقد تم منح المعلمين قروضا بدون فوائد لأجهزة الكمبيوتر المحمولة، في نفس الوقت حوكم بعض المسؤولين الحكوميين بالفساد في مدينة حلب، بالإضافة إلى ذلك منح مليونين من موظفي الحكومة زيادة بنسبة 17% في الأجور في محاولة يائسة لإبعاد المد المتصاعد من الاستياء.

امير الكويت - الشيخ صباح الأحمد الصباح- امر باعطاء 1.000 دينار (2260 £) بشكل منح وكوبونات طعام لكل الكويتيين، العاهل السعودي الملك عبد الله وعد بتقديم 93 بليون دولار (63 بليون يورو) لتوفير المزيد من الوظائف في القطاع الحكومي والخدمات، وأعلنت قطر رفع قيمة الأجور والتأمينات بنسبة 60% لموظفي القطاع العام وحتى 120% بالنسبة لبعض ضباط الجيش.

لكن الأهم من أي شيء أن الجماهير - خصوصا في مصر وتونس وليبيا - وصلت إلى الحقوق الديمقراطية التي لم تكن لتسمح بها الأنظمة القديمة أبدا، على الرغم من عدم وضعها رسميا كقوانين فإن حرية التعبير والتنظيم والتجمع اصبحت بحكم الأمر الواقع موجودة في هذه البلدان، محاولات المجلس العسكري المصري خلال فصل الربيع الإعلان عن عدم قانونية الإضرابات فشلت تماما

لأن لا أحد كان يولي اهتماما للقوانين والمراسيم في هذا الصدد.

الديمقراطية

يمكن القول - على الرغم من انه لا يزال هناك طريق طويل يتعين قطعه - أنه تم تحقيق قدر من الديموقراطية في البلدان التي انتصرت فيها المراحل الأولى من الثورة، لكن الديمقراطية للجماهير ليست سوى وسيلة لتحقيق الغاية والحقوق الديمقراطية لا تساوي قيمة الورق الذي كتبت عليه إذا كانت لا تؤدي إلى تحسين نوعية الحياة، العامل الذي ناضل من اجل الصوت والمنظمة سوف يستخدام هذه الأدوات للتنظيم والمطالبة بأجر أعلى من رئيسه وهذه هي بالضبط العملية التي نشهدها.

على الرغم من أن كل شيء قد تغير على السطح ولكن من الصحيح أيضا أن نقول إنه من الناحية الموضوعية لم يتغير شيئ أساسي حتى الآن، جهاز الدولة القديم لا يزال متماسكا والاقتصاد لا يزال يهيمن عليه الحكام الذين اعتقدنا أنهم قد هزموا، ولكن هذا الوضع هو عبارة عن برميل من البارود ينتظر أن ينفجر مرة أخرى.

الوضع الاقتصادي لم يتحسن وعلى سبيل المثال في مصر، المتأثرة بالأزمة الاقتصادية العالمية وحالة عدم الاستقرار التي أعقبت الثورة، الاقتصاد في حالة تدهور، لقد انخفض الطلب على العمالة المصرية بنسبة 54% في أكتوبر/تشرين الأول بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي وفقا لمؤشر الطلب على العمل، ووفقا للبيانات الرسمية ارتفع معدل البطالة في مصر الى 11,9% في الربع الثالث من عام 2011 وهو أعلى مستوى له في عشر سنوات وهي زيادة بنسبة 8,9% عن العام السابق.

على أساس هذه الوقائع تحرك العمال والفقراء مرارا وتكرارا منذ بداية الثورة، في مصر في سبتمبر وحده أضرب ما بين 500.000 إلى 750.000 عامل، من بين هؤلاء كان المعلمون، الذين لعبوا دورا هاما، الذين طالبوا بإقالة وزير التعليم، الاستثمار في التعليم العمومي، حد أدنى من الأجور للمعلمين بما لا يقل عن 1200 جنيه مصري شهريا، خطة لبناء المدارس وعقود دائمة للمدرسيين الاحتياطيين وذوي العقود الفصلية.

في تونس أيضا الطبقة العاملة والشباب يشعرون بالثقة ويتنظمون من خلال العمل الثوري المباشر لتحقيق أهدفهم، عقد اتحاد الخريجين العاطلين عن العمل مؤخرا - والذي لعب دورا رئيسيا خلال الثورة - جلسة وطنية في سوسة بمشاركة 500 شخص يمثلون الآلاف من جميع انحاء البلاد، لقد نجحت تظاهرة مشتركة مع نشطاء نقابيين يساريين في جمع أكثر من 10.000 شخص في تونس يوم 15 غشت/اغسطس للمطالبة بالوظائف، العدالة الاجتماعية ومعاقبة المسؤولين في النظام القديم.

المستقبل لن يكون أكثر استقرارا حتى في البلدان التي تم فيها إسقاط الأنظمة الدكتاتورية بشكل واضح بل على العكس من ذلك بالضبط، بما أن الجماهير واثقة من قوتها في حين أن التناقضات الرئيسية لم تحل بعد فإن المستقبل سيجلب المزيد من الاضطرابات وكذلك المزيد من الثورات.

الدولة والثورة

لقد تطورت الحركات الثورية بشكل مختلف بعض الشيء بعد المراحل الأولى من الثورة التي سلكت خلالها جميع البلدان بشكل أو باخر نفس الطريق.

في مصر وتونس حققت الثورة انتصارات أولية ولكن غير مكتملة بشكل سريع نسبيا، مزاج من النشوة عم الجماهير التي بعد زمن طويل كسرت أغلال عقود من القمع، لقد اعتقدت الجماهير أن سقوط مبارك وزين العابدين بن علي كان كافيا لضمان تطور مستقر للمجتمع وهكذا تركت الثورة جهاز الدولة القديم على حاله.

اليوم هذا الجهاز ذاته يبرهن على أنه العقبة الأكبر في وجه الثورة في كلا هذين البلدان على حد سواء، في تونس هناك اشتباكات مستمرة بين الجماهير وأجهزة الدولة التي لا تزال في أيدي رجال النظام القديم.

في مصر الوضع مشابه للغاية، الجيش اختار الانقلاب على الرئيس مبارك ليس بسبب الروح الثورية للمجلس العسكري ولكن بسبب أنه لم يكن لديه اية خيار آخر، لو أن قيادة الجيش وقفت ضد الثورة بشكل علني لكان من المحتمل أن يفقدو السيطرة على الجيش أو، في أحسن الأحوال، كانوا سيواجهوا حربا أهلية غير مضمونة النصر، بدلا من ذلك اختاروا أن يضعوا أنفسهم على رأس الثورة من أجل إفشالها ومنع انهيار الدولة.

إن دور المجلس العسكري اليوم أصبح واضحا لمعظم المصريين، كبار الجنرالات قد يكون لهم أجندتهم المستقلة نوعا ما، إلا أن دورهم الرئيسي هو الدفاع عن مصالح النظام القديم والرأسمالية المصرية، منذ قيام الثورة تم سجن أكثر من 12.000 من الثوار في السجون العسكرية وذلك مصحوبا بالقمع الممنهج للاحتجاجات، خلال الأسبوع الأخير من شهر نوفمبر قتل أكثر من 40 وجرح عدة آلاف عندما حاول الجيش افراغ ميدان التحرير.

الدولة ليست كيان حيادي من الأفراد الذين يمثلون المجتمع كله، لقد أوضح ماركس وانجلز عدة مرات ان الدولة – في آخر التحليل - ليست سوى "مجموعة من الرجال المسلحين" للدفاع عن ملكية الطبقة الحاكمة، العمال المصريين والتونسيين يتعلمون هذا الدرس بالطريقة الصعبة، فعلى الرغم من رحيل الطغاة لا تزال الدولة القديمة في مكانها.

لا بد من استبدال الدولة البرجوازية التي تمثل الأقلية الرأسمالية بدولة العمال التي تمثل الأغلبية، سوف تستند هذه الدولة الى لجان تنتخب ديمقراطيا من العاملين في المصانع والأحياء الشعبية، قابلة للمسائلة والاستدعاء ويتم ربطها مع بعضها على كل المستويات في جميع أنحاء البلاد.

في السويس انهارت الدولة تماما لمدة أربعة أو خمسة أيام بعد سقوط مبارك وكما هو الحال في تونس في وقت سابق تشكلت اللجان الثورية ونقاط التفتيش المسلحة للدفاع عن الشعب، هذا يدل مرة أخرى على أن السوفيتات - أي مجالس العمال - ليست اختراعا عشوائيا من قبل الماركسيين ولكنها تظهر تلقائيا في أي ثورة حقيقية، في سوريا أيضا اللجان الثورية ظهرت في مختلف أنحاء البلاد وهي تقوم بتنظيم الاضرابات العامة والعصيان المسلح.

ما هي الدولة؟ هذا هو السؤال الأساسي الذي يطرح الآن، الثورة جعلت سلطة الدولة القديمة تركع على ركبتيها، لقد أصبح من الضروري استبدالها بسلطة جديدة، هناك قوة في المجتمع أقوى من أي دولة وهي الشعب الثائر ولكن لا بد من تنظيمها، في كل من مصر وتونس كانت هناك عناصر من ازدواجية السلطة تمثلت في اللجان الثورية التي سيطرت على مدن ومناطق بأكملها.

في تونس المنظمات الثورية الشعبية ذهبت الى أبعد مما ذهبت اليه في مصر، هذه الهيئات تنظمت - في حالات عديدة - حول الهياكل المحلية للاتحاد العام التونسي للشغل وتولت إدارة جميع جوانب المجتمع في العديد من البلدات والمدن وحتى في مناطق بأكملها، بعد طرد نظام التجمع الدستوري الديمقراطي والسلطات المحلية، على الرغم من كل الحديث عن "الفوضى" و"انعدام الأمن" من قبل الطبقة الحاكمة فإن الحقيقة هي أن الطبقات العاملة نظمت أنفسهما لضمان النظام والسلامة، ولكن هذا كان نوع مختلف من النظام - نظام ثوري.

في مصر في أعقاب انهيار الشرطة في 28 يناير تدخل الناس لحماية أحيائهم حيث أقاموا نقاط تفتيش مسلحين بالسكاكين، السواطير، السيوف والعصي لتفتيش السيارات الدخلة والخارجة، في بعض المناطق سيطرت اللجان الشعبية تماما على ادارة المدينة وحتى تنظيم حركة المرور، هنا كان لدينا جنين الميليشيات الشعبية أي سلطة الدولة البديلة.

كلما تطورت الثورة واحتدت في المستقبل، ستظهر هذه العناصر مرة أخرى، المهمة العاجلة يجب أن تكون ربطهم معا على المستوى الإقليمي والوطني ومن ثم الاستيلاء على السلطة، السماح لجهاز الدولة القديم - الذي هو وكر للثورة المضادة - بالاستمرار والوجود، يعني فقط السماح للنظام القديم بالمناورة واعادة تنظيم صفوفه من أجل مهاجمة الثورة.

ليبيا وسوريا

في حين أن الثورات في مصر وتونس نجحت بسرعة نسبيا في إسقاط الحكام المستبدين فإن العملية اتخذت طريقا آخر في ليبيا وسوريا، أحد أسباب هذا الاختلاف هو التدخل من جانب الطبقة العاملة في الحركة، لقد كتبنا التالي في مارس 2011:

«في تونس أجبرت المظاهرات الحاشدة زين العابدين بن علي الفرار الى المنفى وأطاحت بالحزب الحاكم مما أقنع العديد من المصريين بأن نظامهم قد يكون بنفس الهشاشة، ولكن المشكلة كانت أن الرئيس مبارك رفض أن يرحل، فعلى الرغم من كل الجهود الخارقة والشجاعة من المحتجين فشلت المظاهرات بالإطاحة بمبارك، المظاهرات الحاشدة مهمة لكونها وسيلة لجعل الجماهير الخاملة سابقا تقف على أقدامها وتمنحها الشعور بقوتها، ولكن لم يكن للحركة أن تنجح من دون أن يتم نقلها إلى مستوى جديد وأعلى، الشيء الذي يمكن للطبقة العاملة فقط القيام به.

«صحوة البروليتاريا هذه عبرت عن نفسها في موجة من الاضرابات والاحتجاجات خلال السنوات الأخيرة، كان هذا أحد العوامل الرئيسية التي أعدت للثورة وأيضا المفتاح لتحقيق نجاحها في المستقبل، الدخول الدراماتيكي للبروليتاريا المصرية على مسرح التاريخ شكل نقطة

تحول في مصير الثورة، كان هذا ما أنقذ الثورة وأدى إلى الإطاحة بالرئيس مبارك، في مدينة تلو الأخرى نظم العمال المصريين الإضرابات واحتلوا المصانع وقاموا بطرد المدراء المكروهين والقادة النقابيين الفاسدين.

«لقد وصلت الثورة الى مستوى أعلى، لقد تحولت من مظاهرة إلى عصيان وطني، ما هي الخلاصات التي يمكن استنتاجها من كل هذا؟ التالي فقط: **أن النضال من أجل الديمقراطية يمكن أن ينتصر فقط بحسب درجة القيادة من قبل البروليتاريا، الملايين من العمال الذين ينتجون الثروة في المجتمع ومن دون إذنهم الذي لا يضيء مصباح كهربائي، لا يرن هاتف ولا تدور عجلة.**»

بينما يمكن الاطاحة ببعض الأنظمة بمجرد التظاهر في الشوارع لا يمكن القيام بذلك مع الآخرين، حتى في مصر وتونس الضربة القاضية جاءت من خلال التدخل المنظم للطبقة العاملة في شكل إضراب عام، عدم وجود مثل هذه المشاركة المباشرة من قبل الطبقة العاملة المنظمة يشكل نقطة الضعف الرئيسية في الثورتين السورية والليبية.

ينبغي أيضا أن نلاحظ أن كلا من هذين النظامين له طابع مختلف عن نظامي مبارك وبن علي، الشيء الأكثر أهمية أن لكل من النظامين قاعدة اجتماعية معينة بسبب تاريخهم المائل الى "اليسارية"، القذافي نتيجة لتصريحاته المناهضة للامبريالية وحقيقة أن النظام - الذي تظاهر بأنه "اشتراكي" لبعض الوقت - قام بتأميم معظم الاقتصاد وبما أنه يمتلك احتياطيات هائلة من النفط وعدد قليل من السكان كان قادرا على تقديم مستوى عال نسبيا من الصحة والتعليم والمعيشة لغالبية الناس.

في سورية أيضا نظام البعث قام ببناء قاعدة اجتماعية معينة، لقد استند النظام السوري في الماضي الى الاقتصاد المخطط على غرار ما قام به الاتحاد السوفياتي مما سمح بتنمية اقتصادية هامة في الستينات والسبعينات،هذا بالإضافة إلى أن العمال لم يظهروا كقوة منظمة في الثورتين الليبية والسورية يعني أن هذه الثورات تبدو في حالة من الركود لفترة طويلة.

في ليبيا اختطفت للثورة من قبل المجلس الوطني الانتقالي، والتدخل الامبريالي دفع طبقة كبيرة من الجماهير إلى أحضان القذافي، وبعد أشهر من الحرب الأهلية كانت انتفاضة الجماهير في طرابلس هي من تسبب بانهيار النظام، في سوريا لم نصل إلى نفس المرحلة بعد ولكن من الواضح أن حكم الاسد قد انتهى والسؤال هو مجرد متى وكيف، إذا هزمت الحركة الحالية قد يكون النظام قادرا على البقاء على قيد الحياة مؤقتا، ولكنه سوف يكون نظام في أزمة حادة.

المنظور الحالي ليس هزيمة الثورة، في الواقع في حين تتم كتابة هذه السطور يتطور اضراب عام في سوريا وينتشر إلى قلب نظام الحكم في حلب ودمشق، في الوقت نفسه تتواصل الانتفاضة في جميع أنحاء البلاد وعدد متزايد من الجنود يفرون من الجيش السوري، كان النظام يخطط لتركيز جميع قواته على حمص من أجل عزلها وكسر رقبة الثورة، ولكن بدلا من ذلك يتم الدوس عليه الأن من قبل من الجماهير التي نهضت بشكل صحيح للدفاع عن الثورة والتي أيضا ترى ضرورة توجيه الضربة القاضية للنظام، حتى الآن حركة الإضراب لم تلمس المنشآت الصناعية والمجمعات الرئيسية- التطور الذي هو أمر حيوي لنجاح الثورة.

لقد وجه نداء للجان الثورية للاستيلاء على كل الشوارع بدءا من الصغرى ووصولا إلى الطرق السريعة وذلك لمنع قوات النظام من التحرك، لو تحققت هذه الدعوة فأن السلطة ستكون معلقة في الهواء بانتظار أحد للإستيلاء عليها، في نهاية المطاف نظام الأسد سوف يسقط لكن السؤال هو: من الذي سوف يليه؟

مسألة القيادة

في حين أن الثورات السابقة الذكر قد اتخذت على ما يبدو مسارات مختلفة فإنهم جميعا يواجهون نفس السؤال: ماذا بعد؟

بعض ممن ما يسمون بالماركسيين - الذين في الواقع يرددون أفكار صديقنا القديم صموئيل هنتنغتون - مرعوبون من تهديد الثورة المضادة في العالم العربي، إنهم يشكون من سلطة المجلس العسكري والصعود الإنتخابي للإسلام السياسي في المنطقة بأسرها وقد ذهب البعض منهم - الذين هم في الواقع الأكثر تجانسا - إلى حد القول بأنه كان على الثورة أن لا تحدث أبدا!

هذا يدل على جهلهم التام بالقوانين التي تحكم حركة العمال، صعود قوى مثل جماعة الإخوان المسلمين والمجلس العسكري يعكس - قبل أي شيء آخر - نقطة الضعف الرئيسية للثورة ألا وهي غياب القيادة الثورية الواضحة.

العملية التي نراها اليوم في مصر هي نفسها التي نشهدها في جميع الثورات، في البداية السلطة تكون في متناول العمال أو في الواقع حتى في أيديهم لكنهم لا يعلمون ماذا يفعلون بها، يمكن أن نرى هذه العملية مرات عديدة في الثورتين الروسية والإسبانية، تروتسكي يفسر هذا في مقدمته لتاريخ الثورة الروسية:

«ولا تندفع الجماهير إلى الثورة وفق مخطط جاهز للتحويل الاجتماعي، ولكنها تندفع بسبب إحساسها المرير بعدم قدرتها على تحمل النظام القديم فترة أطول، وتملك الأوساط القيادية في الأحزاب الجماهيرية وحدها برنامجًا سياسيًّا، ويحتاج هذا البرنامج مع ذلك إلى تدقيقه خلال الأحداث، وموافقة الجماهير عليه، ويتمثل السير السياسي الأساسي لثورة ما في وعي الطبقة بالمعضلات التي تطرحها الأزمة الاجتماعية، وتوجه الجماهير بصورة فعَّالة وفق أسلوب التقريبات المتتالية».

كانت السلطة بين يدي العمال الروس - بعد الإطاحة بالقيصر في فبراير - لكنهم لم يعرفوا ما يفعلون بها ولذلك انزلقت من بين أيديهم وأخذتها الحكومة المؤقتة، بعد فقدان هذه الفرصة انتشر الإحباط بين الجماهير وفي شهري يوليو وأغسطس ساد القمع في روسيا مما اضطر قادة البلاشفة الى الإختباء.

ومع ذلك كانت تعد تحت السطح ثورة جديدة، الجماهير التي كان لديها في البداية أوهام كبيرة في الحكومة المؤقتة تعلمت من خلال تجربتها الخاصة أنها لا تستطيع تلبية حتى أبسط مطالبهم أو توفير أبسط أشكال الديمقراطية، وقد تمكن البلاشفة من خلال الشرح الصبور من ربط برنامجهم الاشتراكي الثوري مع حركة الجماهير حيث أوضحوا أن الجماهير الروسية يمكنها تحقيق مطالبها فقط في حال أخذت السلطة بين أيديها.

في الثورة الاسبانية رأينا الوضع نفسه ليس مرة واحدة ولكن مرات عديدة، العمال كانوا ينتفضون المرة تلو الاخرى من أجل هزيمة الثورة المضادة، في مناسبات كثيرة كانت السلطة في يد الطبقة العاملة ولكن مرارا وتكرارا قام قادة الثورة بخيانة الحركة وتسليم السلطة للبرجوازية، كان الفرق بين الثورتين الإسبانية والروسية أنه لم يوجد الحزب البلشفي في اسبانيا، الماركسيين في اسبانيا بسبب أخطائهم لم ينجحوا في بناء مثل هذه المنظمة في الوقت المناسب وفقدوا بذلك فرصة المساعدة في إظهار طريق النصر للجماهير.

عملية مشابهة تحدث في الثورة العربية، في ظل غياب قيادة ثورية بالمعنى الحقيقي فإن الحركة بالضرورة ستمر بعدد من الطرق الوعرة وتتعلم من التجارب المؤلمة عن طريق التجربة والخطأ، عدم وجود منظمات عمالية قوية يعني أن لدى العديد من العمال أوهام في الإسلاميين أو الليبراليين، ولكن هذا لا يعني بالضرورة أن الثورة المضادة ستنتصر، على العكس من ذلك فإن وجود السلطة في أيدي البرجوازية اليوم في مصر هو ضمان للإنتفاضات والثورات في المستقبل، لماذا؟ لأن البرجوازية لن تكون قادرة على تلبية تطلعات الجماهير.

أصدقائنا الصالحون يشيرون إلى الثورة الإيرانية عام 1979 التي خطفت وهزمت من قبل الخميني كمثال يبرهن لماذا لا ينبغي حتى أن نحاول القيام بالثورة، ولكن ما ينسون ذكره أن هزيمة الثورة الإيرانية جاءت بعد 4 سنوات في عام 1983، خلال تلك السنوات كان لدى العمال العديد من الفرص للإستيلاء على السلطة، ولكن العائق الرئيسي كان قيادة الثورة الستالينية وحقيقة أنه لم توجد قيادة بديلة لإيصال الحركة إلى نهايتها المنطقية.

الخلاصة في تونس ومصر اليوم هي على النحو التالي: الجماهير خرجت من ثورات الربيع الماضي بثقة كبيرة بقوتها الخاصة وانعدام ثقة عميق في جميع القوى السياسية الموجودة على الساحة، ولكن في الوقت نفسه غياب القيادة يعني أن بعض الارتباك يسود جنبا إلى جنب مع السؤال التالي: ما العمل الآن؟ في البلدان الأخرى الحكام نفسهم لا يزالون رسميا في السلطة لكنهم لم يعودوا يرتكزون إلا على قاعدة اجتماعية متناهية في الصغر، وعلى هذا النحو هم باقين تحت رحمة الثورة وأيا كانت المبادرات التي يحاولون تنفيذها فإنها تجابه بمقاومة شديدة من قبل الجماهير.

الإدعاء اليوم بأن الثورة قد هزمت في مصر وتونس أو حتى في ليبيا يعبر عن فهم مشوه تماما لواقع الثورة، الاعتقاد بأن الجماهير التي تذوقت طعم الحرية سوف تقوم بالانبطاح وقبول الثورة المضادة من دون كفاح هو الهذيان بعينه، على العكس من ذلك فمع التوازن الحالي للقوى، الثورة المضادة لديها فرص ضئيلة للغاية في النجاح في أي نوع من المواجهة المباشرة.

أصدقائنا الذين لا يرون شيئا سوى القوى الظلامية للإخوان المسلمين ينسون حقيقة أن أعضاء هذه المنظمة، في مناسبات خلال الثورة، وقفوا بزاوية معاكسة 180 درجة للقيادة، في الأسبوع الأخير من شهر نوفمبر ظهر هذا التناقض بأوضح أشكاله حيث قدم الآلاف من الأعضاء العاديين في جماعة الإخوان المسلمين الى التحرير في اشتباك فتاك مع الجيش الذي كانت هجماته على الشعب المحتشد في الساحة مدعومة من قيادة جماعة الاخوان المسلمين.

حتى في ليبيا حيث الثورة المضادة ربما الأقوى في الوقت الحاضر فإن أي قوة مضادة للثورة ستصل إلى السلطة سيكون عليها، في مرحلة ما، تصفية الحسابات مع الجماهير المعبئة والواثقة من نفسها.

من الخطأ أن نعزو قوى "خارقة" للإسلاميين والقوى الأخرى المعادية للثورة والتي بطريقة ما تسمح لهم بالوقوف فوق المجتمع والصراع الطبقي، النقطة الرئيسية التي يجب فهمها هي أن جميع هذه القوى هي ظلال مختلفة من الأحزاب البرجوازية التي تدافع عن سيادة رأس المال، ولكن طالما أنهم يدافعون عن سيادة رأس المال فيجب عليهم قبول منطق الرأسمالية، عليهم إذا أن يدافعوا عن أزمة الرأسمالية والتي، في الوقت الحاضر، لا تسمح بتقديم حتى أقل وأبسط التنازلات للجماهير.

لو كان كل هذا قد حدث قبل عشر سنوات كان من الوارد أن يتمكنوا من تحقيق شكل ما من أشكال الأنظمة الديمقراطية البرجوازية حيث كان من شأن الازدهار في الرأسمالية العالمية أن يعطي لهم بعض الهامش للمناورة، لكن الآن هنالك أزمة عميقة على نطاق عالمي، هذا هو سبب الغليان الثوري وهو سبب لا يمكن وضع حد له بسهولة، النظام الرأسمالي لا يستطيع أن يقدم أي شيء للجماهير، فهو غير قادر على توفير فرص العمل ومستوى معيشي لائق حتى في الولايات المتحدة وأوروبا، فكيف يمكن لهم أن يأملوا بتحقيق ذلك في مصر؟

ما الذي يجب القيام به؟

ما شهدناه في العام الماضي لم يكن سوى بداية فترة طويلة من الثورة والثورة المضادة، الضعف الشديد للبرجوازية من جهة، وعدم وجود قيادة ثورية لها قاعدة جماهيرية من جهة أخرى، سوف يمنع الثورة من الوصول الى نتيجة سريعة وبدلا من ذلك نحن مقدمون على رؤية سلسلة من الأنظمة غير المستقرة التي ستخلف بعضها البعض.

سوف نرى أنظمة بونابارتية ضعيفة مثل نظام المجلس العسكري في مصر لكنها لن تكون قادرة على توطيد حكمها، قبل أن يكتب الفصل الأخير من الثورة، سوف تخاض العديد من المعارك، وسوف تختبر العديد من الانتصارات والهزائم.

مفتاح العملية برمتها سيكون الطبقة العاملة، لقد أظهر العمال بالفعل لمحات من قوتهم فنظرا لعلاقتهم بوسائل الإنتاج يمكن للعمال شل أي نظام، لكن قوة العمال لها وجهان، العمال ليسوا فقط أقدر قوة على اسقاط النظام القديم ولكن أيضا من خلال انجذابهم الغريزي الى التعاون يشكلون العنصر الأكثر أهمية في بناء مجتمع المستقبل، لذلك فإن تعزيز المستوى التنظيمي والسياسي للطبقة العاملة يبقى المهمة الحاسمة للثورة.

في النهاية يعود الموضوع الى مسألة القيادة، نقطة الضعف الرئيسية للثورة هي عدم وجود تيار ماركسي ثوري جماهيري حقيقي متجذر في الطبقة العاملة والشباب، لو وجدت تلك القيادة لكان من الممكن الإستحواذ على السلطة عدة مرات حتى الآن، لا توجد قوانين تستبعد امكانية بناء مثل هذه القوة في خضم الثورة ولكن من الواضح أنه يجب أن يكون لدينا شعور بالإلحاح في ما يخص هذه المسألة.

لقد الهمت الثورة الملايين من الناس حول العالم، يكفي فقط أن تسأل أي شخص إذا كان يمكن له أن يتذكر كيف كان العالم قبل اثنى عشر شهرا فقط، في العام الماضي اندلعت حركات جماهيرية في عشرات البلدان وقد الهمت الثورة العربية الكثير منها، في ماديسون، ويسكنسن، خرج مئات الآلاف في الشوارع يحملون شعارات مثل "حارب مثل المصري!" في اسبانيا واليونان وكذلك في حركة احتلوا وول ستريت، في جميع أنحاء العالم، كان احتلال الساحات المركزية اشارة واضحة الى الثورة العربية، حتى في اسرائيل قدم مئات الآلاف الى الشوارع مع لافتات مثل "ثورة حتى النصر!" هذا يثبت مرة أخرى الطبيعة الطبقية والعامة لهذه العملية.

في جميع أنحاء العالم تحدث نفس العملية ألا وهي عملية الأزمة العالمية للرأسمالية، العمليات المتماثلة تؤدي إلى نتائج متشابهة، وهكذا فإن الثورة العربية ليس حدثا معزولا على الإطلاق بل بداية لثورة العالم ضد النظام الرأسمالي الذي لم يعد قادرا على توفير حتى الضروريات الأساسية لغالبية سكان الأرض.

في هذه المقالة أشرنا فقط الى الدول الرئيسية للثورة العربية، وفي الحقيقة أن جميع أنحاء العالم العربي - مع هذه الخصوصية أو تلك - نفس العملية الثورية تتطور، لقد تم تحقيق العديد من الإنتصارات ويجب أن نكون واعين لهذه الإنتصارات ولكن يجب علينا أيضا أن نفهم أن الثورة لم تنته بعد، لم يتم حل اي من التناقضات الرئيسية وطالما أن النظام الرأسمالي لا يزال موجودا فأن هذه التناقضات سوف تستمر.

كان محمد البوعزيزي أول شهيد للثورة ولكن عدد لا يحصى من الرجال والنساء منذ ذلك الحين ضحوا بحياتهم للدفاع عنها، السبيل الوحيد لتكريم ذكراهم وضمان أن موتهم لم يذهب سدى هو أن نذهب بالثورة حتى النهاية إلى نتيجتها المنطقية، أي حتى اقتلاع النظام الذي يكبل الإنسانية من تحقيق إمكانياتها واستبداله بالمجتمع الاشتراكي.

المستقبل بالطبع سيجلب الهزائم وسيكون هنالك هزائم كبيرة ولكن من خلال تلك الهزائم العمال والشباب سيتصلبون وعلى انقاض تلك الهزائم ستبنى انتصارات أكبر، جيش الثورة لم يكن أبدا أكبر، والثورة المضادة لم تكن أبدا أضعف والطبقة العاملة لم تكن يوما أقوى، ليس هناك لا الوقت ولا السبب للتشاؤم، يجب أن يكون شعارنا:

إلى الأمام - ثورة حتى النصر النهائي

الثورة والثورة المضادة في ليبيا بعد وفاة القذافي

لقد غطت وسائل الإعلام عملية اعتقال وقتل العقيد القذافي بكل تفاصيلها الدامية. ومع مقتل القذافي والاستيلاء على سرت بدأ المجلس الوطني الانتقالي يتحدث عن تشكيل حكومة انتقالية. المجلس الوطني الانتقالي معترف به من قبل القوى الامبريالية التي يمثل مصالحها. ومع ذلك، فإن هناك العديد من الليبيين العاديين الذين ينظرون بعدم ثقة مبررة إلى المجلس الوطني الانتقالي ومسانديه الامبرياليين.

على الرغم من اعتقال القذافي على قيد الحياة فإنه قتل دون محاكمة. لكن ليس من الصعب أن نفهم السبب وراء عدم تقديمه للمحاكمة. إذ لو تمت محاكمته كان سيفضح كل معاملاته السابقة مع أمثال بلير وساركوزي وبرلسكوني. وهذا يفسر لماذا راهنوا كثيرا على وفاته. إن رائحة نفاقهم تلوث الأجواء، لأنهم وقعوا العديد من الصفقات المربحة مع القذافي في الماضي، بما فيها تسليم بعض الأشخاص إلى نظامه، والذين تعرضوا للتعذيب.

إن مقتل القذافي والانهيار النهائي لنظام حكمه طوى صفحة واحدة. لكن هذا لا يمثل سوى نقطة انعطاف واحدة في الأوضاع. والآن بعد السقوط النهائي للنظام القديم، سوف يندلع صراع حول تحديد مستقبل ليبيا. وفي هذا الصراع سوف نرى قوات كل من الثورة والثورة المضادة وهي تحاول الحصول على اليد العليا في الأحداث. لشرح هذه الأحداث وتوضيح موقف الماركسيين منها ننشر فيما يلي تحليلا لآلان وودز.

آلان وودز
الجمعة: 21 أكتوبر 2011

تيهان اليسار

احتفال المتمردين الليبيين

لقد أبان اليسار عن تيهان كبير فيما يتعلق بالموقف من الأحداث في ليبيا. فمن جهة استسلم بعض الناس للامبريالية إلى حد دعم التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي. إن هذا الموقف ساذج ورجعي في نفس الآن. إن سماح المرء لجوقة النفاق بين وسائل الإعلام بالتأثير على أحكامه وابتلاع الأكاذيب حول ما يسمى بالتدخل "الإنساني" لـ "حماية المدنيين" تعبير عن الغباء المطلق.

لم يكن تدخل حلف شمال الأطلسي مدفوعا على الإطلاق بأغراض إنسانية أو لحماية المدنيين. لقد أملته حسابات باردة وكلبية. إذ ليس من حق نفس هؤلاء الأشخاص الذين سبق لهم أن أقاموا علاقة حميمية مع القذافي والذين زودوه بالسلاح، وأرسلوا السجناء السياسيين إلى ليبيا لتعذيبهم على أيدي بوليسه السري، أن يزعموا الدفاع عن المبادئ

"الإنسانية". إنهم لم يبدوا نفس المشاعر الطيبة اتجاه معاناة شعب البحرين.

إن تحرر الشعب الليبي هو هَمّ الشعب الليبي وحده. ولا يمكن أن يعهد به إلى الإمبرياليين، الذين دعموا كل الأنظمة الدكتاتورية الدموية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط طيلة عقود. إن مطلبنا الأول هو وضع حد لجميع أشكال التدخل الأجنبي في ليبيا. دعوا الشعب الليبي يحل مشاكله بطريقته الخاصة!

لكن التصور الآخر بين صفوف اليسار ليس أفضل حالا. حيث تطرف أصحابه في الاتجاه الآخر ودعموا القذافي، الذي رسموه بألوان وردية بكونه "تقدميا"، و"معاديا للامبريالية" بل وحتى "اشتراكيا". ليست هناك أية ذرة من الحقيقة في هذه المزاعم. صحيح أنه كان للنظام الليبي (والنظام السوري أيضا) طابع مختلف عن أنظمة تونس ومصر. لكن ذلك لا يغير من حيث الجوهر من طبيعة القمعية، أو يؤهله ليكون نظاما معاديا حقا للامبريالية.

من أجل تسليط الضوء على السيرورات الحقيقية التي تحدث في الواقع لا يكفي وضع علامة زائد أو ناقص ضد هذين الموقفين الغير الصحيحين. يجب علينا أن نرى الصورة كاملة وليس مجرد تقديم عرض أحادي الجانب.

يجب علينا أن لا نرسم الوضع بألوان وردية. لكن الخطأ الأكثر خطورة، من وجهة نظر الماركسية، هو إنكار العناصر الثورية الموجودة بالقوة أو بالفعل في المعادلة. إن ما هو ضروري هو القيام بتحليل شامل ومتوازن يأخذ كل العناصر في الاعتبار، ويبين كيف يمكن حل التناقضات. إن المشكلة الرئيسية في ليبيا - كما هو الحال في مصر - هي عدم وجود قيادة ثورية.

إن التاريخ مليء بأمثلة عن الثورات التي تعرضت للهزيمة، أو أحبطت أو سرقت من قبل قوى طبقية أخرى. وليبيا ليست استثناء عن هذه القاعدة. فمجرد اندلاع ثورة شعبية لا يعني بأي حال من الأحوال أن النجاح مضمون في نهاية المطاف. لكن هذه الملاحظة العامة تنطبق على تونس ومصر مثلما تنطبق على ليبيا.

كان في اسبانيا خلال الثلاثينات من القرن الماضي منظمات عمالية قوية، وكانت كل الظروف الموضوعية لانتصار الثورة الاشتراكية ناضجة سنوات 1931-1937. وقد سبق لتروتسكي أن أوضح أن الطبقة العاملة الإسبانية كانت قادرة على صنع ليس ثورة واحدة فحسب بل عشر ثورات. لكن وبالرغم من ذلك فإن الثورة الإسبانية سرقت على يد عناصر برجوازية ومن ثم تعرضت للهزيمة، ونتيجة لذلك فرض على الشعب الاسباني أن يعاني من أربعة عقود من الفاشية. طبعا إن الظروف مختلفة جدا، بمعنى أنه كانت في إسبانيا منظمات عمالية قوية، لكن رغم ذلك فقد سرقت الثورة الاسبانية من طرف قوى دمرتها. نفس الشيء كان سيحدث في روسيا سنة 1917. دعونا نتذكر أنه بدون حزب البلشفي، تحت قيادة لينين وتروتسكي، كانت الثورة الروسية ستنتهي أيضا بالهزيمة.

خصائص نظام القذافي

رسم كاريكاتوري للقذافي بمدينة البيظاء

كان لنظام القذافي طابع خاص جدا. ففي البداية، كانت للقذافي جماهيرية كبيرة نتيجة تصريحاته المعادية للإمبريالية. وقد قام النظام، الذي تظاهر بأنه "اشتراكي"، بتأميم غالبية الاقتصاد، وبفضل امتلاكه لاحتياطيات هائلة من النفط ووجود عدد قليل من السكان، كان قادرا على تقديم مستوى عال نسبيا من الصحة، والتعليم والمعيشة بالنسبة لغالبية الشعب. شكل هذا عامل استقرار كبير لنظامه طيلة فترة طويلة. وهذا ما يفسر أيضا لماذا استمر القذافي، بعد اندلاع الانتفاضة ضده، وعلى الرغم من كل شيء، قادرا على حشد دعم كاف لمواصلة المقاومة لعدة شهور ولم يسقط فورا.

ومع ذلك، فقد كان نظاما ركز جميع السلطات في يد فرد واحد، ومنع بشكل فعال أي تطور لأية مؤسسات سياسية أو حتى أجهزة الدولة. لم يكن هناك أي حزب حاكم (كانت الأحزاب السياسية محظورة)، وكانت هناك بيروقراطية صغيرة جدا وجيش ضعيف ومنقسم. تمكن القذافي من البقاء في السلطة من خلال نظام معقد من التحالفات مع زعماء القبائل وشبكة من العلاقات غير الرسمية.

على مدى السنوات العشرين الماضية – ولا سيما خلال العقد الأخير - بدأ نظام القذافي في تخفيف سيطرة الدولة على الاقتصاد، وصار يحاول التوصل إلى اتفاقات مع الإمبريالية، وبدأ يفتح أسواقه ويعتمد اقتصاد "السوق الحرة " والسياسات الليبرالية الجديدة. عمل على إدخال بعض الإصلاحات الموجهة نحو السوق، بما في ذلك محاولة الحصول على عضوية منظمة التجارة العالمية، والحد من الإعانات الاجتماعية والإعلان عن خطط للخصخصة. منذ عام 2003 تمت خصخصة أكثر من 100شركة عمومية في قطاع الصناعة، بما في ذلك تكرير النفط والسياحة والعقارات، حيث 29 شركة من بينها صارت مملوكة 100 ٪ لمستثمرين أجانب.

أدى هذا التحرك نحو اقتصاد السوق إلى انخفاض مستويات المعيشة لكثير من الليبيين وإثراء أقلية صغيرة، على رأسها عائلة القذافي. كان هذا أحد الأسباب الرئيسية للاستياء الشعبي الذي أدى إلى اندلاع الانتفاضة. خلال الفترة الأخيرة من حكم القذافي صارت حياة المواطنين العاديين أكثر فأكثر عسرا. وكانت مستويات الفقر تتزايد باضطراد نتيجة اعتماد السياسات الليبرالية الجديدة. وبعد عام 1999 تحول النظام بحدة نحو اقتصاديات السوق وتطبيق الليبرالية الجديدة. لكن هذا لم يخدم إلا مصلحة نخبة ضيقة تتكون أساسا من عائلة القذافي، وبعض القبائل وأعضاء الأجهزة الأمنية.

هذا ما يفسر جزئيا الانشقاقات التي حدثت داخل صفوف الطبقة الحاكمة، مع انقلاب عدد من الجنرالات السابقين والوزراء ورجال الأعمال البارزين ضد الأخ القائد وقفزهم من السفينة الغارقة، ساعين في الوقت نفسه إلى سرقة الحركة الثورية الحقيقية التي اندلعت من أسفل.

هل هناك ثورة في ليبيا؟

جاءت الحركة في ليبيا جزءا من النهوض الثوري العام الذي اجتاح العالم العربي بعد الانتفاضات في تونس ومصر. بدأت مع الانتفاضة الشعبية في بنغازي. كان نهوضا عفويا بدون قيادة وبدون أهداف واضحة ومحددة سوى الرغبة في الإطاحة بالنظام الممقوت. لقد كانت لهذه الحركة طبيعة تقدمية وإمكانيات ثورية لا يمكن إنكارها.

كانت القوة المحركة الرئيسية للانتفاضة هي الشعب الثوري: جماهير فقراء المدن والعمال والفئات الدنيا من البرجوازية الصغيرة. كما نهض عدد كبير من أبناء الطبقة المتوسطة (الأطباء والمحامين وغيرهم) ضد القذافي. نقطة الضعف الرئيسية هي أن الطبقة العاملة ليست منظمة - أقل تنظيما بكثير مما كانت عليه في مصر وتونس. فهي تتركز في قطاع النفط، الذي هو بدوره يعتمد اعتمادا كبيرا على العمالة الأجنبية. وبالتالي كانت البروليتاريا غير قادرة على وضع بصمتها على الحركة.

كما هو الحال بالنسبة لتونس ومصر، لم يكن لحركة الجماهير الثورية في ليبيا قيادة متماسكة. علاوة على ذلك، كان الوضع في ليبيا معقدا بعدد من العوامل القومية والإقليمية والقبلية، وبسبب الدور الهامشي الذي لعبته الطبقة العاملة، وهذا ما حدد تطور الأحداث.

تاريخيا كانت منطقة ليبيا تتألف من ثلاثة أقاليم (أو دول)، طرابلس في شمال غرب البلاد، وبرقة في الشرق، وفزان في الجنوب الغربي. وقد تم توحيد هذه المناطق تحت قبضة الامبريالية الايطالية، التي قسمت ليبيا عام 1934 إلى أربع أقاليم: طرابلس، مصراتة وبنغازي والبيضاء والصحراء الليبية. ومن أجل توطيد أركان حكمه حاول القذافي تأليب العرب ضد الأمازيغ، والشرق ضد الغرب، والقبائل ضد بعضها. جعلت العداوات المحلية والتحالفات القبلية الوضع أكثر تعقيدا وساهمت في الانحدار السريع نحو الحرب الأهلية.

الطبيعة تكره الفراغ. وفي ظل غياب القيادة، جاءت العناصر البرجوازية إلى الواجهة. قامت بتنظيم ما يسمى بالمجلس الوطني الانتقالي. أعضاءه نصبوا أنفسهم بأنفسهم، لم ينتخبهم أي أحد وليسو مسؤولين أمام أحد. فرضوا أنفسهم في الصدارة، وهمشوا الجماهير الثورية، المشكلة من الشباب أساسا والذين تحملوا كل أعباء القتال.

انتفاضة بنغازي

صور لضحايا مذبحة ابوسليم

كما كان الحال في مصر، نظمت أولى الاحتجاجات في بنغازي بالاعتماد على الفيسبوك. وتم تحديد يوم 17 فبراير موعدا لانطلاق المظاهرات. وفي محاولة لمنع احتجاجات 17 فبراير، قام نظام القذافي بإلقاء القبض على المحامي المعارض فتحي تربل يوم 15 فبراير. وكان تربل منسق أسر ضحايا سجن أبوسليم، حيث قتل 1200 سجين بريء في عام 1996 بناء على أوامر القذافي.

كان للقبض على تربل تأثير معاكس، حيث خرجت أسر السجناء الذين قتلوا في ذلك السجن إلى الشوارع للاحتجاج على اعتقاله في 15 فبراير، وهم يهتفون "استيقظي يا بنغازي، فاليوم الذي كنت تنتظرينه قد جاء". خرج الناس إلى الشوارع للاحتجاج. وانضم جزء كبير من شرق ليبيا إلى الاحتجاجات، في المرج، والبيضاء، ودرنة، وشحات وطبرق وكذلك اجدابيا.

ورد القذافي من خلال إرسال قوات الجيش، بما في ذلك المرتزقة، ضد الشعب، فضلا عن ميليشيات بقيادة أبنائه. واستخدمت الأسلحة الثقيلة ضد الشعب الأعزل. وقتل العديد من المتظاهرين، واستمر هذا حتى استولى المتظاهرون على قيادة ثكنة عسكرية تابعة له في بنغازي. هذا الوضع دفع على الفور في اتجاه اندلاع حرب أهلية.

يمكن تشبيه الانتفاضة البطولية للجماهير في بنغازي بانتفاضة عمال برشلونة، سنة 1936، الذين هاجموا الجيش الفاشي بأيديهم العارية. اضطر المتظاهرون العزل للدفاع عن أنفسهم بالعصي والحجارة وزجاجات مملوءة بالبنزين ألقوا بها على الثكنات العسكرية. قام أحد المتظاهرين بتحميل سيارته بقنينات غاز المطبخ وهاجم إحدى الثكنات، ودمر جدارين.

استغرق الأمر من المتمردين أياما للاستيلاء على ثكنات بنغازي. وتحت ضغط الشعب الثوري، بدأ الجيش في التفكك. فانضمت كتيبة بنغازي تحت قيادة الجنرال يونس عبد الفتاح إلى الانتفاضة، مما أدى إلى سقوط الثكنات. عندما دخل سكان بنغازي مباني الثكنات، عثروا على جثث العديد من الجنود الذين قتلوا رميا بالرصاص بسبب رفضهم تنفيذ الأوامر بإطلاق النار على شعبهم.

في النهاية، امتدت الثورة التي بدأت بوصفها ثورة في المناطق الشرقية حصريا، إلى المدن الغربية. اندلعت مظاهرات في مدينة الزاوية، ومصراتة، فضلا عن بعض المناطق في العاصمة. جاء رد فعل القذافي فوريا ووحشيا إلى أقصى الحدود. استعمل المرتزقة من أجل سحق كل تحرك وأرسل طائرات مقاتلة وسفن حربية من أجل مهاجمة الشرق. فر العديد من الطيارين وطلبوا اللجوء السياسي في مالطا ومصر.

تم استخدام القمع الشديد لخنق الحركة في طرابلس، حيث اندلعت الاحتجاجات في بداية الانتفاضة. قتل الكثير من الناس، وتم خطف وتعذيب الكثير. منعت كل التجمعات ونظمت دوريات في شوارع العاصمة على أيدي المرتزقة. تم وضع المكالمات الهاتفية تحت المراقبة. ونجح النظام القمعي في إسكات صوت الحركة في طرابلس لبعض الوقت، إلى أن اندلعت مرة أخرى في شهر غشت.

كان النظام يقوم بإعداد هجوم مضاد لسحق كل أشكال المقاومة في الشرق. فصل نهر من الدماء النظام عن الشعب. وأشار القذافي إلى انه لن يتوقف عند أي شيء في سبيل سحق الثورة وإغراق بنغازي في الدماء. وقد حولت المرارة الناتجة عن سلوكات النظام بسرعة الانتفاضة الشعبية إلى حرب أهلية دامية.

دور حلف شمال الأطلسي

دعا المجلس الوطني الانتقالي في بنغازي حلف شمال الأطلسي إلى التدخل. خلال كل التحركات الثورية التي شهدها الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ظل الامبرياليون عاجزين عن التدخل. لكنهم فهموا الآن أنه لديهم فرصة للعب دور في هذا الوضع. دخل الأميركيون والفرنسيون والبريطانيون في اتصال مع المجلس الوطني الانتقالي، الذي هو ائتلاف من العناصر البورجوازية وبعض الوزراء السابقين في نظام القذافي. يدل هذا الفعل على الطبيعة الرجعية تماما لهذا المجلس.

لكن سيكون من الخطأ المبالغة في دور المجلس الوطني الانتقالي، أو أن نصدق أنه يمتلك السيطرة الكاملة. على العكس من ذلك، لم يكن للمجلس الوطني الانتقالي أية سلطة حقيقية على القوات المسلحة، التي نظرت إليه منذ البداية بعين الشك والعداء. وقد اتضح هذا من خلال الحادث الذي وقع في شهر مارس الماضي، عندما اعتقلت القوات المسلحة عناصر من الاستخبارات البريطانية بينما كانوا يحاولون دخول بنغازي للاتصال بقادة المجلس الوطني الانتقالي. كان هذا محرجا جدا لحكومة لندن، التي لم تتمكن من تفسير وجود هذه القوات داخل ليبيا.

الشيء الذي غير موقف المتمردين كان هو خطر هجوم شامل وشيك من القذافي على بنغازي. سبق لسيف الإسلام القذافي أن قال في بداية النزاع إن: "ليبيا ليست تونس، وليست مصر... سوف تندلع حرب أهلية. وستسفك الدماء في الشوارع". بينما هدد القذافي بتعقب المتمردين مثل الجرذان: "بيت بيت، زنقة زنقة".

خلق الخوف من وقوع مذبحة، والذي غذته خطابات القذافي، مناخا مكن مطالب المجلس الوطني الانتقالي بالتدخل الأجنبي المسلح من الحصول على قاعدة دعم حتى بين أو ساط الجماهير، وبين أولئك الذين عارضوه أصلا في البداية. قدمت الجوقة الصاخبة لصالح التدخل "الإنساني" للامبرياليين ذريعة جيدة للتدخل. كان السياسيون في لندن وباريس بشكل خاص حريصون على التدخل. تقرر هذا التدخل جزئيا بدافع اعتبارات قصيرة الأمد: هبوط شعبية كل من ساركوزي في فرنسا، وائتلاف المحافظين واللبراليين الديمقراطيين في بريطانيا. ومرة أخرى، كشفت الأمم المتحدة نفسها كواجهة للامبريالية، وأعطت الدعم بكلبية للتدخل "الإنساني" المزعوم. لكن الأسباب الرئيسية كانت ذات طابع اقتصادي واستراتيجي. وغني عن القول إن الرغبة في إنقاذ حياة الليبيين لم تلعب أي دور على الإطلاق.

لفرنسا على وجه الخصوص أجندتها ومصالحها الخاصة. ساركوزي حريص بشكل خاص على إعادة بناء مصداقيته في العالم العربي، بعد أن دعم الدكتاتور المخلوع بن علي في تونس. لقد اعتبرت فرنسا أفريقيا دائما (وخاصة شمال إفريقيا) والشرق الأوسط منطقة ضمن نطاق نفوذها. ومن ثم فليس من قبيل المصادفة أن تكون القوات الفرنسية وراء الانقلاب العسكري في ساحل العاج والذي استبدل غباغبو بعميل الغرب (فرنسا) واتارا.

في السابق أقام توني بلير علاقة حميمة مع القذافي. والآن أمر كاميرون سلاح الجو الملكي البريطاني بقصفه. ومع ذلك، لم يكن هناك أي تغيير حقيقي في السياسة الامبريالية البريطانية. إن عيون البريطانيين مركزة دائما على الثروة النفطية الليبية، مع القذافي أو بدونه. إن الحرب، كما أو ضح كلاوزفيتز، ليست سوى استمرار للسياسة بوسائل أخرى.

حلف شمال الأطلسي والحرب الأهلية

على عكس الفرنسيين والبريطانيين كان الأميركيون أكثر حذرا. فبعد أن أحرقوا أصابعهم بشدة في العراق وأفغانستان، صاروا يخشون من التورط في حرب جوية في ليبيا يمكنها أن تنتهي بسهولة إلى حرب أخرى على الأرض. لم يوافقوا على المشاركة إلا تحت الضغط من جانب لندن وباريس، وشريطة أن يترأس الحملة حلف شمال الأطلسي، وليس أميركا.

أعرب عدد من الجنرالات الأميركيين عن شكوك كبيرة بشأن هذه المهمة. لقد كانوا يعلمون أنه من المستحيل كسب الحرب بالقوة الجوية وحدها. ففي أفغانستان يعتمدون على قوات التحالف الشمالي، وفي كوسوفو اعتمدوا على جيش تحرير كوسوفو للقيام بمهمة القتال على الأرض. وفي ليبيا، فعلى الرغم من أن هجمات حلف شمال الأطلسي الجوية لعبت دورا واضحا في تدمير قدرات القذافي العسكرية، فإنه كان يجب خوض الحرب وكسبها على الأرض. وقد اتضح أن هذا ليس سهلا كما كان الامبرياليون يفترضون.

في الحرب الأهلية تلعب السياسة دورا أكثر حسما مما تلعبه في حرب عادية. فعدم وجود سياسة ثورية حقيقية جعل من الصعب كسب الناس من الجانب الآخر. والعامل الآخر كان هو الانقسامات بين زعماء القوات المسلحة، ودور بعض الضباط السابقين الذين كان يشتبه فيهم (عن حق على الأرجح) السعي إلى عقد صفقة مع الأخ القائد. لوتم خوض الحرب بالطرق العسكرية "العادية"، لكانت لقوات القذافي أفضلية الجيش المحترف المجهز بأسلحة متفوقة وجنود مدربين.

لهذه الأسباب كلها، طال أمد الحرب الأهلية واتخذت طابعا دمويا. كانت قوات المتمردين مشكلة من مدنيين غير مدربين ومسلحين بشكل سيئ. وقد أعرب جنرالات حلف شمال الأطلسي عن ازدراءهم العلني لجيش المتمردين. حيث نقلت صحيفة ليكونوميست عن أحدهم قوله: "إنهم ليسوا مستعدين حقا للحرب، ولا يبدو أنهم يريدون القتال حقا. إنهم يستعرضون فقط".

على الرغم من أن القوة الجوية يمكنها أن تلعب دورا رئيسيا في تدمير الأسلحة على الأرض، فإنه من البديهي في العلوم العسكرية أن الحروب لا تكسب بالقوة الجوية وحدها. وقد أثبتت التجربة الأخيرة في ليبيا مرة أخرى هذا. غارات حلف شمال الأطلسي الجوية ساعدت على وقف تقدم القذافي على بنغازي مما سمح للمتمردين بشن هجوم مضاد. لكن الغارات الجوية في حد ذاتها لم تكن كافية لضمان انتصار عسكري حاسم. في الواقع، وبعد شهور من القصف الجوي المكثف بدا كما لو أن الحرب على الأرض قد وصلت إلى طريق مسدود.

ارتفعت أصوات من لندن وباريس معبرة عن قلقها من أن الصراع في ليبيا قد يطول، ليس لشهور بل لسنوات. كانت الحملة الليبية تكلف الكثير من المال: بحلول شهر أكتوبر كانت الحكومة البريطانية قد أنفقت ما لا يقل عن 1.75 مليار جنيه، في حين أن الولايات المتحدة أنفقت 1. 1 مليار دولار على الأقل. كان من الصعب تبرير هذا الإنفاق في ظل تطبيق سياسة التقشف، وتسجيل عجز في الميزانية، وانخفاض مستويات المعيشة. أدلى وزير الخارجية البريطاني وليام هيغ بتصريحات متشائمة لإعداد الرأي العام لحرب طويلة في ليبيا.

كان الفرنسيون أكثر قلقا. كانت الطائرات الفرنسية المقاتلة مسؤولة عن حوالي ثلث جميع الضربات الجوية للناتو. وقد اشتكت صحيفة لوموند في عنوان رئيسي على صفحتها الأولى من أن: "فرنسا لم تعد تمتلك الوسائل العسكرية لخدمة طموحاتها السياسية. ". يوم 11 ماي قدم قائد الأركان الفرنسي الأميرال إدوارد غييو اعترافا مدهشا: "إن القوات المسلحة [الفرنسية] اليوم هشة وضعيفة. ينبغي للمرء ألا ينكر أو يموه هذه الحقيقة. نحن في وضع صعب ".

تركيا، عضو حلف شمال الأطلسي، وضعت بدورها في موقف صعب للغاية. فبعد أن أقامت روابط وثيقة مع نظام القذافي وحصلت في المقابل على عقود مربحة للشركات التركية، حاولت مقاومة رغبة بريطانيا وفرنسا في التدخل. وبمجرد ما أدركت أن التيار ينقلب ضد القذافي، عمل اردوغان بسرعة على تغيير موقفه في محاولة لإيجاد دور لتركيا في ليبيا بعد السقوط الحتمي للنظام.

ومع ذلك، حتى حملة القصف المحدود سرعان ما كشفت محدودية شديدة في القدرات العسكرية لحلف شمال الأطلسي. فقد ظهرت الانقسامات في صفوفه. لم يكن للألمان أية علاقة بالشأن الليبي، في حين قدم آخرون، مثل إيطاليا، مساهمة ضئيلة في القتال. اشتكى البريطانيون والفرنسيون بمرارة من أن "حلفائهم" في الناتو لم يقوموا بما فيه الكفاية، وأشاروا بأصابع الاتهام إلى ألمانيا وايطاليا على سبيل المثال.

سقوط طرابلس

أخيرا حسمت المسألة بسقوط طرابلس في شهر غشت. هل كان سقوط طرابلس بفضل قصف الناتو؟ إن حقيقة كون سقوط طرابلس قد أخذ حلف شمال الأطلسي على حين غرة تماما مؤشر على أن ذلك لم يكن بمساعدته. حتى تلك اللحظة كان القادة يسعون إلى تهيئة الرأي العام لحملة عسكرية طويلة. كل الحديث كان يدور عن الجمود. لكن عندما سقطت طرابلس أخيرا أحدث ذلك مفاجأة عامة. لم يكن الامبرياليون والمجلس الوطني الانتقالي مهيئين تماما لذلك. بل حتى قادة القوات المسلحة تفاجئوا بذلك كما يشير باتريك كوكبرن، في تقرير له:

"قادة الميليشيات المحلية أنفسهم تفاجئوا بهذا. فحتى في منطقة مثل أبوسليم، حيث يفترض وجود عدد هائل من أنصار القذافي، لم يكن هناك قتال يذكر. وقال خالد، وهو محاسب في أحد البنوك المحلية، يحمل بندقية هجومية: "لقد اعتقدنا أنهم أقوياء، لكن القتال لم يستمر سوى بضع ساعات. تحول الكثير من الناس إلى الجانب الآخر في آخر لحظة. "(كاونتر بانش، 05 شتنبر 2011)

ويواصل التقرير نفسه قائلا: "الجميع تقريبا في طرابلس يدعون الآن أنهم كانوا يعملون علنا أو سرا إلى جانب المتمردين. ربما كل المدن المحتلة على مر العصور شهدت مثل هذه المزاعم. لكن جميع الأدلة تؤكد أنه في الوقت الذي اخترق المتمردون الزاوية في شهر غشت، وجدوا الطريق إلى العاصمة مفتوحا وغير محمي، لأن الروح المعنوية للقوات الموالية للقذافي كانت قد انهارت.

"ووصف أحد الجنود السابقين كيف انه تخلى عن دبابته في الزاوية عندما طلب منه التراجع في مواجهة هجوم المتمردين من جبال نافوسة، والانتفاضة في الزاوية نفسها، وقيام طائرات الناتو بتحطيم مواقع القذافي الدفاعية بلا هوادة. لقد قرر ببساطة أن اللعبة قد انتهت، وأنه ليس هناك معنى في انتظار أن يتم حرقه داخل دبابته. فخلع بزته العسكرية وركض.

"داخل طرابلس، قرر أنصار النظام بالمثل أنه لا يوجد أي سبب للموت من أجل قضية فاشلة. وقال عصام، وهو أصولي صاحب شاحنة مسؤول عن حي في سوق الجمعة، إن رجاله كانوا يمتلكون أسلحة قليلة في البداية، لكنهم حصلوا على المزيد منها من خلال زيارة البيوت "بيتا بيتا يطلبون من الناس الموالين للقذافي تسليم أسلحتهم والبقاء في منازلهم". ولم يرفض احد تسليم سلاحه. وقال خالد أبو سليم إنه يعتقد أن نقطة التحول في الحرب وقعت عندما فشل القذافي في الاستيلاء على مصراتة في بداية الصيف، وقام حلف شمال الأطلسي بتكثيف القصف. بعد ذلك، بدأ رجال القذافي في التراجع وصار من السهل معرفة الفائز في نهاية المطاف. "

في النهاية انهار النظام مثل بيت من الورق. انهارت دفاعات طرابلس لأن جنود القذافي لم يروا سببا للقتال والموت من أجل قضية خاسرة.

ما هي القوات التي شاركت؟

الميليشيا الموالية للقذافي بطرابلس، صورة: عمار عبد ربه

لعبت الانتفاضة المسلحة في طرابلس دورا أساسيا في انهيار مقاومة القوات الموالية للقذافي في المدينة. يؤكد هذا عدد من المصادر، بما في ذلك مقال كتبه نيكولاس بيلهام بعنوان: Libya: How They Did It (ليبيا: كيف فعلوا ذلك).

نجد في ذلك المقال وصفا مهما للوضع في طرابلس بعد دخول المتمردين:

" فقط عندما وصلت سوق الجمعة، بالضاحية الشرقية لطرابلس والتي يقطنها 400000 نسمة، بعد ثلاثة أيام من دخول المتمردين إلى المدينة في 21 غشت، شعرت بأنني في مكان محرر من نير معمر القذافي. وعلى النقيض من باقي الشوارع الأخرى المهجورة والمغلقة في العاصمة، كانت الأزقة وراء المتاريس المأهولة خلية نحل نشطة. كان الأطفال يلعبون في الأزقة حتى ما بعد منتصف الليل. كانت النساء تقدن السيارات. والمساجد تبث التكبير والأناشيد الاحتفالية المخصصة للعيد ونهاية شهر رمضان، الله أكبر، أكبر حتى من العقيد. (...)

"كان سوق الجمعة أو ل حي في طرابلس يساند ثورة القذافي في عام 1969، وأول من انقلب ضد قبل 39 عاما (...)

"استجابت العديد من الضواحي لنداء المساجد عندما بدأ المؤمنون الإفطار بعد غروب شمس يوم 20 غشت، لكن تنظيم وحجم انتفاضة سوق الجمعة لم يكن لهما مثيل. في غضون دقائق صار الحي بأكمله محميا بمتاريس من الثلاجات القديمة، والسيارات المحترقة، وغيرها من مخلفات الحرب، يتمركز رجال مسلحون على أبوابها. دارت الشاحنات عبر الشوارع لتوزيع زجاجات المولوتوف محلية الصنع وقنابل تدعى جيلاتين، ولاحقا بنادق اشتروها في الأشهر الستة السابقة بمبلغ 3000 دينار للقطعة الواحدة. وبالاعتماد على قائمة معدة مسبقا اقتحموا مجموعة من المنازل حيث يقطن مخبرون موالون للنظام، والاستحواذ على أسلحتهم وطردهم ".

ويضيف التقرير نفسه:

"المجلس الوطني الانتقالي الذي حصل على الشرعية في الخارج، وجد في أيامه الأولى صعوبة في فرض نفسه داخل عاصمته. وعلى عكس ما حدث من تغيير للنظام بالقوة في العراق، فإن النظام الليبي سقط بقوى داخلية. حكام ليبيا الجدد هم الليبيون، وليس الأجانب، وعلى الرغم من أن حلف شمال الأطلسي دعم المتمردين من السماء، فإن الليبيين هم من حرروا أنفسهم على الأرض. "(التشديد من عندي آلان وودز).

يوم 20 شتنبر 2011 نشرت منظمة العامل الاشتراكي (Socialist Worker) رسالة هامة تصف فيها سقوط طرابلس ومختلف القوى المشاركة في معسكر المتمردين. كان عنوان الرسالة معبرا: ثورة شعبية جذرية. جاءت هذه الرسالة المكتوبة من قبل شخص موجود في طرابلس، ردا على مقال افتتاحي في صحيفة العامل الاشتراكي، تحت عنوان: ("Who really won in Libya") "من فاز فعلا في ليبيا"، الذي قال إن حلف شمال الأطلسي هو الذي أنجح الثورة في ليبيا، وليس للشعب الليبي. ويرد مؤلف الرسالة على النحو التالي:

"من هنا في طرابلس، يبدو أن هذا الحكم متسرع. هناك عدد من النقاط التي ينبغي أن تفهم عن الوضع على الأرض:

"1- لقد كانت هذه الثورة شعبية جذرية. لم تتحرر طرابلس بفضل متمردين قادمين من الخارج. بل اندلعت انتفاضة شعبية من الداخل، في 20 غشت، في عدد من أحياء المدينة. وبحلول منتصف نهار يوم 21 غشت، كانت أجهزة أمن الدولة قد هزمت تماما في عدد من الأحياء، وكانت على وشك الانهيار في مناطق أخرى. وبحلول مساء يوم 21 غشت، وصلت أولى كتائب المتمردين إلى المدينة، وحاربوا المعاقل المتبقية.

"لقد كانت القوة الدافعة للثورة في كل منعطف حاسم هي المشاركة الجماهيرية، سواء في الانتفاضات الأولى في بنغازي وغرب مدينة الزنتان، أو في طرابلس وحولها.

وأضاف: "اليوم، شوارع طرابلس مراقبة من قبل المواطنين العاديين. كل حي لديه لجنة شعبية، تتألف من السكان المحليين المسلحين. يسيطرون على نقاط الدخول والخروج إلى حيهم، ويعملون على التحقق من السيارات، واشتغلوا في ظل غياب قوات الشرطة (التي بدأت لتوها في العودة) بمثابة سلطة الأمر الواقع على مستوى الشارع.

"وكما قال لي صديق ليبي: " لقد انقلب كل شيء رأسا على عقب الآن". استولى السكان المحليون على معظم المراكز القديمة لسلطة الطبقة الحاكمة، بدءا من مكاتب الأمن إلى قصور القذافي. يمكنك أن تقضي فترة بعد الظهر في التمشي داخل فيلات القذافي والتنقيب في الأوراق داخل مقرات الاستخبارات. استولى السكان المحليون على بعض منازل القذافي والسجون وحولوها إلى ما يشبه المتاحف. وقد تحول حمام السباحة الضخم في بيت عائشة القذافي، الذي بني بأموال الشعب الليبي، إلى مسبح عمومي. في بعض الأحياء، استولى السكان على الفنادق والمطاعم، وطردوا أصحابها الموالين للقذافي وعملوا على تشغيلها بأنفسهم.

"نجد هنا نفس الشعور بالقوة، والرغبة في المستحيل، التي عمت مصر بعد ثورتها"

إن هذا الوصف الذي كتبه أحد شهود العيان في طرابلس، مثير للاهتمام. إنه يؤكد على عنصر واحد في المعادلة: حقيقة أن القوة المحركة الرئيسية للانتفاضة ضد القذافي كانت هي حركة الجماهير. ويعتبر هذا وجهة النظر الماركسية المعطى الأكثر أهمية. لكنه، بالطبع، لا يغني بأي حال عن دراسة مسألة الطبيعة الطبقية الدقيقة للانتفاضة، أو الطريقة التي ستتطور بها الأحداث ابتداء من اليوم.

ويسرد الكاتب العناصر المكونة للمسلحين في طرابلس على النحو التالي:

"1- قادة الثورة في طرابلس الذين قاموا بقيادة الحركة هناك منذ اليوم الأول، في شهر فبراير، غالبا بدون أي اتصال مباشر مع منظمة حلف شمال الأطلسي؛ 2- ثوار من طرابلس يقيمون في الخارج في بنغازي وتونس أو في غيرهما، والذين عادوا؛ 3- التيارات الإسلامية، التي يقودها رجال دين بارزون ؛ 4- المجلس الوطني الانتقالي، الذي مقره بنغازي، والمدعوم من طرف الولايات المتحدة وخاصة لجنته التنفيذية؛ 5- قوات طرابلس العسكرية، انقسمت بدورها إلى فصيلين، فصيل تحت قيادة الإسلامي السابق عبد الحكيم بلحاج، والآخر تحت سيطرة رجالات القذافي السابقين. يمثلك بلحاج، الذي سجن وعذب بسبب تواطؤ الولايات المتحدة مع القذافي، بعض التأييد الشعبي في شرق ليبيا، ويعتقد أنه مدعوم من طرف قطر؛ 6- إضافة إلى 40 كتيبة من المتمردين، أو الألوية، في مختلف أنحاء البلاد ".

من هذا التقرير، المفصل إلى حد ما، يمكننا أن نرى التعقيد الهائل في الوضع بليبيا، الذي يحتوي على العديد من العناصر المتناقضة. من الواضح جدا (بالاعتماد أيضا على تقارير أخرى) أن المجلس الوطني الانتقالي لا يسيطر على الوضع. هناك العديد من اللجان المحلية والميليشيات المسلحة التي تسيطر على الوضع في أرض الواقع.

النسور تحلق

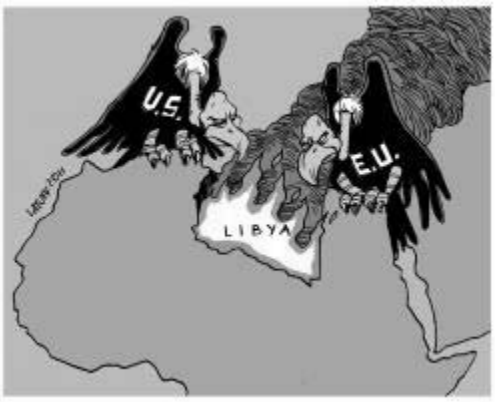

النسور الامريكية والاوربية، صورة: كارلوس لاتوف

بينما نحن نكتب هذه السطور كان آخر ما تبقى من معاقل القذافي قد انهارت. وقد تم القبض على العقيد القذافي نفسه وقتله. وقد كانت تهديدات القذافي بالقتال في "حرب طويلة" مجرد عبارات فارغة، على الرغم من أن بعض مؤيديه قد يلجئون إلى أساليب الإرهاب وحرب العصابات بهدف زعزعة استقرار النظام الجديد.

حتى قبل وفاته كان الامبرياليون قد بدأوا يتحركون. فقد عملت الولايات المتحدة على إعادة فتح سفارتها رسميا في ليبيا مؤخرا، وبدأ السفير العائد بعد العدة لمساعدة الشركات الأميركية على الاستفادة من الفرص التجارية في البلاد. وقد زارت كلينتون البلاد، باحثة بدون شك عن عقود مربحة للشركات الأمريكية.

إن الحكام الجدد في ليبيا أكثر حرصا على رمي أنفسهم في أحضان الإمبريالية. قال مصطفى عبد الجليل، رئيس المجلس الوطني الانتقالي، والقائد المدني المزعوم للمتمردين، في مؤتمر صحفي عقده في ليبيا الأسبوع الماضي، إن الحكومة الجديدة ستعطي مؤيديها الغربيين بعض "الأولوية" في الحصول على صفقات في ليبيا.

وقال إنه ليست هناك أي وعود لمن أيدهم من الغربيين، لكن " الشعب الليبي كشعب مسلم سيقدر هذه الجهود وسيعطي لهم الأولوية في إطار من الشفافية. "

في حين أكدت الحكومة المؤقتة أنها ستحترم "كل العقود والمواثيق التي تعود إلى فترة القذافي طالما كانت مشروعة"، أكدت على أن أي عقد يشوبه فساد مالي سيكون عرضه للمراجعة القانونية

وقال إن رائحة الفساد أصابت كل شيء قام به نظام القذافي فيما يخص الوحدات التجارية. وأن البيروقراطية كانت متعايشة معه لأن تلك هي طريقة اشتغالها، وكانت الأسرة الحاكمة في القمة. وأن كل صفقة كانت تتضمن مكافأة لعائلة القذافي.

ومع قوله كل هذا أخفى بكل راحة ضمير حقيقة أن العديد من قادة المجلس الوطني الانتقالي ينحدرون من نظام القذافي وشاركوا بأنفسهم في كل هذا. كان عبد الجليل في الواقع عضوا في اللجنة الشعبية العامة، لكنه فهم بسرعة الاتجاه الذي ستميل إليه الرياح فقفز من السفينة في وقت مبكر من الثورة، وأظهر نفسه بذلك وكأنه واحد من "زعماءها".

وتابع تصريحه مؤكدا على أن قادة ليبيا الجدد "على استعداد للانضمام إلى المعايير الدولية للشفافية والمحاسبة، وأعتقد أن هذا أمر جيد".

ساركوزي، الذي كان على علاقة ودية جدا مع القذافي، تحدث مؤخرا في تظاهرة حاشدة في مدينة بنغازي، معربا عن تضامن فرنسا مع النظام الليبي الجديد. وإلى جانبه وقف رئيس الوزراء البريطاني، عن حزب المحافظين، ديفيد كاميرون، الذي قال نفس الشيء.

قال دبلوماسي كبير للمديرين التنفيذيين البريطانيين يوم الثلاثاء الماضي إن"مساعدة بريطانيا في الإطاحة بمعمر القذافي لن تنسى أبدا، ويمكن للشركات البريطانية أن تتوقع لعب دور أساسي في إعادة بناء ليبيا"، وقال القائم بالأعمال في سفارة بلاده في لندن خلال الاجتماع الذي حضره حوالي 100 من المديرين التنفيذيين: " يمكنني أن أؤكد لكم أن للشركات البريطانية دورا تلعبه، ونأمل أن تعملوا معنا لبناء ليبيا المستقبل". كان الاجتماع مغلقا في وجه وسائل الإعلام ما عدا رويترز. إذ بطبيعة الحال، لا يرغب هؤلاء السادة أن يعرف العالم كيف تتبع التجارة راية "الديمقراطية".

وقد أعرب القادة الغربيون عن قلقهم إزاء احتمال وصول الإسلاميين المتشددين، أو المعادين للغرب، إلى السلطة. إلا أن الإسلاميين يبذلون قصارى جهدهم لتأكيد إيمانهم بـ"الاعتدال والديمقراطية والتعددية". إنهم مستعدون تماما لبيع كل ما في ليبيا لمن يدفع أكثر. شارك السفير جين كريتز في مؤتمر لوزارة الخارجية مع حوالي 150 شركة أمريكية تأمل في القيام بأعمال تجارية مع ليبيا:

وقال: " نحن نعرف أن النفط هو جوهرة تاج الموارد الطبيعية الليبية، ولكن حتى في زمن القذافي كانوا يقومون بكل شيء فيما يتعلق بالبنية التحتية وغيرها من الأمور" بعد أن بدأ البلد في الانفتاح على الغرب قبل ست سنوات". وأضاف: "إذا تمكنا من الحصول على موقع قدم للشركات الأميركية هنا على نطاق كبير نسبيا، وهو ما سنحاول أن نفعل كل ما في وسعنا لتحقيقه، فإن هذا سيساعد على تحسين الوضع في الولايات المتحدة".

وأصر السيد كريتز على أن النفط لم يكن أبدا "السبب الأساسي" للتدخل الأميركي. ولكن تعليقاته كشفت حرص الأميركيين على اصطياد أية أرباح محتملة. إن ملاحظاته اعتراف واضح بالأهداف الاقتصادية للولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى في ليبيا. إنهم مهتمون ليس فقط بالموارد النفطية في ليبيا، بل أيضا بالسلع والخدمات التي يمكن لتلك الموارد أن تمكن من شراءها منهم. ففي خضم الأزمة، ومع شح الأسواق، تصير هذه فرصة أثمن من أن تفوت.

إن تدخل الامبرياليين سيفجر تناقضات جديدة. كان زعماء المتمردين يقاتلون مثل قطط داخل كيس. وعبد الفتاح يونس، القائد العسكري السابق في جيش القذافي، الذي انضم إلى المتمردين، قتل في ظروف غامضة شهر يوليوز الماضي. أشارت العديد من أصابع الاتهام إلى الإسلاميين، لكن لم يتم توضيح هذه القضية أبدا. بعد سقوط معقل القذافي في باب العزيزية في نهاية شهر غشت، حاول الإسلامي عبد الحكيم بلحاج (المعروف أيضا باسمه الحركي أبو عبد الله الصادق) القيام بانقلاب، للسيطرة على القيادة العسكرية لمدينة طرابلس.

تسبب هذا في حدوث اشتباك مع عدة قادة متنافسين عدة مثل عبد الله ناكر، الذي قال لشبكة CNN: "من هو عبد الحكيم بلحاج ومن عينه؟ نحن لا نعرفه. نحن هم القادة، نحن الثوار، ونحن نعرف كل شيء". من عين بلحاج سؤال جيد جدا. لكن يمكن طرح السؤال نفسه على عبد الله ناكر أو على المجلس الوطني الانتقالي بأكمله. وقد حاول رئيس المجلس الوطني الانتقالي عبد الجليل الحد من الخلافات المتصاعدة. فبعد اجتماع له مع قادة الفصائل المسلحة، صار الجو ساخنا حتى انه اضطر إلى الاجتماع في اليوم التالي مع قادة الفصائل كل منهم على حدة.

بلحاج متهم بكونه أداة في يد القطريين الذين أرسلوا له المال لشراء الأسلحة. تتدخل قطر في ليبيا كجزء من حلفاء الناتو، وهي مثلها مثل البريطانيين والأميركيين والفرنسيين والايطاليين، تصارع بنشاط من أجل مصالحها من خلال مساعدة وكلاء وعملاء محليين. إن هذا التدخل الأجنبي سيؤدي إلى تفاقم الانقسامات في معسكر المتمردين ويمكن أن يهدد حتى وحدة ليبيا.

لكن وعلى الرغم من مظاهرات "الصداقة" في بنغازي، فإن الجماهير الليبية تكره الامبرياليين ولا تثق فيهم. إنهم يعرفون أن الثورة الليبية تمكنت من جمع الدعم الغربي لأن أرضهم غنية جدا بالنفط، وأن البريطانيين والفرنسيين والأميركيين يرغبون فقط في نهب الموارد الطبيعية للبلاد. إن الوضع مشابه جدا لذلك الذي ساد في بغداد عام 2003، لكن مع فارق واحد مهم جدا: ففي ليبيا لا توجد قوات أمريكية على الأرض.

يعرف الليبيون أن هؤلاء السادة في لندن وباريس كانوا طيلة عقود على علاقة حميمة مع القذافي. إنهم يعرفون أن نيكولا ساركوزي احتضن القذافي عام 2007 ثم قام بقصفه بعد أقل من أربع سنوات دون أن يرف له جفن. إنهم يعرفون أن توني بلير ذهب إلى طرابلس للتذلل أمام القذافي من أجل الحصول على عقود النفط المربحة.

وهم يعرفون أيضا أن هؤلاء الديمقراطيين المزيفين قد بعثوا السجناء السياسيين الليبيين إلى طرابلس للتحقيق معهم في غرف التعذيب من طرف شرطته السرية. سوف يضع سكان طرابلس قريبا أيديهم على ملفات وزارتي النفط والخارجية في زمن القذافي ويعرفون أسرار الصفقات التجارية بلير وساركوزي وبرلوسكوني مع القذافي - إلا إذا تمكنت المخابرات البريطانية والفرنسية من وضع أيديها عليها أو لا.

من الذي سوف ينتصر؟

عند تحليل أية ظاهرة يجب علينا أن نميز بدقة بين الاتجاهات المختلفة، ونفصل ما هو تقدمي عما هو رجعي. وفي حالة ليبيا، هذا ليس سهلا دائما. إن الحركة في ليبيا تحتوي بشكل واضح على عناصر عديدة ومختلفة، عناصر رجعية وإمكانيات ثورية. هناك عدد من القوى تتنافس على قيادة الثورة. هذا الصراع لم يحسم بعد ويمكن أن يذهب في عدد من الاتجاهات المختلفة، كما سبق لي أن أشرت في مقالي خلال شهر غشت الماضي.

إنه وضع ملتبس ومتناقض، ونتيجته غير واضحة حتى الآن. فمن ناحية، تضغط الحركة الجماهيرية، بما في ذلك الطبقة العاملة، من أجل مطالبها الخاصة. ومن ناحية أخرى، تناور العناصر البرجوازية مع الامبريالية للسيطرة على الوضع. إن القوة المحركة الرئيسية للثورة هي المقاتلون الشباب الصادقون والشجعان، لكنهم أيضا التائهون، والذين يمكن التلاعب بهم من قبل الأصوليين وغيرهم من الديماغوجيين. مؤخرا بدأت الطبقة العاملة في التحرك والتعبير عن مطالبها الطبقية المستقلة، لكنها ضعيفة عدديا وتفتقر إلى القيادة المناسبة.

ليس من الواضح حتى الآن أي من هذه القوى سوف تنتصر في النهاية. والمجلس الوطني الانتقالي المدعوم من طرف الولايات المتحدة ضعيف جدا ويمتلك دعما شعبيا محدودا. وقد اندلعت المظاهرات ضده بالفعل في عدد من المدن، بما في ذلك بنغازي. حتى حلول منتصف شهر شتنبر، كان المجلس الوطني الانتقالي ما يزال يتنافس مع مجموعة واسعة من الجماعات المتمردة والفصائل السياسية من أجل السيطرة على البلاد. ليست هناك من ضمانة بأن المجلس الوطني الانتقالي يمكنه إقامة نظام قادر على البقاء. ويظهر ضعف المجلس الوطني الانتقالي من حقيقة أنه حتى بعد سقوط طرابلس، بقي في بنغازي، خائفا كما يبدو واضحا من دخول العاصمة التي تم الاستيلاء عليها من قبل الميليشيات المسلحة.

كتب نيكولاس بيلهام في نيويورك ريفيو أوف بوكس قائلا: "قام الجميع بتمثيل مظاهر الوحدة عندما وصل أو ل ممثل سامي للمجلس الوطني الانتقالي، وزير المالية علي الطرهوني، إلى طرابلس من قاعدة المتمردين في بنغازي. لكن بمجرد ما انضموا إليه فوق المنصة لعقد مؤتمر صحفي حتى ظهرت الانشقاقات مجددا. تحت ثريات صالة الفندق، نسي الطرهوني شكر الطرابلسيين عند سرد قائمته الطويلة من أولئك الذين ساهموا في الداخل والخارج في طرد القذافي من المدينة. وقال عضو غاضب في مجلس طرابلس الجديد: "إنه لم يقدر الدور الذي قامت به الانتفاضة"، وتراجع إلى الخلف في القاعة التي كان الطرهوني يتحدث داخلها.

" وأضاف عضو المجلس: "إذا كان يعتقد انه يمكن أن يطلب من الناس الذين حرروا مدينتهم إلقاء أسلحتهم، فسوف يرسل في صندوق"، وهو ما زاد من الشكوك في إمكانية سعي شرق ليبيا إلى منافسة الغرب".

كتب باتريك كوكبرن: "لقد تباطأ أعضاء المجلس الوطني الانتقالي في الوصول إلى طرابلس وتباطئوا أكثر في أخذ زمام الأمور عندما وصلوا إلى هناك. وقال لي عضو المجلس الوطني الانتقالي، عبد الرحمن الكيب، إنه يعتقد أن السياسيين، وبالرغم من كل تصريحاتهم السابقة الواثقة في النصر، كانوا "غير منظمين لأنهم لم يكونوا يعتقدون أن انهيار القذافي سيكون سريعا جدا. لم يكن جيشه بالقوة التي كنا نظن. "

ظهرت الانقسامات حول من سيكون له الحق في السيطرة على مليارات ليبيا المجمدة. ظهر العرابون المحليون. المشكلة هي أن الكثير من الليبيين موالون للأسرة والقبيلة والقرية والبلدة قبل الوطن.

ويتابع باتريك كوكبرن: "من الناحية السياسية، يبدو المجلس الوطني الانتقالي ضعيفا ومفككا وغير مستعد لتولي الحكومة. وعلى النقيض من ذلك، تظهر اللجان المحلية التي تحفظ الأمن في شوارع طرابلس قدرة عالية. ورغم أن هناك نقصا في المياه والغذاء والوقود وكل شيء آخر تقريبا في المحلات التجارية، فإن اللجان تقول إن لديها مخزونات كافية راكمتها على مدى الأشهر الستة الماضية لدرء حدوث أزمة إنسانية. لكن القيادة السياسية تبدو ضعيفة، ومن غير المرجح أن تعمل الميليشيات على حل نفسها بشكل كامل. يمكن ألا تكون الدولة الليبية الجديدة قادرة على تحمل الكثير من الضغوط، لكنها، من ناحية أخرى، وعلى عكس العراق وأفغانستان، قد لا تكون مجبرة على ذلك".

في ظل غياب قيادة ثورية حقيقية، من الممكن أن ينجح البرجوازيون في السيطرة على الوضع، لكن يواجهون مشاكل خطيرة. إنهم يواجهون، في المقام الأول، شعبا ثائرا مسلحا. وبالتالي فإن المهمة الأولى سوف تكون نزع سلاح الشعب. إلا أن قول هذا أسهل من تطبيقه. سرد السفير الأميركي كريتز عدة عوامل للقلق، بما في ذلك نزع سلاح السكان المسلحين والميليشيات المستقلة الكثيرة.

دعا إسماعيل صلابي، قائد المجلس العسكري في بنغازي، المجلس الوطني الانتقالي إلى الاستقالة، واصفا أعضائه بـ "بقايا عهد القذافي" و"حفنة من الليبراليين بدون أي امتداد في المجتمع الليبي".

يصر العديد من المقاتلين، مثل صلابي، على أنهم لعبوا دورا رئيسيا في إسقاط القذافي. ويذهب البعض ابعد من ذلك قائلا إن استيلائهم السريع على طرابلس أخذ المجلس الوطني الانتقالي على حين غرة، وأنهم هزموا ما يزعمون أنه الخطة الحقيقية لحلف شمال الأطلسي لهذا البلد، أي: تقسيمه إلى شرق وغرب. كانت إستراتيجية حلف شمال الأطلسي، كما يقولون، تجميد الصراع في الغرب، وتحويل البريقة فعليا إلى خط فاصل بين الشرق المحرر والغرب حيث القذافي.

وقد سبق لسمية الغنوشي أن كتبت بعض التعليقات المثيرة للاهتمام في هذا الشأن، على الرغم من أنه يجب علينا أن تأخذ في الاعتبار حقيقة أنها ابنة الغنوشي، زعيم حزب النهضة الإسلامي في تونس. إن ما كتبته مثير جدا للاهتمام من حيث أنه يكشف عن وجود انقسامات بين صفوف المتمردين وأعضاء المجلس الانتقالي. كتبت تقول:

"يدور هذا الصراع بطرق مختلفة في جميع أنحاء المنطقة. وفي كل حالة تبقى الديناميات الداخلية لمختلف

الثورات مهددة بمنطق القوى الأجنبية القائم على الاحتواء والسيطرة. إن الأمر الذي يوجد على المحك هو ما إذا كان الربيع العربي سيؤدي إلى تغيير محسوب، محدود، ومتحكم فيه، حيث يحل لاعبون جدد محل القدامى في حين تبقى قواعد اللعبة على حالها، وحيث تخاض الحروب بالوكالة عن طريق نخب المحلية موالية من أجل إعادة تدوير[رسكلة] النظام القديم وتحويله إلى نظام جديد. هذا ما ترغب قوى أجنبية عديدة في رؤيته.

"لقد ذهب القذافي، لكنه يتم الآن تعيين ليبيا لتكون مسرحا لمعارك متعددة: ليس فقط مواجهات بين رجال الناتو والمقاتلين على الأرض، لكن أيضا بين القوات الأجنبية التي استثمرت في الحرب: الفرنسيون، الذين عقدوا العزم على أن تكون لهم اليد العليا سياسيا واقتصاديا؛ والايطاليون، الذين يعتبرون ليبيا حديقتهم الخلفية؛ والبريطانيون، الذين يريدون الحفاظ على عقودهم؛ والأتراك، الذين يحرصون على إحياء نفوذهم في المستعمرة العثمانية القديمة؛ وبطبيعة الحال الخاسران الأكبران في النظام الناشئ، هم: الصينيون والروس" . (Libya is now set to be a scene of multiple battles)

دور الطبقة العاملة

الثورة الليبية مسرحية تراجيدية لم تكتمل بعد ولا يشكل فيها سقوط القذافي سوى الفصل الأول. وسيتم تحديد المستقبل من خلال صراع القوى الحية. والنتيجة النهائية ليست محسومة بعد. هناك احتمالات مختلفة ممكنة - سواء منها الثورية أو المضادة للثورة. وسيتم تحديد التطورات المستقبلية بفعل الأحداث سواء داخل ليبيا أو على النطاق الأممي. من الضروري طرح السؤال بشكل ملموس: هل كان إسقاط القذافي انتصارا للثورة أم للثورة المضادة؟

لقد قدمت الثورة، من خلال إزالتها لعقبة ضخمة من طريق الطبقة العاملة، إمكانيات جديدة. كما أنها خلقت مخاطر جديدة. لقد كان انعدام وجود طبقة عاملة قوية هو السبب في تحول الصراع إلى حرب أهلية دامية. انضم الشباب المتمرد إلى الجماعات الثورية. وهي الجماعات التي غالبا ما تستند على الولاءات القبلية أو المحلية. لقد تم تسليحهم وتمويلهم من قبل رجال أعمال قدموا لهم السلاح والمركبات. ونظرا لعدم وجود أي منظمة عمالية مستقلة، ناهيك عن حزب ماركسي ثوري حقيقي، فإن المنظورات السياسية للمتمردين ستقتصر فقط على البحث عن بديل ضمن حدود الرأسمالية، أي في حدود شكل من أشكال الديمقراطية البرجوازية. كل هذه العوامل تضع علامة استفهام كبيرة حول التطور المستقبلي للحركة.

هل سينجح الامبرياليون في فرض حكمهم وإخضاع الثورة الليبية لمصالحهم؟ لا يمكن حسم هذه المسألة بيقين مطلق مسبقا. هناك قوى جبارة تدفع في هذا الاتجاه. لكن لكل فعل رد فعل مساو له في المقدار ومعاكس له في الاتجاه. إن حقيقة كون بعض الناس يلوحون بالأعلام الفرنسية والبريطانية (والمصرية والجزائرية والقطرية) لا يعني بالضرورة أن الشعب الليبي سيكون مستعدا لرؤية بلدهم وثروتها النفطية وهي تباع لمن يدفع أكثر.

هناك فرق بين التعبير عن الامتنان لهذه البلدان لإسقاطها القنابل على دبابات القذافي. وبين قبول عودة الحكم الاستعماري إلى ليبيا. من المعبر أنه على الرغم من موقفها الذليل اتجاه الغرب، اضطرت قيادة المجلس الوطني الانتقالي مؤخرا إلى الوقوف ضد تواجد قوات الأمم المتحدة على الأرض، مما يعكس الضغوط الشعبية الموجودة. هذا يدل على أن الجماهير الثورية ترتاب في المجلس الوطني الانتقالي وتعارض السماح للقوى الامبريالية بدخول ليبيا.

قال شاهد العيان من طرابلس الذي استشهدنا به أعلاه: "ما تزال الولايات المتحدة وحلفائها يحاولون إخضاع الثورة لمصالحهم. لقد ساندوا قسما من المتمردين الذين يبدو أنهم لا يمتلكون قاعدة وطنية، في محاولة للسيطرة على مجرى الثورات العربية. إنهم ليسوا مهتمين بإقامة ديمقراطية حقيقية، بل بتشييد ديمقراطية محدودة ومتحكم فيها وخاضعة لاحتياجاتهم ".

وخلص إلى القول: "على الرغم من الطابع الشعبي للثورة، فإن ضعف البنى السياسية في ليبيا يعني أن احتمالات نشوء يسار منها قاتمة للغاية. لكنها مع ذلك، كانت أكثر قتامة في ظل القذافي، والثورة تعطي المجتمع الليبي مساحة لإمكانية تطور مثل هذه الأشياء. قد لا يحدث هذا عاجلا - إنه يتطلب إعادة هيكلة الاقتصاد، ونمو الطبقة العاملة وما إلى ذلك- لكن وللمرة الأولى في تاريخها، سيكون لليبيا فرصة في حدوث ذلك. لهذا السبب وحده، ينبغي دعم الثورة. وعلاوة على ذلك، فإن النصر نفخ حياة جديدة في الانتفاضات في جميع أنحاء العالم العربي، ولا سيما في سوريا واليمن.

"انه من المبكر جدا تحديد من سيكون الفائز النهائي في الثورة في ليبيا، لكننا نعرف من سيحاول تحديد النتيجة".

إن هذا تحليل متوازن جدا. صحيح أن الطبقة العاملة الليبية أضعف بكثير مما هي عليه البروليتاريا المصرية، على سبيل المثال. فهي غير قادرة لحد الآن على وضع بصمتها على الثورة. واليسار ضعيف جدا بشكل عام، ويمكن للضغط من جانب العناصر البرجوازية والإمبريالية أن يدفع ليبيا في اتجاه مختلف. لكن وعلى الرغم من ذلك، فإن الإطاحة بالقذافي خلقت مزيدا من الظروف المواتية لتطوير الصراع الطبقي داخل ليبيا.

إن تجربة كيف تطورت الثورة الليبية، بقيادة برجوازية استولت على الحركة، ومع قادة كانوا جزءا من النظام القديم ألبسوا أنفسهم زي الديمقراطيين، هي أيضا درس ثمين للحركات الجارية في سورية واليمن. وهذا الدرس هو ما يلي: إذا تمت الإطاحة بالنظام بمساعدة القوى الاستعمارية، فإن الجماهير ستضطر لدفع الثمن. وبدلا من تغيير حقيقي سينتهي الأمر إلى نظام يتضمن الكثير من عناصر النظام القديم بعد إعادة تدويرها لتصير وكأنها جديدة، وعدم إعطاء أي حل لأي من القضايا الاجتماعية الملحة. وبالتالي فإنه على الجماهير التحضير لثورة الثانية جذرية لإكمال المهمة التي وضعتها في البداية على كاهلها.

الظروف المادية في ليبيا حاسمة على المدى الطويل. حالة الجماهير بائسة. لقد تعطلت إمدادات الكهرباء والماء. هناك أيضا نقص حاد في البنزين. لا يمكن للعمال أن يعيشوا إلى الأبد على نظام غذائي مشكل من الخطب والشعارات "الديمقراطية". إن لديهم احتياجات ملحة يجب الاهتمام بها. والآن بعد أن مات القذافي، وانتهاء القتال سوف يحدث تقاطب داخل معسكر المتمردين على أسس طبقية.

إن العمال هم بالفعل ساخطون على المجلس الوطني الانتقالي وبدءوا الاحتجاج ضد الإبقاء على المدراء القدامى في صناعة نفط. لقد تظاهر أكثر من مئة من عمال شركة النفط الوطنية الليبية (NOC) يوم الثلاثاء 27 شتنبر أمام مقر الشركة في طرابلس ضد عدم قيام المديرين بالقطع جذريا مع الماضي:

قالت هيفاء محمد، التي تعمل في الشركة في قسم التنمية المستدامة: "هذا عصر جديد، وثورة جديدة. لقد دفعنا الكثير من الدماء. نحن نطمح إلى تغيير كبير. لقد كنا نتوقع هذا التغيير أن يحدث. لكن ما نراه هو نفس الوجوه القديمة ما زالت موجودة، ونفس الأشخاص الفاسدين، ونفس المديرين".

هذه ليست حالة معزولة. ساقت صحيفة الايكونومست في 09 أبريل تقريرا عن احتجاج من قبل عمال النفط في بنغازي أمام مقر شركة نفط الخليج العربي (AGOCO)، أكبر شركة للنفط في ليبيا، للمطالبة بإحداث تغييرات في الإدارة. واضطرت الشركة إلى الإبقاء على رئيس اللجنة الذي انتخب من قبل العمال. وقد حقق العمال هذا الانتصار رغم معارضة المجلس الوطني الانتقالي. ونقل التقرير عن مسئول نقابي قوله: "العرابون المحليون يحاولون تقسيم البلاد بطريقة أسرع من اللاعبين الأجانب".

نسمع هنا الصوت الحقيقي للثورة الليبية: صوت الطبقة العاملة التي هزت الديكتاتورية ولا تريد أن يحل محلها نوع جديد من الدكتاتورية: ديكتاتورية رأس المال والنير الإمبريالي. هذا يدل على أن الطبقة العاملة قد بدأت تتحرك. يجب علينا أن نفعل كل ما في وسعنا لدعم وتشجيع كل خطوة في اتجاه نشوء حركة مستقلة للطبقة العاملة في ليبيا.

إن الوضع معقد للغاية، وهناك ميولات تدفع في اتجاهات مختلفة. من البديهي القول إن الماركسيين يجب عليهم دائما أن يعتمدوا على الطبقة العاملة والعناصر الأكثر ثورية بين الشباب، حتى عندما يكونون أقلية صغيرة. إننا نعتمد على ما هو تقدمي ونناضل ضد ما هو رجعي.

قبل كل شيء، إن سقوط القذافي هو حلقة في سلسلة من الزلازل التي تنتشر عبر العالم العربي. لقد ذهب بن علي ومبارك، وصالح معلق بخيط رفيع. والآن ها قد تمت الإطاحة بالقذافي. هذا يضع الأسد في سوريا في خطر أكبر. وما زال عبد الله عاهل الأردن يواجه معارضة. شعب البحرين يرزح تحت نير النظام الملكي السني، الذي يمثل أقلية مدعومة من طرف السعودية. لكن كم من الوقت يمكن لهذه الأنظمة أن تستمر؟ إن الجماهير السعودية، التي تجلس على قمة ثروات هائلة، لن تتحمل إلى الأبد سيادة نظام ملكي فاسد ومنحط وعاجز. إن الأحداث التي وقعت في ليبيا هي جزء من ثورة عربية كبرى، لم تنته بعد.

الثورات العربية بين الإسلاميين والعلمانيين

كميل الشامي
الجمعة: 02 دجنبر 2011

على هامش الثورات العربية، معظمنا ملّ وسئم المهاترات غير المنتهية بخصوص "العلمانيين" و"الإسلاميين". الشيء المحزن أن الكثير ممن يسمون أنفسهم باليساريين والتقدميين قد امتصهم هذا النقاش تماما وأصبح شغلهم الشاغل وكأنه لب وجوهر الموضوع أو العامل الأساسي الذي سيحدد نتيجة ومصير هذه الثورات!يبدو أن الكثيرين فقدوا البوصلة تماما - أو لم يمتلكوها منذ البداية - وكما يقال في الأدبيات الماركسية أن النظرية هي انتصار البصيرة على الدهشة، يبدو أن الدهشة من مفاجئة الثورات العربية انتصرت على بصيرة الكثير من الرفاق!

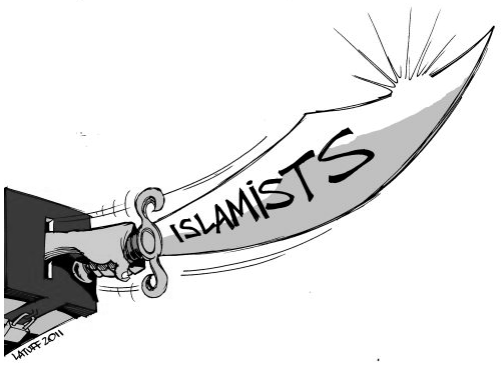

هيمنة الإسلاميين على الانتخابات المصرية. Latuff

بكل بساطة و"من الآخر" يمكن القول بأن الأحزاب الإسلامية والأحزاب العلمانية وجهين لعملة واحدة، أحدهما محافظ وآخر ليبرالي، يمثلان مصالح معسكر واحد، يحميان مصالح نفس الفئة ولا يختلفان كثيرا في الجوهر. المتابع الجدي لهذه الأحزاب لا يمكنه أن يرى أن برامج جميع هذه الأحزاب متشابهة إلى حد كبير سواء كانت محافظة أو ليبرالية، وما فحوى هذه البرامج بالضبط؟ فحواها بالمختصر أنها فارغة تماما لا يوجد فيها أي شيء ذو معنى سوى وعود بإطلاق الحريات السياسية ومحاربة الفساد وأخرى ضبابية بخصوص التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

دعونا نأخذ مثالا عن احد الفائزين بالانتخابات وهو حزب النهضة التونسي كنموذج لسياسات هذه الأحزاب. ما هي خطة العمل الاقتصادية لحزب النهضة؟ لا يوجد أي خطة سوى الاستمرار بنهج بن علي في ما يدعى بسياسة الانفتاح الاقتصادي وتشجيع الاستثمارات الأجنبية أي بتعبير آخر استمرار ونمو ظروف الفقر والاستغلال والبطالة للسواد الأعظم من أبناء الشعب التونسي الذي ينتمي بأغلبيته إلى الطبقة العاملة أو الطبقات الأخرى ذات الدخل المحدود. ما كان رد الفعل الأول للنهضة بعد الفوز بالانتخابات؟ هرعت النهضة إلى تطمين الامبريالية بأنها ستحمي وترعى الاستثمارات الأجنبية أي باختصار نفس سياسة الانبطاح أمام رأس المال التي اشتهر بها بن علي.

النهضة لم تتوقف هنا بل هرعت لتأكد للداخل والخارج بأنها ستتبع سياسة اجتماعية منفتحة وستحترم الحرية الشخصية للتونسيين. يبدو أن زمن احتكار الأخلاق قد ولّى وأصبح موضة قديمة والأحزاب الإسلامية تسعى جاهدة لإظهار نفسها بمظهر الـ"مودرن". لسان حال النهضة يقول: «في نهاية المطاف أهم شيء احتكار الـ"بزنس"، ما فائدة احتكار الأخلاق إذا كان ذلك غير مفيد أو أصبح عائقا في احتكار الـ"بزنس"!!!» في المحصلة النهضة شأنها شأن باقي الإسلاميين أو الليبراليين هي الممثل السياسي للرأسمالية المحلية والأجنبية، تحمي مصالح الطبقة الرأسمالية وغير معنية بمصالح الطبقة العاملة وعموم الطبقات الكادحة لا من بعيد ولا من قريب. إخوان مصر قياداتهم من كبار الأثرياء والمستثمرين المصريين وهم سائرون على نفس طريق النهضة وسيتبعون ذات السياسات.

إذا ما كل هذه الضجة حول النزاع بين معسكر فصل الدين عن الدولة ومعسكر العودة إلى الإسلام؟ هل الحل السحري لجميع مشاكلنا يكمن في أحد هذين الأمرين؟ لربما أمكننا فهم هذا السؤال بشكل أفضل باللجوء إلى المادية التاريخية التي هي ثمرة تطبيق المذهب الماركسي لدراسة حركة التاريخ. المادية التاريخية تعلمنا أن جميع النظريات والإيديولوجيات وغيرها من القيم والمعتقدات السياسية والاجتماعية والإنسانية لا تخلق في رأس الإنسان من العدم أو تهبط عليه من السماء بل تعكس مرحلة ومستوى معين من تطور المجتمع البشري الذي يعيش فيه وتحديدا التطور الاقتصادي الإنتاجي والتكنولوجي العلمي. وكذلك القوانين والأنظمة القضائية لا يمكن إلا أن تستند لمرحلة تطور المجتمع ولا يمكن فرضها عليه بشكل صناعي. هذه الفكرة تبدو منطقية ومراحل تطور الشعوب تثبتها.

فلنبدأ بالعلمانية. ما هي الظرف التي تبلورت بها؟ العلمانية هي وليدة الثورة البرجوازية في أوروبا وجزء من إيديولوجية الطبقة البرجوازية في تلك الحقبة التاريخية. الثورة الصناعية في أوروبا خلقت ظرفا من التناقض بين نظام الملكية الإقطاعية المتحالف مع الكنيسة الكاثوليكية ومصالح الطبقة البرجوازية الناشئة مما انتهى بقيام الثورات البرجوازية الأوروبية. تطبيق العلمانية كان ضرورة ملحة لهذه الثورات للحد من سلطة الكنيسة السياسية والتخلص من هيمنتها على جزء كبير من الموارد الاقتصادية والأراضي. هذا السيناريو من التطور التاريخي لم يحصل في البلدان العربية حيث فرضت الرأسمالية على هذه الدول من خلال الاستعمار الأوربي فكانت الرأسمالية العربية من نشأتها ضعيفة متكلة على الرأسمالية الغربية ومرتبطة عضويا بالإقطاع والمؤسسة الدينية ولذا لم يكن لها أي مصلحة بتطبيق العلمانية.

تطبيق العلمانية في الدول العربية في الوقت الحالي لن يحل أي من المشاكل الأساسية العالقة وفوائده لا تتجاوز تحرير الفرد جزئيا من سيطرة المؤسسة الدينية. هذا أمر ايجابي بالتأكيد، لكن التحرير الفعلي للإنسان العربي من هيمنة المؤسسة الدينية لا يكون بفرض تشريعات عشوائية، بل يتطلب تنمية اقتصادية وعلمية شاملة للمجتمع لتمكين القاعدة المادية لبناء مجتمع علماني.

ماذا بخصوص العودة إلى الإسلام؟ اعتقد أن هذا السؤال أكثر وضوحا من سابقه. القوانين والتشريعات الإسلامية تعكس حاجات وتطور المجتمع في الحقبة التاريخية التي ظهرت بها وكانت صالحة لإدارة المجتمع في ذلك الحين. أي حزب يتبنى فكرة العودة إلى الإسلام لا يمكننا سوى وصفه بأنه حزب رجعي بالإضافة إلى انه ستكون لديه نفس عقبة الارتباط بالرأسمالية والامبريالية التي لدى الأحزاب الليبرالية.

الأزمة العميقة وحالة الشلل التي يمر بها النظام الرأسمالي على المستوى العالمي والمحلي تجعل من فرص الأحزاب البرجوازية، إسلامية كانت أم ليبرالية، في انجاز إصلاحات وحل المسائل العالقة للمجتمعات العربية شبه معدومة. فلا فصل الدين عن الدولة وإطلاق الحريات الشخصية والملاهي والمراقص من جهة، ولا العودة إلى الفضيلة وإرضاء رب العالمين من خلال الإكثار من الصلاة والدعاء وفصل الشباب عن الفتيات في المدارس والجامعات وتغطية "أفخاذ ولحوم النساء" من جهة أخرى، سيحل مشاكلنا وقضايانا الملحة! الموظف سيستمر بأخذ الرشوة والعامل لن تتحسن إنتاجيته إذا كان معاشه لا يكفيه حتى منتصف الشهر، بغض النظر عن طبيعة الحزب الحاكم! الأمر نفسه ينطلي على الآفات الاجتماعية الأخرى كالدعارة وغيرها.

من هذا المنطلق لا يوجد أي مبرر لحالة التشاؤم التي تسود أوساط اليسار سوى تفوق الذهول والدهشة على البصيرة! الطبقة البرجوازية والبرجوازية الصغيرة تحديدا بمثقفيها وشقيها الليبرالي والإسلامي ومنطقها الوضعي غير قادرة سوى على رؤية المشهد السياسي والاجتماعي الحالي فقط واستنتاج أن هذه الشعوب إسلامية ولا تسير سوى بالدين، أنها هكذا كانت وهكذا دائما ستكون، لذا وجب استغلال هذا الوضع (الإسلاميين) أو محاربته (الليبراليين).... يا للسخافة!! والأسخف من ذلك والمثير للشفقة أن يتبنى اليساريون هذه الرؤية!! لكن لحظة، أليس هؤلاء المثقفين الذين يروجون لهذه النظريات هم نفسهم الذين تبنوا في الماضي بأن الشعوب العربية خانعة وذليلة ومن المستحيل أن تثور!!

أي تحليل بسيط وعلمي لتاريخ الشعوب العربية سيكشف لنا أنها لم تكن هكذا دائما ولن تكون هكذا للأبد. حاضر الشعوب العربية هو مرحلة تاريخية لا أكثر ولا أقل ولا يمكن فهمه وامتلاك رؤية عن أين نحن ذاهبون دون العودة إلى جدلية ماركس وانجلز المادية لفهم الأمور في تطورها وحركتها وليس في عزلتها كأشياء ثابتة لا تتزحزح أو تتغير!

من هنا فإن ظهور وتبلور تيارات شبابية وعمالية مستقلة ذات ميول يسارية تدافع عن مصالحها الطبقية في وجه التيارات السياسية البرجوازية ليس موضوع نقاش بل أمر حتمي ومسألة وقت لا أكثر ولا أقل. الثورات العربية تشكل أرض خصبة جدا لليسار للنمو واكتساب ثقة ودعم الجماهير. لكن مقدار نجاح اليسار متعلق بالتوقف الفوري عن النعي والندب وبدل ذلك الالتفات إلى النشاط السياسي الفعال بين أوساط الشباب والجماهير وبنفس الوقت الانكفاء على الدراسة الجدية للنظرية الماركسية بكل جوانبها وتجاربها السابقة وصياغة برنامج ثوري حقيقي يجسد أحلام الجماهير التي ثارت وناضلت وضحت.

فلنترك مثقفي وأبناء الطبقة الوسطى بحالهم "يتهاترون" عن حجم غطاء الرأس وطول السترات والتنانير فوق

المغرب: انسحاب جماعة "العدل والإحسان" من حركة 20 فبراير: الأسباب ودور اليسار

إن انسحاب جماعة العدل والإحسان من حركة 20 فبراير طرح الكثير من الأسئلة بين شباب الحركة وبين المتتبعين، بل وحتى بين قواعد الجماعة، وبالرغم من أننا نعتبر انسحاب هذه الجماعة من الحركة أمرا لا يعنينا بشكل مباشر كماركسيين، فإننا نساهم في توضيح الأمور وفق ما تسمح به المعطيات المتوفرة، وهي المهمة التي نعتبرها جزءا أصيلا من مهمتنا داخل الحركة.

كميل الشامي
ناشط في شباب حزب الديمقراطيين الجدد الكندي (الحزب العمالي الكندي)، ومنظمة Fight Back الفرع الكندي للتيار الماركسي الأممي

الركبة وألبسة البحر في المجتمع العربي الجديد بعد الثورة! ولنلتفت إلى الجماهير الثائرة فمن أعماق مناجم الفوسفات في تونس، مرورا بحقول النفط في أعماق الصحراء في ليبيا، إلى المحلة والسويس في مصر، ومنها إلى اليمن والبحرين ونهاية بدرعا وحمص واللاذقية في سوريا، ملايين العمال والحرفيين، المزارعين والصيادين، ومعهم الآلاف المؤلفة من الشباب المتعلم العاطل عن العمل والتواق إلى مستقبل كريم ينتظرون بفارغ الصبر من يرفع رايتهم ويقدم لهم الأفكار بتواضع وصدق بعيدا عن دجل وتعجرف مثقفي وسياسيي البرجوازية الصغيرة.

لقد استيقظ مارد الجماهير النائم لعقود. برنامج تنموي شامل قائم على الدعم الكامل والمجاني للصحة والتعليم والمواصلات، رفع الأجور وتوفير فرص العمل للجميع، تأمين السكن الرخيص لجيل الشباب وتقديم المساعدات والتسهيلات لمن يرغب بالزواج ومن لديه أطفال، وكذلك تطوير برامج اجتماعية ثقافية تشجع الأدب والرسم والفن، الموسيقى والرياضة، كل هذا لا يمكن تحقيقه على أساس الاقتصاد الرأسمالي المتهالك والغوغائي. تحقيق هذه المطالب يمكن أن يتم فقط بالتخطيط العلمي للاقتصاد وموارد البلاد من خلال الملكية العامة لوسائل الإنتاج والإدارة الديمقراطية للشركات العامة من خلال تطبيق الديمقراطية العمالية أي انتخاب المدراء والمسؤولين ديمقراطيا في أمكنة العمل بحسب إمكاناتهم وكفاءاتهم. مع هذا يأتي دفاع صارم عن حقوق الاعتقاد والعبادة وبنفس الوقت رفض مطلق لأي شكل من أشكال الإكراه الاجتماعي أو الديني وحماية مطلقة لحرية الفرد ذكر كان أم أنثى مع مرونة في صياغة التشريعات والقوانين ومشاركة فعالة للجماهير، من خلال لجان شعبية، في صناعة واختيار القوانين. هذه ما يسمى الاشتراكية يا رفاق.

جريدة الشيوعي
السبت: 24 دجنبر 2011

يوم 18 دجنبر 2011، أصدرت الأمانة العامة للدائرة السياسية لجماعة العدل والإحسان بيان تعلن فيه "توقيف انخراط" شبابها في حركة عشرين فبراير، رغم أنهم، حسب تعبير البيان، ما يزالون "مقتنعين بمشروعية مطالبها وبحق الشعب في الاحتجاج السلمي بمختلف أشكاله"!!!

انسحاب "الجماعة" من حركة 20 فبراير، رسم كاريكاتوري لـ: Hicham ABSA

إن البيان المشار إليه أعلاه والطريقة التي كتب بها، وما حمله من تناقضات، وتوقيته، طرح الكثير من الأسئلة بين شباب حركة عشرين فبراير وبين المتتبعين، بل وحتى بين قواعد الجماعة الذين سقط عليهم القرار كصاعقة من سماء صافية.

في البداية يجب أن نوضح أن قرار جماعة ياسين الانسحاب من الحركة، لا يعنينا بشكل مباشر، كماركسيين، لأنه يخص تنظيما رجعيا معبرا عن الطبقة السائدة، تيار معادي للتقدم ومدافع شرس عن الملكية الخاصة والتبعية، وليس بالمطلق تيارا تقدميا ولا ديمقراطيا، كما أننا نعتبر أن انتمائه إلى الحركة في البداية كان مجرد تعبير عن طفولتها (الحركة) وأزمتها وتخلف وعيها... إن انسحاب جماعة ياسين من الحركة يشكل، من وجهة نظر الماركسيين، محطة نوعية في سيرورة تطور الحركة النضالية، ونقطة تحول هامة في مستوى وعي شباب الحركة في طريق تخلصهم من أوهامهم حول التيارات الأصولية، وهو ما يجب على اليسار أن يفهمه ويقدم الإجابات الضرورية لاستثماره من أجل تطوير الحركة وتعميق انغراسه في صفوف الجماهير بما يؤهله لإنجاز مهامه التاريخية.

لكن وبالنظر إلى الأسئلة الكثيرة التي خلقها بين شباب الحركة، الذين ينتظرون إجابات شافية، فإنه يتطلب منا الإسهام في توضيح الأمور، وفق ما تسمح به المعطيات المتوفرة، وهي المهمة التي نعتبرها جزءا أصيلا من مهمتنا داخل الحركة.

"مبررات" العدل والإحسان للخروج من الحركة

لم تقدم العدل والإحسان مبررات واضحة لخروجها من الحركة، لأنه ليست لديهم مبررات موضوعية يمكنهم من خلالها إقناع من راهن عليهم من الشباب والجماهير، وصدق الشعارات الديماغوجية التي زعموا أنها سبب انتماءهم إلى الحركة والدفاع عنها داخل الحركة ومع الحركة، أي: «[...] تحرير المغرب من قبضة الاستبداد ومن أجل بناء مغرب حر يسع جميع أبنائه بدون إقصاء ولا هيمنة، مغرب يدبر اختلافاته على أرضية الديمقراطية وسيادة الشعب». فلا تحرير المغرب من قبضة الاستبداد تحقق، ولا ديمقراطية ولا سيادة الشعب، كما أن كل المطالب الملحة التي دفعت بالجماهير إلى الخروج إلى الشارع، من بطالة وفقر وتشرد الخ، لم تجد حلا لها في أرض الواقع.

إن ما فبركته العدل والإحسان **على عجل** من "مبررات" لتغطية الأسباب الحقيقة لانسحابها هو قول البيان إن الحركة:

«حفلت بمن جعل كل همه كبح جماح الشباب، أو بث الإشاعات وتسميم الأجواء، أو الإصرار على فرض سقف معين لهذا الحراك وتسييجه بالاشتراطات التي تخرجه من دور الضغط في اتجاه التغيير الحقيقي إلى عامل تنفيس عن الغضب الشعبي [...]»

وهي المبررات التي لا يمكنها أن تقنع ولو طفلا صغيرا، إذ كيف يمكن لمن يرفض "كبح جماح الشباب" و"فرض سقف معين لهذا الحراك" أن يغادر الحركة ويفضل الانسحاب من الشارع؟ كان الأحرى لو أن هذا هو السبب حقيقي أن تصر جماعة الشيخ على البقاء في الشارع وتصعيد النضال بأشكال أكثر جذرية، وتطرح له سقفا أكثر علوا. لكن شيئا من هذا لم يحدث، مما يوضح أن هذا المبرر مجرد لغو لا طائل من وراءه إلا التغطية على الانسحاب والمهادنة بدخان من التجذر اللفظي الكاذب، موجه للاستهلاك الداخلي بين قواعدها الذين يتشكلون هم أيضا من شباب عاطلين وفقراء وكادحين.

وفي نفس سياق مبررات الانسحاب، أضاف البيان أنه يوجد داخل الحركة من يحاول: «صبغ هذا الحراك بلون إيديولوجي أو سياسي ضدا على هوية الشعب المغربي المسلم في تناقض واضح مع ما يميز حركة الشارع في كل الدول العربية». مما يشكل تكرارا ممجوجا لنفس الاتهامات ضد اليسار التي طالما استعملها النظام وأبواقه ضد الحركة، وخاصة منهم الفيزازي والمغراوي والعدالة والتنمية، أي: نشر الإلحاد و"الشذوذ"، الخ.

ولإعطاء الدليل على المزيد من الالتباس والتناقض، سارع كاتبوا البيان إلى القول بأن قرار الانسحاب من حركة 20 فبراير

«غير موجه ضد أحد غير الاستبداد ومن يدور في فلكه الذي كان وسيظل في نظرنا المعضلة الجوهرية في البلد، وهو المعني الأول بهذا القرار الذي يقول له بأننا لن نكون أداة أو عامل تسكين أو جزءا من ديكور يؤثث الديمقراطية الوهمية المزيفة». ؟؟؟؟

أما لماذا لا يكون الانسحاب موجها ضد من يحاولون صبغ الحراك بلون إيديولوجي وهم السبب في لجوء الجماعة إليه، وكيف يمكن أن يكون الانسحاب من الشارع موجها ضد الاستبداد، فهي أسرار لا يعرفها إلا كاتبو البيان.

ويضيف البيان إن انسحاب شباب الجماعة من الحركة يأتي وهم ما يزالون:

«مقتنعين بمشروعية مطالبها وبحق الشعب في الاحتجاج السلمي بمختلف أشكاله، [وسيبقون] داعمين لجهود كل قوى التغيير ومساهمين في التصدي لكل من يستهدفها ويضيق عليها».

مما يجعلنا نستشف مسألتين: الأولى هي أن الجماعة تحاول الحفاظ على لحمتها بقول الشيء ونقيضه، بين جناح الشباب والكادحين المتضررين فعلا من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القائمة ولديهم مصلحة فعلية في مواصلة النضال، والذين أوقعهم سوء حظهم وضعف اليسار في قبضة الجماعة وأمثالها من التنظيمات البرجوازية الأخرى، وبين جناح القيادة التي "تورطت" في مساومات معينة استلزمت منها التخلي عن الخروج إلى الشارع لصالح ما أسماه البيان: "الوسائل المشروعة".

والثانية: هي رغبتها في ترك الباب مواربا، حتى تعود متى رغبت للركوب على الأحداث، وهذا تكتيك ليس غريب عن الإسلاميين، إذ أن جماعة الإخوان المسلمين محترفة في هذا التكتيك، فبالرغم من عدم مشاركتها في بداية الثورة المصرية، إلا أنها تشارك في بعض الأحداث وتنسحب من الأخرى، والهدف الأساسي الذي يقيمون به مشاركتهم في الأحداث من عدمه هو إمكانية استفادتهم من المقاعد البرلمانية والمناصب الحكومية.

العدل والإحسان وحركة عشرين فبراير

قبل أن نسترسل في النقاش لا بد أن نفتح قوسا بخصوص الموقف الحقيقي للجماعة من حركة عشرين فبراير، لأنه هو المحدد في آخر المطاف لموقفهم من الانتماء إليها والانسحاب منها. وقد سبق لنا أن شرحنا موقفهم بالتفصيل في مقال سابق (أنظر: المغرب: هل "العدل والإحسان" تيار مناضل من أجل الديمقراطية؟).

إن قراءة مواقف العدل والإحسان الحقيقية المثبتة في كتابات صاحبها تؤكد بما لا يدع مجالا للشك في أن العدل والإحسان تنظيم رجعي بالمطلق لا يتقاسم مع الحركة أيا من مطالبها الحقيقية، فلا هو تنظيم يعادي الاستبداد أو الحكم الفردي مبدئيا، كما يمكننا أن نرى بوضوح في مواقف شيخهم، ياسين، الذي يقول، في كتابه "الإسلاميون والحكم"، على سبيل المثال،

«من الإسلاميين من يتصور أنّ على الأمير أن يشاور ولا يتعدَّى الشورى قيد أنملة. معنى هذا الشلل التامُّ العامّ. ومنهم من يأنَف من مسألـة الطاعة وكأنه يرى في كل حبل مفتول أفعى قاتلة لطول ما عانينا من الاستبداد».

وهكذا فليست الديمقراطية وحدها المرفوضة، بل حتى الشورى الملزمة للحاكم، باعتبارها سببا للشلل التام، والبديل طبعا هو الطاعة.

ولا هو تنظيم معاد للبيعة بشكل مبدئي، حيث يقول ياسين في هذا الصدد:

«البيعة من خصائص الحكم الإسلامي. هي عقدٌ يُلْزِمُ ذمة الأمير والمأمور، ويحدد مسؤولية الجانبين، ويوضح اختصاصات الحاكم وواجبه، ويَحسم في مسألة أساسية من مسائل الحكم لا تزال الديمقراطية تتناولها بالتجربة والخطإ : هي مسألة القيادة».

ولا هو تنظيم ديمقراطي، ولا مشروعه الذي يطمح إليه مشروع ديمقراطي، لأن الديمقراطية من وجهة نظر شيخ التنظيم:

«[...] عقلنة للحكم، وحكمة إنسانية، وزبدةُ تجربة، وما شئت من فضائل حقيقية أو وهمية. كنا نبحث، ونحن في الحوار والمطارحة النظرية، عن عيوب الديمقراطية لولا أن مأخذنا عليها الجوهري ليس من كونها عقلنة للحكم في حاجة لاستكمال، وحكمة إنسانية تشينها الأخطاء اللازمة لكل اجتهاد بشري، وزبدة تجربة جرت وقائعها في مناخ اجتماعي تاريخي غير مجتمعنا وتاريخنا، فهي لذلك نبتة غريبة، أنّى لها أن تستنبت في أرض غير أرضها»

وهي «ترقيعٌ هو من أصله اقتراح ديمقراطية في بلاد المسلمين، والتنادي إلى تخليق هذه الديمقراطية الغريبة، عن وطنها وعن شروط حياتها ترقيع على ترقيع. غريبةٌ هي وغريبٌ مشروع تخليقها المقترحُ في ديارنا».

ولا هو طبعا تنظيم معاد للرأسمالية، السبب الحقيقي لكل المآسي من استغلال وبطالة وحروب وفقر، الخ. وحتى عندما يحاول أن يوهم العمال والكادحين بأنه يرفض الرأسمالية، تحت مسمى "اقتصاد إسلامي" مزعوم، لا يلبث أن يؤكد:

«إن رفض الرأسمالية لا يعني رفض وجود رؤوس أموال حرة، بل يعني رفض الأمراض الأنانية التي تطرأ على الفطر فتجمح بها. وإن رفض الرأسمالية لا يعني رفض المبادرة الحرة الشخصية أو الجماعية في شركات، إنما يعني إبعاد التضامنات الاحتكارية، ورفع الأسعار التعسفي، وطلب الربح المادي على حساب المصلحة الاجتماعية، واستعباد العامل الأجير واستغلاله».(عبد السلام ياسين: في الاقتصاد)

إنه لا يرفض في الرأسمالية إلا تمظهراتها بينما أسسها التي هي: الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ورؤس الأموال الحرة، الخ. فإنه يعتبرها أساس الاقتصاد الذي يدافع عنه ويسعى إلى حمايته، ضد الاشتراكية التي يدعي كذبا أنها بإلغائها للملكية الخاصة ستؤدي إلى القضاء "على الاقتصاد وتحكم عليه بالفشل". فيعمل على تقديم علاج أخلاقي طوباوي لتمظهرات المرض، مع الدفاع عن جذوره التي هي امتلاك وسائل الإنتاج من آلات ومناجم وأراضي من طرف طبقة تمثل أقلية في المجتمع، بينما تحرم الأغلبية إلا من البؤس.

كما أنه من المعلوم عنه انه ليس تنظيما معاديا حقا للتبعية للإمبريالية (الأمريكية منها على وجه الخصوص). وبالتالي فمن الطبيعي أنه عدو لدود لحركة عشرين فبراير ولم يكن التحاقه بها إلا لكي يستغلها لأهداف تكتيكية والحرص على عدم اتجاهها في مسارات ثورية تضرب مصلحة الطبقة السائدة، طبقة الرأسماليين الكبار، التي يعبر عن مصالحها.

أسباب خروج العدل والإحسان من الحركة

بالرغم من الصدمة التي خلقها، لشباب الحركة ولعموم المتتبعين، انسحاب الجماعة من الحركة في هذا التوقيت بالضبط، فإننا، نحن الماركسيون داخل الحركة، حتى وإن كنا لا نعلم بدقة توقيت انسحابهم، فإننا كنا نعرف أن جماعة ياسين لم تنتم إلى الحركة إلا من أجل الركوب عليها واستغلالها وفق تكتيكين اثنين، إما أن تؤدي الحركة إلى إسقاط شكل حكم محمد السادس فيستغلون الفرصة للوصول إلى الحكم، وإما أن تخلق لهم شروطا تفاوضية ملائمة للحصول على الشرعية، وهذا ما كنا قد عبرنا عنه في مقالنا الذي سبقت الإشارة إليه، حيث أوضحنا أن:

«العدل والإحسان تمتلك سيناريوهات متعددة لإمكانية تطور الحركة الحالية وعلى أساس تلك السيناريوهات تبني تكتيكاتها. فإذا ما تمكنت الحركة من الانتصار وإسقاط شكل حكم محمد السادس فإنها سوف تطرح نفسها بديلا يحمي النظام القائم، ومصالح البرجوازية والإمبريالية. إما لوحدها (التجربة الإيرانية) - وهذا مستبعد ربما - أو بتحالف مع جزء من العائلة المالكة (الأمير هشام مثلا) أو مع الجيش (بالأصح قادته). **أما إذا لم يتحقق هذا السيناريو ولم تتمكن الحركة سوى من إنهاك النظام القائم وخلخلة موازين القوى فإن تكتيك العدل والإحسان سيكون هو الاستفادة من تلك الموازين لتشكيل حزب سياسي وفق شروط أخف من هاته التي يفرضها عليها النظام في الوقت الحالي.**»

ويبدو أن العدل والإحسان قد وصلت إلى هذه القناعة الثانية، أي الاستفادة من موازين القوى القائمة، بدل الرهان على الحركة لإسقاط حكم محمد السادس، وهذا ما يتضح من تصريح أرسلان، لموقع كود الالكتروني، إذ يقول:

«**بدأنا نشعر بأن الحركة، بالشكل التي هي عليه الآن، أدت ما عليها، ووصلت إلى سقف ما يمكن أن تعطيه، ولذلك نؤمن بأنه يجب أن نبحث جميعا عن فضاء آخر، ووسائل أخرى أكثر نجاعة للتدافع ولمحاولة انتزاع المكتسبات**». (التشديد من عندنا)

وهكذا فإن أرسلان يقدم جانبا من أسباب انسحابهم من الحركة ألا وهو "استنفاذها لصلاحيتها" بالنسبة إليهم، وبطبيعة الحال لا يعني "استنفاذها للصلاحية" كونها حققت مطالبها في الديمقراطية والعدالة والكرامة والقضاء على الاستبداد، بل كونها أوصلتهم إلى موقع ملائم لينطلقوا إلى "فضاء آخر": فضاء الشرعية واستعمال "وسائل أخرى أكثر نجاعة للتدافع ومحاولة انتزاع المكاسب"، أي وسيلة الحزب السياسي والانتخابات.

إن نجاح العدالة والتنمية في الانتخابات، دون أن يحدث ذلك أي رد فعل ضدهم، مشابه لرد الفعل الذي كان ضد نجاح الجبهة الإسلامية للإنقاذ، في بداية التسعينات، والانتصار الذي حققته النهضة ومشاركة السلفيين في الانتخابات (الحرام شرعا من وجهة نظرهم) إلى جانب الإخوان المسلمين واكتساحهم للمقاعد، كل هذا بمباركة القوى الامبريالية (الأمريكية، الفرنسية، البريطانية الخ) التي سارعت جميعها إلى تهنئة الفائزين وعبرت عن استعدادها "للتعاون" معهم، كل هذه المعطيات جعلت لعاب العدل والإحسان يسيل بشدة، إذ أن السؤال الذي يطرح الآن داخلهم بين تيار لا بأس به هو: "لم لا؟"، "وحتى متى سنبقى في الهامش". وكما سبق لنا أن أشرنا :

«إن تشكيل حزب سياسي، بدون الشروط الصعبة والمذلة التي يفرضها عليها الآن النظام القائم كان دائما حلما يراود جماعة ياسين، وهو ما أكده فتح الله أرسلان، في نفس اللقاء [مع] المسؤولين في السفارة الأمريكية حيث قال إن جماعته: "طلبت سنة 1981 من الحكومة المغربية التحول إلى حزب سياسي، لكن السلطات المغربية رفضت ذلك".»

وفي سياق تحديد المصدر الذي قدم للجماعة الضمانات الكافية لكي تتخلى بهذه الطريقة المضحكة وبذلك البيان الركيك عن "مشاركة" شبابها في الحركة. نجد بعض ملامح الإجابة في تصريح عبد الله بوانو، عضو المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية والنائب البرلماني عن الحزب ذاته، لهسبريس، أن قرار جماعة العدل والإحسان، توقيف المشاركة في حركة "20 فبراير"، تحية خاصة من الجماعة لحكومة العدالة والتنمية. وأضاف قائلا: "أعتقد أن هذه مناسبة لدخول الجماعة المعترك السياسي".

إلا أن حزب العدالة والتنمية كما يقول أحد نشطاء حركة 20 فبراير، بموقع طنجة، السيد محمد المساوي في مقاله "المسكوت عنه في قرار انسحاب -العدل والإحسان- من حركة 20 فبراير":

«لا يمكن له أن يحمل الجماعة على اتخاذ مثل هذا القرار، نعم قد تكون هناك مفاوضات في الكواليس مع بنكيران، لكن لابد من ضمانات حقيقية فبنكيران ليس ضمانة حتى لنفسه، وهذا ما يشير إليه البيان».

وفي هذا المقال الذي يبتدأ بسؤال عميق مفاده: هل فعلتها السفارة الأمريكية؟ يمضي في شرح موقفه قائلا:

«من خلال قراءتي أستبعد ذلك [المساومة بين العدل والإحسان والعدالة والتنمية] وأظن أن الضمانة الوحيدة التي قد تجعل الجماعة تقبل الخضوع لترتيبات الكواليس هي ما قدمته السفارة الأمريكية لمسئولي الدائرة السياسية في الجماعة خلال الخمسة أشهر الماضية»

خصوصا أن السفارة الأمريكية عقدت العديد من اللقاءات مع جماعة العدل والإحسان، وهذا ما اعترف به السفير الأمريكي بالرباط صامويل كابلان لجريدة ليكونوميست، حيث اعتبر أن هذه اللقاءات كان الهدف من وراءها تقصي واستطلاع الطرق التي تفكر بها الجهات المعارضة للسلطة بالمغرب، ولو أنه استدرك قائلا إن هذه اللقاءات تتم بعلم وزارة الخارجية المغربية، التي يتم موافاتها بكافة التفاصيل قبل الاجتماعات، وهو الشيء الذي يوحي بأن السفارة كانت تقوم بدور الوسيط بين الجماعة والنظام المغربي.

أضف إلى هذا أن النقطة الثامنة في بيان الجماعة والتي تقول:

«8- دعوتنا **المنتظم الدولي** إلى الكف عن دعم أنظمة التسلط التي تتصدى لحق الشعوب في الحرية والكرامة والعدل، فالآليات الديمقراطية كل لا يتجزأ، **وصيانة المصالح المشتركة لا تتم إلا في ظل حكم راشد يسنده شعب يملك الكلمة الأولى والأخيرة في تدبير شأنه العام**».

تسير في نفس الاتجاه، اتجاه الاستقواء بالإمبريالية وطلب عونها في تمكين الجماعة من موقع يليق بما تقدمه من ضمانات لحماية النظام، ويأخذ بالاعتبار عدد رؤوس البشر التي تمتلكها.

وعليه فإننا لا نستبعد مطلقا أن تكون الإمبريالية الأمريكية، التي تربطها بالعدل والإحسان علاقات طيبة ووثيقة، عرابة هذا الاتفاق وراعيته، (بمساعدة أخوية من جماعة بنكيران ومستشاري الملك، ربما) خاصة إذا عرفنا أن موقف الأمريكان من الجماعة هو: «إن قبول الجماعة بالنظام الملكي، **وتحولها إلى حزب سياسي معترف به قانونيا، سيزيد من الاستقرار في المغرب**، لكنه سيقوي تأثير الإسلاميين في الحياة السياسية المغربية». (انظر مقالنا المشار إليه أعلاه)، بل هو الاحتمال الغالب والذي يقدم تفسيرا لذلك الغموض الذي يلف المسألة.

دور اليسار، دورنا

نعيد التأكيد مرة أخرى أننا، نحن الماركسيون داخل الحركة، نعتبر أن انسحاب العدل والإحسان محطة نوعية في مسار تطور الحركة وتخلصها من أصدقائها المزيفين، سواء اللبراليين أو الأصوليين. إنها فرصة تاريخية لتطور وعي الجماهير الكادحة المشاركة في الحركة والشباب، ستفتح بدون أي شك فرصة عظيمة لليسار لكي ينغرس في صفوف الكادحين ويكسب من بينهم قادة التغيير الاشتراكي للمغرب.

إنها فرصة تاريخية لليسار الثوري أن يشرح للجماهير طبيعة هذه التيارات والموقع الطبقي الذي تدافع عنه وعلاقاتها بالرأسمالية والاستبداد والإمبريالية. ليس فقط من خلال الأدلة الملموسة في المغرب وحده بل أيضا من خلال الأمثلة التي تقدمها لنا الثورات المصرية والتونسية والليبية، حيث يلعب الأصوليون دور رأس رمح الثورة المضادة، وكلاب حراسة مصالح الرأسمال المحلي والإمبريالي. ي.

من المحتمل جدا أن يصاب العديد من شباب الحركة، الذي لا يمتلك تكوينا سياسيا مسبقا، بالإحباط والصدمة؛ وقد تعرف الحركة في أول خروج لها بعد الانسحاب تراجعا نسبيا في عدد المتظاهرين، ليس لأن العدل والإحسان كانت توفر كما كبيرا للحركة، فهي بالعكس كانت تكتفي بإرسال تمثيلية هزيلة إلا فيما ندر، بل لأن دعايتها ستنظاف إلى دعاية الأعداء السابقين للحركة، وستكرر نفس مصطلحاتهم من "شذوذ" وإلحاد وما إلى ذلك، ولأن الجماهير ما تزال تتسائل ماذا حصل؟ إلا أن كل هذا الوضع مؤقت بطبيعته. فالمطالب الملحة التي خرجت على أساسها الجماهير إلى الشارع لن يخف منها انسحاب العدل والإحسان ولا تعبئتها المسممة ولا افتراءاتها. وسرعان ما سوف يستوعب الشباب والجماهير الدرس، وينطلقون إلى النضال مجددا.

في هذه الأثناء على اليسار الحقيقي أن يتحمل مسؤوليته التاريخية في البقاء في الشارع وطرح برامج واضحة تبين للجماهير الحل لمشاكلها.

على اليسار الحقيقي أن يستعد لتقديم كل التضحيات، مثلما هو حاله دائما، ويعبئ قواه من أجل المزيد من الانغراس في الأحياء العمالية والمعامل والجامعات والثانويات والبوادي، ويستنهض الجماهير الكادحة للنضال الثوري الذي سيدك نظام الاستغلال والاستبداد والاضطهاد.

على اليسار أن يعيد إحياء تكتيك الجبهة الموحدة، القائم على الضرب معا، والالتقاء على مطالب ديمقراطية واقتصادية معينة والعمل على تعبئة الجماهير حولها ومن أجلها.

ثم على النقابات العمالية أن تتحمل مسؤوليتها التاريخية في هذه اللحظة الدقيقة للدفاع عن العمال والفلاحين الفقراء وأبنائهم العاطلون والطلاب الخ. وعلى القوى اليسارية داخلها أن تناضل من أجل استعادة هذه التنظيمات لتعود أسلحة في يد الطبقة العاملة وليس وسائل للمساومة وتلجيم النضالات.

ونحن في رابطة العمل الشيوعي إذ ندعو إلى هذا نؤكد على استمرارنا في كل مواقع النضال وإلى جانب الحركة واستعدادنا لتقديم جميع التضحيات حتى تحقيق مطالب الشعب المغربي الكادح في التحرر والديمقراطية.

ونعتبر أنه ليس للثورة المغربية (والمصرية والتونسية، الخ) أي مخرج إلا التغيير الاشتراكي للمجتمع، الذي سيضع وسائل الإنتاج (الآلات والأرض والمناجم) في يد المنتجين الحقيقيين للثروة من عمال وفقراء الفلاحين، في ظل دولة الديمقراطية العمالية التي تسيرها الجماهير عبر مجالسها والنقابات المنتخبة ديمقراطيا في الأحياء والمصانع والمدارس والثكنات. هذا هو موقفنا الذي نتحرك على أساسه ونطرحه للنقاش أمام الشباب المناضل والعمال والمناضلين اليساريين والنقابيين.

- **عاشت حركة عشرين فبراير!**
- **عاشت الثورة المغربية!**
- **عاشت الثورة في العالم العربي!**
- **من أجل فدرالية اشتراكية لشمال إفريقيا والشرق الأوسط، جزء من الفدرالية الاشتراكية العالمية التي بدأ يلوح فجرها!**

انتخابات الجمعية التأسيسية التونسية: فوز النهضة يحضر لمزيد من الانتفاضات

فاز حزب المحافظين الإسلاميين النهضة بأغلبية المقاعد (90 من أصل 217) في انتخابات الجمعية التأسيسية في تونس، يوم 23 أكتوبر. وقد أصابت هذه النتيجة العديد من اليساريين بالحيرة والارتباك. البعض منهم يقولون إن هذا يمثل ميلا نحو اليمين. بينما يتساءل آخرون كيف يمكن للثورة التونسية أن تنتهي إلى انتصار الجناح اليميني. ويزعم بعض "الحداثيين" أن "الانتخابات كانت سابقة لأوانها".

خورخي مارتن
الاثنين: 7 نوفمبر 2011

وقد أعطت وسائل الإعلام الغربية نظرة منحازة وجد مشوهة عن هذه الانتخابات. وحتى قبل إعلان النتائج كانت العناوين تقول: "بلغ الإقبال على الانتخابات في تونس أكثر من 90%"، و"نسبة مشاركة واسعة النطاق في انتخابات تونس التاريخية"؛ و"تونس: يلاقي التصويت في الانتخابات إقبالا كبيرا"؛ و"إقبال ضخم في انتخابات الربيع العربي بتونس"؛ و"الإقبال على الانتخابات التونسية تجاوز كل التوقعات".

الامتناع المكثف عن التصويت

أخيرا - وبعد فترة تأخير طويلة وإلغاء العديد من المؤتمرات الصحفية- تم الإعلان عن النتائج الرسمية المؤقتة، التي ظهر أنها ليست مؤقتة. هناك 7.569.824 تونسي يحق له التصويت. من بين هؤلاء لم يتقدم سوى 4.123.602 (أي 54,47٪) لتسجيل أسمائهم في قوائم التصويت. ومن بين هؤلاء المسجلين لم يذهب إلى مراكز الاقتراع سوى 3.205.845 (أي 77,75%)، بالإضافة إلى مشاركة 496.782 شخص لم يكونوا مسجلين في التصويت. فتكون النتيجة 3.702.627 ناخب، مما يمثل 42% - وهو ما يعتبر رقما بعيدا جدا عن "مهرجان الديمقراطية" الذي تحدثت عنه وسائل الإعلام البرجوازية، وبالتأكيد أقل كثيرا من نصف النسبة المحتفى بها: "90%".

سيدة تصوت، صورة لنعمان السيد

سبب هذا الامتناع الكبير عن التصويت واضح. فبعد تسعة أشهر من الثورة التي أسقطت ديكتاتورية بن علي الممقوت، يعتقد عدد كبير من التونسيين أنه على الرغم من أنهم حصلوا الآن على "الديمقراطية"، فإنه لم يتغير شيء في الواقع. إن الثورة التونسية، التي بدأت في سيدي بوزيد يوم 17 دجنبر 2010، وأدت إلى الإطاحة ببن علي بفضل النضال الثوري الجماهيري في 14 يناير من هذا العام، كانت نضالا يجمع بين المطالب السياسية (الحرية والديمقراطية والقضاء على الفساد) وبين المطالب الاجتماعية والاقتصادية (التشغيل، توفير مستقبل للشباب، والتعليم، والإصلاح الزراعي، ومكافحة نهب ثروات البلاد من قبل زمرة الطرابلسي الحاكمة). ولم تتم الاستجابة لأي من تلك المطالب الاجتماعية والاقتصادية، والشعب لا يثق بأن أيا من الأحزاب الحالية سيستجيب لها.

ويوضح استطلاع للرأي (انقر هنا) أجري في غشت الماضي من قبل المعهد التونسي للاقتراع ومعالجة البيانات الإحصائية (ISTI)، هذا الواقع بشكل جلي جدا. أعلن أكثر من 60% أنهم "غير راضين" عن الوضع الاقتصادي للبلد (مقابل 57% في شهر أبريل)، وقال 70% إنهم غير راضين عن أداء الأحزاب السياسية (مقابل 64% في أبريل). وعندما طلب منهم ذكر أسماء الأحزاب التي "يقدرونها"، أجاب 57% منهم: "لا أحد". وكان مستوى رفض كل الأحزاب السياسية عاليا حتى بين أولئك الذين قالوا في غشت إنهم سيصوتون، 65% من بينهم قالوا إنهم لم يقرروا بعد لصالح من سيصوتون، وحتى بين أولئك الذين قرروا، فقد عبر 47% أنهم قد يغيرون اختيارهم.

وقد ظهر مزاج الغضب والسخط على ما حققته الثورة خصوصا في المدن الداخلية، التي كانت معاقل الثورة، وأكبر بين صفوف الشباب العاطلين عن العمل الذين كانوا في طليعتها.

وقد تعرف مراسلو جريدة الحزب الشيوعي الفرنسي 'L Humanité على هذا المزاج بشكل جيد للغاية من خلال التحدث إلى الناس في عدد من البلدات والمدن في الجنوب الغربي. في سيدي بوزيد، قابلوا الشاب جامع بوعالق، 24 عاما، وهو بائع فاكهة في السوق مثل البوعزيزي، الشاب الذي بإضرام النار في نفسه مما أدى إلى اندلاع الثورة، وقال لهم: "بعد 14 يناير صار في إمكاننا التحدث بحرية أكبر، هذا صحيح، ولكن وضعيتي لم تتغير. وحياتي ما تزال صعبة للغاية". وقال لهم انه لن يصوت: "أنا لا أثق في أي حزب. لا أعتقد في وعود من دون ضمانات". وقال نادر حمدوني، أحد الخريجين العاطلين عن العمل، الذي يرأس واحدة من القوائم المستقلة العديدة التي تشارك في الانتخابات: "ما حدث في سيدي بوزيد ليس ثورة، بل انتفاضة اجتماعية. لكن بعد ذلك، لم يتغير شيء. والشباب يشعرون بالإحباط نفسه، وباليأس نفسه".

ونرى في الرقاب، المعقل الآخر للثورة، نفس القصة. نعمان بن محمد قدري (34 عاما)، خريج عاطل عن العمل يتقاضى 45 أورو في الشهر لإعالة أسرته المكونة من ثلاثة أفراد، 30 أورو منها تصرف لشراء الدواء لوالده المسن، فلا يتبقى لهم سوى 12 سنتا للشخص الواحد في اليوم. وقد أقام مخيما أمام قاعة المحافظة طيلة 200 يوم للمطالبة بوظيفة. قال أيضا إنه لن يصوت: "إن الثورة التونسية لم تغير أي شيء بخصوص انعدام المساواة. وأنا لن أصوت طالما لم أنل حقي في العمل". وفي مكان أخر قال نمري بسام، الذي يعمل حارس أمن خاص في منتجع الحمامات: "لن تكتمل الثورة طالما لم نحصل على عمل".

ليس هذا من نوع ذلك الامتناع عن التصويت الذي يأتي من عدم الاهتمام بالسياسة، بل هو امتناع يأتي أساسا من رفض الأحزاب السياسية القائمة، وشعور قوي بأن الثورة لم تحقق أهدافها. وقد وجه صديق نمري، سفيان، العاطل بدوره عن العمل، كلمات قوية لـ "كل تلك الأحزاب التي انتشرت على الساحة مثل الدمى للتحدث باسمنا"، مهما كانت نتيجة الانتخابات، فإن "هناك حاجة لثورة ثانية".

"العلمانية" أو القضايا الاجتماعية؟

إن نتائج الانتخابات تحكي، حتى مع هذا المستوى العالي من الامتناع عن التصويت، قصة مثيرة للاهتمام. أحزاب "اليسار التقليدية" سجلت نتائج أسوأ بكثير مما كان متوقعا. إذ لم يحصل الاشتراكيون الديمقراطيون (التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات) سوى على 21 مقعدا، بينما حصل الماويون السابقون الذين تحولوا إلى حزب يسار الوسط الديمقراطي التقدمي على 17 مقعدا، بينما حصل القطب الديمقراطي الحداثي (ائتلاف حول الحزب الشيوعي سابقا: حزب التجديد حاليا) على 5 مقاعد فقط، من أصل ما مجموعه 217 مقعدا. وكل هذه الأحزاب كانت قانونية في ظل حكم بن علي، وقدمت له عمليا واجهة "ديمقراطية" لحكمه. ولم تلعب تلك الأحزاب أي دور في الثورة، وقد شاركت جميعها في مختلف الحكومات "الانتقالية" التي تشكلت بعد سقوط بن علي، والتي أطاحت بها الحركة الجماهيرية تباعا.

في الواقع، كان الحزب "التقدمي" الوحيد الذي حقق نتائج جيدة نسبيا في الانتخابات هو المؤتمر من أجل الجمهورية، الذي كانت محظورا في ظل بن علي، وكان زعيمه في المنفى القسري ولم تتسخ أياديه بالمشاركة في أي من الحكومات المؤقتة. حصل حزب المؤتمر من أجل الجمهورية على 30 مقعدا، وجاء في المرتبة الثانية بعد النهضة (بعد إلغاء عدد من قوائم العريضة الشعبية).

لقد تمت معاقبة جميع الأحزاب التي سبق لها أن لعبت دور "المعارضة الموالية" للنظام القديم، ولم تنجح أي من محاولات بعث حزب جديد من رماد حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم سابقا.

علاوة على ذلك، فإن هذه الأحزاب "التقدمية" ركزت كل حملتها حول مسألة "التهديد الإسلامي"، الذي تمثله النهضة وحول الدفاع عن "الحداثة" و"العلمانية" (اللائكية)، ولم تذكر أي شيء عن القضايا الاقتصادية والاجتماعية الملحة، التي أدت إلى اندلاع الثورة، والتي تأتي في أعلى قائمة الأولويات بالنسبة للجماهير التونسية. وقد بدا الإصرار على العلمانية والحداثة كأساس للهجوم ضد النهضة، بالنسبة للعديد من الناس، شبيها جدا بالخطاب الذي كان يستخدمه كل من بورقيبة وبن علي.

معدل البطالة يساوي 18% بين عامة السكان و37% بين الشباب، وهناك أكثر من 180.000 من خريجي الجامعات دون وظيفة.

وكما قال أحد الكتاب في موقع نواة الالكتروني، خسرت المعركة حول هذه القضايا «مسبقا، حيث أن الشعب التونسي لم ينزل إلى الشوارع للمطالبة بالمساواة في الحق في التناوب على الحكم أو حرية التعبير للفنانين. لقد جاء التونسيون من الرقاب للمطالبة بالحق في العمل، وتكافؤ الفرص، أي بعبارة أخرى، الحق في حياة كريمة هنا! كانوا ينتظرون رسالة من الأحزاب اليسارية في ما يتعلق بمسائل فرص العمل، والعدالة الاجتماعية، والنموذج الاقتصادي المطلوب أو توزيع الثروة. ولكن الانتظار كان بدون جدوى ».

وقد كانت أسوأ هزيمة هي تلك التي تعرض لها الحزبان الذين كانا أكثر شراسة في الهجوم على النهضة، بناء على منظور لا طبقي "للحداثة"، (الحزب الديمقراطي التقدمي والقطب الديمقراطي الحداثي). كان من شأن حملة تربط بين مطالب واضحة وبين هذه القضايا أن يسمح للمنظمات اليسارية بالفوز بقسم كبير من الناس الذين صوتوا لصالح النهضة، والذين لم يكن تركيزها على مسائل الهوية ("الحداثة" في مقابل "العروبة والإسلام"، الخ) ليثيرهم.

وقد تجلى ذلك بوضوح في النجاح الغير المتوقع لقائمة العريضة الشعبية، لزعيمها عضو النهضة السابق ورجل الأعمال وصاحب قناة تلفزية الهاشمي حمدي، الذي طرح برنامجا ديماغوجيا يعد بتوفير الرعاية الصحية المجانية للجميع والنقل العمومي المجاني للمسنين والتنمية الاقتصادية، وقبل كل شيء بدفع تعويض عن البطالة للجميع بقيمة 200 دينار، واستخدم صورته كشخص ينحدر من سيدي بوزيد، أي من المناطق الداخلية، وليس من "نخبة تونس العاصمة". وقبل استبعاد ستة مقاعد من لائحتها بسبب "مخالفات"، فازت العريضة بـ 28 مقعدا، مما يجعلها ثالث اكبر حزب، في المرتبة الأولى في مكان انطلاق الثورة بسيدي بوزيد، حيث حصلت على 59% من الأصوات. وفي النهاية، حصلت العريضة على 19 مقعدا.

النهضة تطمئن الشركات الكبرى والإمبريالية

في سياق هذا النوع من الحملات الانتخابية، تمكن حزب النهضة، الذي لم يلعب أي دور في الثورة التي أطاحت بين

علي، من لعب أوراقه بقوة: باعتبارها الحزب الذي كان ينشط في السرية، والذي عانى من القمع الشديد في ظل بن علي، وباعتباره الحزب الذي كان ضحية لهجمات نخبة الأثرياء "الحداثيين" في تونس، والذي كان "يدافع عن حق ارتداء الحجاب"، المهدد كما يزعم من طرف "العلمانيين" الموالين لفرنسا، الخ. وفوق كل ذلك، يمتلك هذا الحزب شبكة قوية من الناشطين في صفوف الطبقة العاملة وفي المناطق الفقيرة في جميع أنحاء البلاد (وقد أتى في المرتبة الأولى في جميع الدوائر الانتخابية باستثناء سيدي بوزيد)، وميزانيات ضخمة بتمويل من رجال أعمال وعناصر من الطبقة الوسطى، فضلا عن الدعم والدعاية من جانب دولة قطر (من خلال قناة الجزيرة) وربما السعودية، إضافة إلى كونه قادرا على استخدام المساجد للدعاية السياسية. وفي الوقت نفسه، خاطب برنامج النهضة جماهير الفقراء بوعود خلق فرص العمل والحد من التفاوت بين الأقاليم.

وقد مثل التصويت للنهضة أيضا، وإلى حد معين، تعبيرا على درجة من التعب بين قطاعات من السكان. فبعد نحو عام من التوتر المستمر والنضال، واختلال السير العادي للحياة اليومية، والتعبئة الاجتماعية والفوضى والمواجهات وغيرها، والتي لم تحدث أي تغيير جوهري فيما يخص فرص الشغل والتعليم ومستويات المعيشة، وفي مواجهة عدم وجود أي بديل جدي من جانب اليسار لكيفية تحقيق تلك الأهداف، بدأت بعض الفئات الأقل نشاطا من الناحية السياسية تتوق لنوع من الاستقرار، والعودة إلى الحياة الطبيعية.

ويجب أن نضيف أيضا عاملا آخر هو الارتباك الناجم عن الانقسام الشديد بين مختلف الأحزاب السياسية والقوائم المتنافسة مع بعضها البعض (655 قائمة مستقلة، و830 حزبا سياسيا و34 ائتلافا)، إضافة إلى استخدام نظام تمثيل نسبي معقد للغاية مما أدى إلى ذهاب 1.392.657 صوتا (37.6% من الذين أدلوا بأصواتهم) إلى أحزاب وقوائم لم تحصل على أي تمثيلية، وهو الرقم الذي ليس بعيدا عن رقم 1.5014.18 الذي حصلت عليه النهضة (40.5% من الذين أدلوا بأصواتهم).

بمجرد أن حصلت النهضة على 41% من المقاعد في الجمعية التأسيسية، سارع قادتها إلى طمأنة الشركات الكبرى والإمبريالية. ذهب زعيم الحزب الغنوشي على الفور للاجتماع مع وفد من بورصة تونس ووعدهم بالمزيد من العروض من الشركات العمومية (أي المزيد من الخصخصة). وقال معاذ الغنوشي، الخبير الاقتصادي ونجل الزعيم: "أردنا أن نؤكد لهم أننا في صفهم وأننا نريد أن نلعب دورا ايجابيا في الاقتصاد التونسي".

بعد الاجتماع مع الزعماء الإسلاميين، انتعشت البورصة مجددا. وفي الوقت نفسه، عقد الأمين العام للحزب، والمرشح لرئاسة الوزراء، حمادي الجبالي، اجتماعا مع ممثلي اتحاد أرباب العمل UTICA. حيث طمأنهم بعدم تطبيق أي حكم إسلامي يتعارض مع القطاع السياحي، وأن "السوق يحتل مكانة مركزية في فلسفة النهضة الاقتصادية، كما هو واضح في برنامجها".

وفي الوقت نفسه، سارعت النهضة، التي لا تمتلك أغلبية مطلقة في الجمعية التأسيسية، إلى عرض تشكيل ائتلاف على حزبي المؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل.

لم يشعر الرأسماليون التونسيون ولا الإمبرياليون الأجانب بأي قلق بخصوص هذه النتائج، وفي واقع الأمر كانوا يعملون على اتصال مع قادة جميع الأحزاب السياسية، بما في ذلك النهضة، قبل الانتخابات. وكان الأمين العام لحزب النهضة قد سافر إلى الولايات المتحدة واجتمع مع عضوي مجلس الشيوخ ماكين وليبرمان، لطمأنتهم ولا شك على التزام الحزب بـ"الديمقراطية الغربية" و"اقتصاد السوق".

ونقلت رويترز عن دبلوماسي غربي في تونس قوله: «سنتتبع باهتمام بالغ ما سيطبقونه، لكن ليس لدينا أي سبب للقلق على المستوى الاقتصادي. القلق الأكبر الذي يواجهنا هو التأخر الكبير في تشكيل الحكومة... إن الكثير من مؤيديهم ينحدرون من طبقة التجار الذين يحرصون على نهج سياسة اقتصادية ليبرالية وليست لديهم أية نية في تغيير السياسة الاقتصادية للحكومات السابقة». في واقع الأمر، كانت الإمبريالية تعمل بالفعل مع النهضة قبل الانتخابات، وبالتحديد الطبقة السائدة في فرنسا، التي لديها مصالح اقتصادية وسياسية هامة في تونس. وقد ساعدت على صعود النهضة.

ووفقا لمحلل سياسي تونسي استشهدت به صحيفة L'Humanité: «زار مبعوثون من الاليزيه وكاي دوأورساي (رئاسة الجمهورية ووزارة الشؤون الخارجية) تونس بانتظام خلال الأشهر الأخيرة، وجمعوا بين اللقاءات مع كوادر من الإسلاميين وعشاءات عمل مع رجال أعمال نافذين. لكن في الأسابيع القليلة الماضية توضح الموقف بشكل أكبر: فقد صوتت فرنسا لصالح النهضة».

تحاول الامبريالية الفرنسية استعادت مكانتها في هذا البلد الشمال أفريقي، والتي تعرضت لضربة موجعة بسبب علاقتها الوثيقة والحميمية مع بن علي، ويرون في قادة النهضة أفضل ضمانة لمصالح الرأسمال في تونس.

موجة من الإضرابات والاحتجاجات الاجتماعية

والآن، ستضطر حكومة النهضة الائتلافية الجديدة إلى مواجهة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الهائلة التي أشعلت الثورة التونسية، قبل أقل من سنة، والتي صارت الآن أكثر سوءا، ولا يمكن حل أي منها في ظل الرأسمالية. وسيكون عليهم أيضا القيام بذلك في مواجهة شعب لا يثق في أي من الأحزاب السياسية، والذي يشعر بأن ثورته قد سرقت أو انحرفت عن مسارها، لكنه يدرك أيضا حجم قوته الثورية. لقد شهدت الأشهر التسعة الأخيرة انفجار موجة من الإضرابات والاحتجاجات في جميع قطاعات المجتمع وما تزال مستمرة.

اندلعت إضرابات في القطاع المصرفي، وفي مصانع النسيج، وفي مكاتب البريد، والسكك الحديدية، والمطارات، وبين صفوف القضاة وضباط الشرطة، الخ. للمطالبة بطرد المديرين الفاسدين والمستبدين، والزيادة في الأجور وتحسين ظروف العمل. عند بداية العام الجامعي اندلعت أيضا موجة من الإضرابات والمظاهرات والاعتصامات في مختلف الكليات والجامعات للمطالبة بطرد عمداء ومدراء، معظمهم على علاقة بنظام التجمع القديم.

لم تمر سوى أيام قليلة على انتخابات الجمعية التأسيسية، حتى اندلع إضراب لمدة ثلاثة أيام لعمال البريد، وإضراب وطني لعمال الفنادق والعاملين في الوكالات السياحية، إلى جانب مظاهرات كفاحية في العديد من المدن (مثل هذه في سوسة). كما انخرط عمال شركة التبريد ومعمل الجعة بتونس هم أيضا في إضراب، وكذلك العاملون في شركة النفط الايطالية ايني (ENI)، الذين يطالبون بعقود عمل دائمة. تشعر الطبقة العاملة والشباب بالثقة ويقومون بتنظيم النضال الثوري المباشر لتحقيق أهدافهم.

ومن بين هؤلاء نجد الخريجين العاطلين عن العمل الذين لعبوا دورا رئيسيا خلال كل مسار الثورة. وقد عقد اتحاد الخريجين العاطلين عن العمل (UDC) مؤخرا اجتماعه الوطني في سوسة بمشاركة 500 شخص يمثلون الآلاف من جميع أنحاء البلاد. وقد نجحت مظاهرة مشتركة مع مناضلين نقابيين يساريين في جمع أكثر من 10.000 شخص في تونس العاصمة، يوم 15 غشت، للمطالبة بالوظائف، والعدالة الاجتماعية، ومعاقبة المسؤولين في النظام القديم.

في سياق اقتصاد يسير ببطء، وانخفاض في الاستثمار الأجنبي المباشر يعادل 28%، والركود العالمي للرأسمالية الذي يضرب بشكل رئيسي أوروبا، التي هي الوجهة الرئيسية لصادرات تونس، والمصدر الرئيسي للاستثمارات الأجنبية والسياح، ستجد النهضة نفسها في وضع بدون مخرج.

إن اندلاع مواجهات جديد مسألة حتمية، وخلالها سوف تصعد القضايا الطبقية إلى الواجهة. وقد وضح ناخب من القصرين، يبلغ من العمر 27 سنة، صوت لصالح النهضة، وأحد العاطلين عن العمل الذين قابلتهم صحيفة L'Humanité ذلك قائلا: "إذا لم يف (قائد النهضة) الغنوشي بوعوده، فإنه سيلاقي نفس مصير بن علي". وقادة النهضة في الواقع واعون بذلك، وهذا هو أحد أسباب حماسهم لتشكيل حكومة ائتلافية. إنهم لا يريدون أن يظهروا باعتبارهم المسؤولين الوحيدين عن السياسات التي يستعدون لتطبيقها.

البديل الثوري مفتقد

إن ما هو مفتقد في ظل هذا الوضع، وكان مفتقدا في ذروة الحركة الثورية، هو منظمة ثورية قادرة على تقديم بديل واضح لإنجاز المهام الديمقراطية والاقتصادية للثورة. ولا يمكن أن يتم ذلك إلا من خلال مصادرة مصالح الشركات الكبرى والإمبريالية، والقيام بقطيعة واضحة مع الرأسمالية والنظام القديم.

حصل الحزبان الأكثر تقدما من بين الأحزاب اليسارية في تونس، حزب العمال الشيوعي التونسي وحركة القوميين العرب اليسارية، حركة الوطنيين الديمقراطيين، على ثلاثة مقاعد ومقعدين على التوالي. المشكلة الرئيسية التي تواجه حزب العمال الشيوعي التونسي هو أنه عجز في كل اللحظات الحاسمة للثورة عن أخذ زمام المبادرة. وعندما كانت السلطة في الشوارع ونظمت اللجان الثورية في الأسفل، وكانت الحكومات المؤقتة، التي تلت سقوط بن علي، معلقة في الهواء، كان يجب على حزب العمال الشيوعي التونسي أخذ المبادرة لعقد اجتماع وطني للجان الثورية بهدف الاستيلاء على السلطة. لكن بدلا من ذلك، استعادت القوى الرأسمالية زمام المبادرة من خلال تنظيم كافة أنواع "لجان حماية الثورة" و"الهيئات العليا لتحقيق أهداف الثورة" والتي وجهت كل شيء في اتجاه انتخاب رئيس للجمعية التأسيسية لضمان استقرار البرجوازية.

لقد تضمن برنامج حزب العمال الشيوعي التونسي في هذه الانتخابات العديد من المطالب التقدمية المهمة، لكن هذه المطالب لم تكن جزءا من برنامج أعم للنضال من أجل الاشتراكية. في الواقع، لم تتم الإشارة إلى كلمة اشتراكية في أي جزء من البرنامج كله. وفي الوقت الذي نجد فيه الحزب يدعو إلى "تأميم القطاعات الإستراتيجية الأساسية"، ووضعها تحت "التسيير الديمقراطي للعمال والأجراء العاملين فيها"، نجده يتحدث عن «تنمية متوازنة بالاعتماد أولاً على تطوير القطاعات الإنتاجية الأساسية... وعصرنتها وفق خطة شاملة لتسديد حاجات الشعب المادية والمعنوية والنهوض بالمجتمع والانتقال بتونس إلى مرتبة البلدان المتقدمة». المشكلة هي انه لا يمكن التخطيط للاقتصاد إلا إذا صارت وسائل الإنتاج ملكية عامة، وهو الأمر الذي يتناقض مع برنامج حزب العمال عندما يتحدث عن «إخضاع القطاع الخاص لمقتضيات التنمية الوطنية وحاجات الشعب التونسي: تنمية الإنتاج، توفير مواطن الشغل، احترام الحقوق الأساسية للعمال والأجراء، احترام البيئة». في واقع الأمر، في ظل الرأسمالية، تعمل الشركات على أساس تحقيق الأرباح، وليس من اجل تلبية احتياجات الشعب التونسي، والطريقة الوحيدة التي يمكن بها إجبارها على أن تتصرف بطريقة أخرى هي: تأميمها تحت الرقابة العمالية. ويجب أن تتم الإشارة إلى هذا بوضوح.

هذا التردد في التحدث علنا عن الاشتراكية، والحديث بدلا من ذلك عن "اختيارات اجتماعية شعبية وتقدمية"، والنقاش حول إسقاط مصطلح "الشيوعي" من اسم الحزب (والدخول في الانتخابات تحت اسم "البديل الثوري" بدلا من اسم حزب العمال الشيوعي التونسي الأكثر شهرة)، تظهر بوضوح أوجه القصور في نظرية المرحلتين الستالينية. هذه هي الفكرة القائلة بأن هناك مرحلة "تقدمية" و"وطنية" و"ديمقراطية" منفصلة للثورة، من الضروري إنجازها قبل أن يصبح من الممكن النضال من أجل الاشتراكية وسلطة العمال. ويصير هذا أكثر وضوحا عندما يتعلق الأمر بالبرنامج السياسي للحزب الذي يتحدث عن إقامة "نظام جمهوري، ديمقراطي، شعبي، وعصري" باعتباره الهدف الرئيسي للثورة. وسيتحقق هذا من خلال "نظام برلماني يقوم على التمثيل النسبي" و"استقلال القضاء"، وفصل الدين عن الدولة والسياسة، و"ضمان حقوق الأفراد واحترام حقوق الإنسان"، الخ... أي بعبارة أخرى عبر الديمقراطية البرجوازية!

ما يجب استيعابه هو أنه لا يمكن تلبية المطالب الديمقراطية والاجتماعية للثورة التونسية، وتحقيق الحرية، وفرص العمل والعدالة الاجتماعية، وما إلى ذلك، في إطار الرأسمالية والديمقراطية البرجوازية. لم يكن نظام بن علي مجرد نظام ديكتاتوري، بل كان نظاما ديكتاتوريا رأسماليا، يحمي أرباح شركات القطاع الخاص المحلية والمتعددة الجنسيات. من أجل تحقيق الشعب التونسي حقا لأهداف الثورة، والحرية والديمقراطية الحقيقية، يجب أن يتم الاستيلاء على الاقتصاد من قبل الشعب وإدارته من العاملين أنفسهم لصالح الأغلبية في المجتمع. إن هذا الطموح الديمقراطي الأساسي، يتناقض بشكل مطلق مع مصالح الطبقة الرأسمالية.

إن المهام الوطنية والديمقراطية للثورة التونسية ترتبط ارتباطا وثيقا بالمهام الاشتراكية والأممية. تبدأ الديمقراطية الحقيقية بمصادرة ثروة عائلة الطرابلسي وجميع أركان نظام بن علي، ومصادرة الشركات المتعددة الجنسيات التي استفادت من نظامه وتعاونت معه، والتنصل من أداء الديون الخارجية.

لا يمكن لمثل هذا البرنامج أن ينفذ من قبل هذه الجمعية التأسيسية، التي أنشئت من قبل الطبقة الحاكمة بهدف واضح هو وضع حد للتحركات الثورية في البلاد، وترسيخ شرعية المؤسسات الديمقراطية البرجوازية.

خلال الأشهر القليلة المقبلة، ستدخل تطلعات العمال والشباب الثوري في تونس في صراع مع حكومة النهضة الائتلافية، مما سيحضر لانطلاق مرحلة جديدة من الثورة. إن المهمة الرئيسية هي إعداد بديل ثوري يكون في حجم المهام التي ستطرحها الانتفاضات الجديدة.

آل سعود : ملكية استبدادية تحتضر

خلال جنازة ولي العهد الأمير سلطان شاهدنا صورة عن وضع ليس فقط ملوك السعودية، بل أيضا معظم الحكام الذين حضروا الجنازة. لقد كان الخوف من الثورة الجماهيرية التي تجتاح المنطقة واضحا في هذا التجمع.

لال خان
الجمعة: 28 أكتوبر 2011

إن تردد الملك العجوز المريض عبد الله وحاشيته في ترشيح ولي عهد جديد يدل على غياب الثقة بالنفس لدى هؤلاء الحكام الذين يواجهون ثورة الجماهير، وكذلك الانقسامات العميقة والصراعات الشرسة داخل عائلة آل سعود التي تتكون من أكثر 10000 من الأمراء وصغار الامراء الذين يشاركون في نهب الثروات الضخمة للبلاد.

إن الدعم الثابت من قبل الولايات المتحدة والامبريالية الغربية لهذا النظام الاستبدادي هو تفنيد صارخ لادعاءاتهم الدفاع عن "الديمقراطية" و"حقوق الإنسان". ويبين الصمت الإجرامي من قبل ما يسمى بـ"المجتمع الدولي" والاعلام "الحر" عن الغزو السعودي الوحشي للبحرين قمة النفاق والخداع الذين يتصفون بهما. وعلى كل فإن هذه الدولة الزائفة بنظامها الملكي هي صنيعة القوى الامبريالية بهدف فرض هيمنتها في المنطقة ونهب ثرواتها النفطية. في الواقع لقد خلقت تلك القوى دولا مختلفة، معظمهما مصطنع، في بدايات القرن الماضي. وقد استخدم هؤلاء

الحكام الذين تم وضعهم في السلطة هذه الدول الريعية لنهب حصتهم وتمويل حياتهم الفخمة.

لقد جاء في التماس التبعية الذي إرسله ابن سعود، مؤسس السلالة الحاكمة الحالية في المملكة العربية السعودية، إلى س.ا.كيمبال، المقيم البريطاني في منطقة الخليج ما بين 1900 و1904، ما يلي: " فلتبقى أعين الحكومة البريطانية ترعانا وليتم اعتبارنا تحت حمايتكم". بعد معاهدة دارين في عام 1915 مع المبعوث البريطاني السير بيرسي كوكس تحولت منطقة نفوذ ابن سعود إلى محمية بريطانية. وبعد الاستيلاء على الحجاز في العام 1925 تأسست المملكة بشكل رسمي بدعم من الامبريالية.

وصل الأمريكيون سنوات الثلاثينيات. وصل رجل الاعمال تشارلز كرين ورجل صناعة النفط لويد هاملتون برغبة "الغزو الاميركي" لشبه الجزيرة العربية في العام 1933. لقد تبعت الشركات البريطانية الاستعمار البريطاني، لكن بالنسبة للاميركيين كان الدور لشركات النفط. سعى الساسة والدبلوماسيون الأميركيون في البداية لمحابات الحكام المحليين لكسب المال. وقد امتنع روزفلت عن التدخين خلال اجتماعه مع ابن سعود في 1945، لكن تشرشل المتغطرس لم يمتنع عن القيام بذلك.

تبنى الرئيس ترومان موقف ضمان حماية نظام العائلة المالكة الشيء الذي أعلنه من قبله الرئيس روزوفلت. وقد ساد هذا الموقف حتى اليوم. تنازلت الولايات المتحدة عن ادارة العلاقات مع المملكة العربية السعودية لشركات النفط. في الفترة الواقعة ما بين 1947- 1948 اعتمدت الحكومة الأمريكية على شركة أرامكو (شركة النفط العربية الأمريكية) لتوسيع قسم إدارة العلاقات الحكومية ونقل دبلوماسيين وعملاء من المخابرات المركزية الامريكية لتوظيفهم فيها. تم منح تخفيضات ضريبية تعرف باسم "وسيلة التحايل الذهبي" للمجموعة النفطية. وتم توسيع القاعدة العسكرية الأمريكية الموجودة في مدينة الظهران النفطية. ذهب كبار المسؤولين في وكالة المخابرات المركزية المملكة في عام 1950 لتقديم النصائح للملك بخصوص كل شيء بدءا من استخدام قاتلة الذباب الى استأجار شركة العلاقات العامة هيل آند نولتون. وقد صارت العملية أكثر تطورا الأن.

قام بن سعود وأبنائه الذين اصبحوا ملوكا بتنفيذ ذليل لإملاءات الإمبريالية في الشرق الأوسط وما يسمى بالدول الاسلامية. عندما برزت القومية العربية المعادية للامبريالية خلال الخمسينيات والستينيات وكانت التيارات اليسارية تتطور لعب النظام السعودي دورا معاديا للثورة. عارض السعوديون عبد الناصر في مصر والحكومات اليسارية التي جاءت الى السلطة في سوريا والعراق واليمن وأماكن أخرى. استخدموا أموالهم لدعم الإسلام الوهابي، الممهد للاصولية المعاصرة، من الشرق الأوسط إلى جنوب شرق آسيا إلى شبه القارة الاسيوية.; ضخوا الأموال داخل منظمة التحرير الفلسطينية للحد من قوة اليسار داخل الحركة الفلسطينية.

حاول هذا النظام الملكي تطوير هيمنته الاستعمارية الخاصة به في جميع أنحاء المنطقة. جاء في كتاب سعيد ك. ابو ريش، بيت آل سعود، ما يلي: "الإجراءات السعودية في العالم المسلم تتبع الخط ذاته. لقد أيدت الباكستان طالما أنها كانت تتبع الخط السعودي ولم تحاول التصرف باستقلالية ولعب دور قيادي. رفض الرئيس الباكستاني علي بوتو متابعة هذه الصيغة أدى الى تقديم السعودية الأموال لجيشه ووعود بأكثر من ذلك للإطاحة به. "

داخليا ربما هو النظام الأكثر وحشية على هذا الكوكب. فقطع الرؤوس، وبتر الأطراف، والإعدام دون محاكمة أمور تجري حتى يومنا هذا. يمكن أن يتخذ القضاء على المعارضين أشكالا بشعة. فقد أمر الملك فيصل بأن يتم رمي 29 ضباطا، اشتبه في اشتراكهم في مؤامرة، من الطائرات دون مظلات. المهام الوظيفية لملك المملكة العربية السعودية هي كالتالي في الترتيب من حيث الأهمية: رب أسرة آل سعود، رئيس مجلس الوزراء والرئيس التنفيذي للحكومة المركزية، الإمام الديني الاعلى، خادم الحرمين، القائد العام للقوات المسلحة ورئيس مجلس القضاء الأعلى. لا توجد أي سلطة حقيقية تنفيذية أو تشريعية أو قضائية تناقش قراراته.

إن هؤلاء الملوك أيضا سيئو السمعة بسبب أنماط حياتهم المليئة بالمتعة. ووفقا لمجلة شتيرن الالمانية، خسر الملك فهد بن عبد العزيز حوالي 20 مليون دولار في ليلة واحدة في مونتي كارلو. وبصرف النظر عن القصور العديدة على الأرض، لديه قصره الطائر، وهو من طراز بوينغ 747 مزود بساونا، مصعد، ثريات وتجهيزات حمام ذهبية، ويخته الفخم بقيمة 50 مليون دولار. ووفقا لصحفي عربي فأن لدى 42 من أبناء بن سعود أكثر من 1400 زوجة.

ظروف عيش الجماهير مروعة، وخاصة بالنسبة للملايين من العمال المهاجرين من باكستان ودول آسيوية أخرى. الأثرياء الجدد السعوديون الجشعون المستوردون للعمال يتاجرون بلا رحمة في السلع الإنسانية حيث يبيعوهم لاحقا لتجار اخرين. لا يمكن للعمال تغيير عملهم من دون موافقة صاحب العمل الذي استوردهم. يقتطع منهم هؤلاء التجار ما يصل الى 50 ٪ من رواتبهم فقط للحصول على التأشيرات. وهؤلاء العمال الذين ينامون في حاويات الشحن المهملة ليست لديهم تغطية للضمان الاجتماعي. ترحيل العامل المريض رهين بقرار رب عمله. أما النساء فهن يتعرضن للاضطهاد بطرق قروسطوية. ومثل ملاكي العبيد فإن قسوة اصحاب العمل هؤلاء تصل الى أقصى الحدود.

جاءت أولى الانتفاضات السياسية من قبل عمال النفط في شركة أرامكو في الظهران خلال الخمسينات. واندلع عدد لا يحصى من الاضرابات والاحتجاجات التي لم تذكر في وسائل الإعلام منذ ذلك الحين. معظم تلك الإضرابات اغرقت في الدم. حاليا صار النمو الاقتصادي وقطاع الاسكان يتراجعان بسرعة. ويشكل الإنفاق العسكري والإنفاق على رفاهية آل سعود عبئا هائلا على الاقتصاد. هناك عجز في الميزانية لسنوات على الرغم من ارتفاع عائدات النفط. والبطالة في تزايد سريع.

قلائل هم من توقعوا الثورات في مصر وتونس. سيؤدي الانفجار الثوري في المملكة السعودية الى سحق النظام الملكي الاستبدادي والنظام الرأسمالي الذي هو هناك للمحافظة عليه. وعلى هذا الأساس سيتم كسر القبضة الامبريالية على هذه المنطقة.